الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقا يد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص : تسيير المالية العامة

الإنفـــاق علـى البـحث الـعلـمي فـي مـــيزانيـــة التـعلـيم العـــالي فـــي الجـــزائر

دراسة ميدانية لجامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي

للفترة 2O19-2010

من إعداد الطالب :

قمان محمد

تحت إشراف :

ا.د : شعيب بغداد

أعضاء اللجنة المناقشة :

أ.د.بودلال علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د.مزيان تاج	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا لإدارة الأعمال– تلمسان	ممتحنا
أ.د.بوطيبة فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د.كيفاني شهيدة	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	ممتحنة
د.مهداوي هند	أستاذة محاضرة أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنة

السنة الجامعية: 2022-2023

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى أمي و إلى أبي،

إلى زوجتي،

إلى إخوتي و أخواتي،

إلى الأصدقاء، و إلى كل من يقرأ هذه الكلمات الآن، أعتذر عن عدم ذكر اسمه.

شكر وعرفان:

أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف البروفيسور شعيب بغداد على إشر افه على هذه الأطروحة، وإلى أعضاء لجنة المناقشة لمو افقتهم على مناقشة هذه الأطروحة، وإلى كل عمال وموظفي جامعة تلمسان وجامعة الوادي وجامعة التكوين المتواصل مركز بسكرة.

فهرس الموضوعات:

فهرس الموضوعات	الصفحة
الإهداء.	–
شكر وعرفان.	–
فهرس الموضوعات.	–
المقدمة العامة.	أ–هـ
الفصل الأول: النفقات العامة للدولة.	6
مقدمة الفصل الأول.	7
المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة و النفقات العامة للدولة.	8
المطلب الأول: الميزانية العامة للدولة.	8
الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة.	8
الفرع الثاني: مبادئ وقواعد الميزانية العامة للدولة.	9
الفرع الثالث: الأشكال الحديثة للميزانية العامة الدولة.	10
المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة للدولة و عناصرها.	15
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة للدولة.	15
الفرع الثاني: عناصر النفقات العامة للدولة.	15
المطلب الثالث: ضوابط النفقات العامة للدولة.	17
الفرع الأول: ضابط المنفعة.	18
الفرع الثاني: ضابط الاقتصاد والتدبير.	19
الفرع الثالث: ضابط الإجازة المسبقة من السلطة التشريعية.	19
المبحث الثاني: تقسيم النفقات العامة للدولة.	19
المطلب الأول: التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة.	19
الفرع الأول: معيار طبيعة النفقة.	20

الفرع الثاني: معيار دورية النفقة.	**21**
الفرع الثالث: معيار الهدف من النفقة.	**22**
المطلب الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة.	**23**
الفرع الأول: التقسيم الإداري.	**23**
الفرع الثاني: التقسيم النوعي.	**23**
الفرع الثالث: التقسيم الوظيفي.	**24**
المطلب الثالث: تبويب النفقات العامة في الجزائر.	**24**
الفرع الأول: نفقات التسيير (ميزانية التسيير).	**25**
الفرع الثاني: نفقات الإستثمار (ميزانية التجهيز).	**26**
المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية.	**28**
المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة للدولة.	**29**
الفرع الأول: تدهور قيمة النقود.	**29**
الفرع الثاني: اختلاف طرق المحاسبة المالية.	**29**
الفرع الثالث: زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.	**30**
المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة.	**30**
الفرع الأول: أسباب اقتصادية.	**30**
الفرع الثاني: أسباب اجتماعية.	**31**
الفرع الثالث: أسباب سياسية.	**31**
الفرع الرابع: أسباب إدارية.	**32**
الفرع الخامس: أسباب مالية.	**32**
الفرع السادس: أسباب حربية أو عسكرية.	**32**
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	**32**
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.	**33**

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.	**38**
خاتمة الفصل الأول.	**40**
الفصل الثاني: ماهية التعليم العالي و تمويله.	**41**
مقدمة الفصل الثاني.	**42**
المبحث الأول: ماهية التعليم العالي.	**43**
المطلب الأول: تعريف التعليم العالي.	**43**
المطلب الثاني: وظائف و أهداف التعليم العالي.	**45**
الفرع الأول: وظائف التعليم العالي.	**45**
الفرع الثاني: أهداف التعليم العالي.	**46**
المطلب الثالث: التعليم العالي والتنمية الشاملة.	**49**
المطلب الرابع: الاتجاهات المعاصرة لتطوير التعليم العالي.	**51**
الفرع الأول: التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي.	**51**
الفرع الثاني: تدويل التعليم العالي.	**54**
الفرع الثالث: الجودة في التعليم العالي.	**55**
المبحث الثاني: تمويل التعليم العالي.	**57**
المطلب الأول: مفهوم تمويل التعليم العالي.	**57**
المطلب الثاني: التمويل الحكومي للتعليم العالي.	**60**
الفرع الأول: التمويل عن طريق الحكومات المركزية.	**60**
الفرع الثاني: التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية وحكومات المحليات و الأقاليم.	**61**
الفرع الثالث: التمويل بالمشاركة بين الحكومات المركزية و المؤسسات الإنتاجية.	**61**
المطلب الثالث: التمويل غير الحكومي للتعليم العالي.	**62**

الفرع الأول: الرسوم الدراسية.	**62**
الفرع الثاني: المنح و القروض.	**63**
الفرع الثالث: التبرعات و الهبات و الوصايا.	**64**
الفرع الرابع: الجامعة المنتجة.	**64**
الفرع الخامس: القسائم أو الكوبونات التعليمية.	**65**
المبحث الثالث: تمويل التعليم العالي في الجزائر.	**66**
المطلب الأول: نشأة التعليم العالي في الجزائر.	**66**
الفرع الأول: المرحلة01: ما قبل الاستقلال.	**66**
الفرع الثاني: المرحلة02: 1962-1970.	**67**
الفرع الثالث: المرحلة03: 1971-1980.	**68**
الفرع الرابع: المرحلة04: 1980-1998.	**71**
الفرع الخامس: المرحلة05: 1998-2003.	**72**
الفرع السادس: المرحلة06: ابتداء من 2004.	**72**
المطلب الثاني: تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر.	**74**
الفرع الأول: تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر قبل الإستقلال.	**74**
الفرع الثاني: تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر بعد الإستقلال.	**76**
المطلب الثالث: تمويل التعليم العالي في الجزائر.	**83**
المطلب الرابع: أزمة تمويل التعليم العالي في الجزائر.	**85**
خاتمة الفصل الثاني.	**88**
الفصل الثالث: ماهية البحث العلمي و تمويله.	**89**
مقدمة الفصل الثالث.	**90**
المبحث الأول: ماهية البحث العلمي.	**91**
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي.	**91**

المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية.	**93**
الفرع الأول: حسب الاستعمال.	**93**
الفرع الثاني: حسب المجال العلمي.	**94**
الفرع الثالث: حسب المنهج المستخدم.	**94**
الفرع الرابع : حسب الهدف منها.	**95**
المطلب الثالث: مقومات البحث العلمي و متطلباته.	**96**
الفرع الأول: مقومات البحث العلمي.	**96**
الفرع الثاني: متطلبات البحث العلمي.	**98**
المطلب الرابع: مؤسسات البحث العلمي.	**102**
المبحث الثاني: تمويل البحث العلمي.	**105**
المطلب الأول: مفهوم تمويل البحث العلمي.	**105**
المطلب الثاني: مدخلات البحث العلمي.	**111**
الفرع الأول: الموارد البشرية.	**111**
الفرع الثاني: الموارد المالية.	**115**
الفرع الثالث: مؤسسات البحث العلمي.	**119**
المطلب الثالث: مخرجات البحث العلمي.	**121**
الفرع الأول: النشر العلمي (الإنتاج العلمي).	**121**
الفرع الثاني: براءات الاختراع.	**124**
الفرع الثالث: الجوائز.	**125**
المبحث الثالث: البحث العلمي واقتصاد المعرفة.	**125**
المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة.	**125**
المطلب الثاني: مقومات اقتصاد المعرفة.	**128**
الفرع الأول: البيئة الاقتصادية والتنظيمية الملائمة أو المحفزة.	**128**

الفرع الثاني: تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**128**
الفرع الثالث: التعليم والتدريب.	**130**
الفرع الرابع: منظومة الابتكار.	**132**
المطلب الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة.	**132**
الفرع الأول: مؤشر البنك الدولي KAM.	**136**
الفرع الثاني: مؤشر الابتكار العالمي GII.	**137**
الفرع الثالث: مؤشر المعرفة العالمي 2018.	**139**
المطلب الرابع: البحث العلمي كإحدى متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة.	**139**
خاتمة الفصل الثالث.	**141**
الفصل الرابع: تمويل البحث العلمي في الجزائر. **مع دراسة حالة: المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة االشهيد حمة لخضر – الوادي -.**	**142**
مقدمة الفصل الرابع.	**143**
المبحث الأول: البحث العلمي في الجزائر.	**144**
المطلب الأول: نشأة البحث العلمي في الجزائر.	**144**
الفرع الأول: المرحلة الأولى (1962-1971).	**144**
الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1970-1982).	**145**
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة(1983-1990).	**148**
الفرع الرابع: المرحلة الرابعة (1990-2002).	**148**
الفرع الخامس: المرحلة الخامسة (2002-2012)	**151**
الفرع السادس: المرحلة السادسة (2012-2019)	**152**
المطلب الثاني: *هيكل البحث العلمي في الجزائر*	**153**
الفرع الأول: مخابر البحث	**153**

الفرع الثاني: فرق البحث	**156**
الفرع الثالث:وحدات البحث	**158**
الفرع الرابع: مراكز البحث	**160**
الفرع الخامس: وكالات البحث	**164**
المطلب الثالث: مؤشرات البحث العلمي في الجزائر	**165**
الفرع الأول: مدخلات البحث العلمي	**165**
1/ الموارد البشرية	**165**
2/ الموارد المالية	**169**
الفرع الثاني: مخرجات البحث العلمي	**171**
1/ النشر العلمي	**171**
2/ براءات الاختراع	**174**
المبحث الثاني: التمويل الحكومي للبحث العلمي في الجزائر	**176**
المطلب الأول: تمويل البحث العلمي في إطار البرنامج الخماسي الأول (1998-2002) و البرنامج الخماسي الثاني (2008-2012)	**176**
الفرع الأول: تمويل البحث العلمي في إطار البرنامج الخماسي الأول (1998-2002)	**176**
الفرع الثاني: تمويل البحث العلمي في إطار البرنامج الخماسي الثاني (2008-2012)	**182**
المطلب الثاني: ميزانية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي و الميزانية العامة للدولة	**186**
الفرع الأول: حصة ميزانية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من الميزانية العامة للدولة	**186**

الفرع الثاني: حصة ميزانية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من الناتج الداخلي الخام	**191**
المطلب الثالث: ميزانية البحث العلمي و ميزانية قطاع التعليم العالي	**193**
الفرع الأول: الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية لقطاع التعليم العالي	**193**
الفرع الثاني: حصة الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية لقطاع التعليم العالي	**195**
الفرع الثالث: حصة الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام	**200**
الفرع الرابع:الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي	**202**
المبحث الثالث: المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي– دراسة حالة	**204**
المطلب الأول: التعريف بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	**204**
الفرع الأول: نبذة تاريخية عن جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	**204**
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي و الإداري لجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	**206**
الفرع الثالث:معطيات إحصائية لجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	**207**
المطلب الثاني: مؤشرات البحث العلمي في جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	**214**
الفرع الأول: مدخلات البحث العلمي في جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	**214**
1/ الموارد البشرية	**214**
2/ مؤسسات البحث العلمي	**219**
الفرع الثاني: مخرجات البحث العلمي في جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	**221**

1/ النشر العلمي	**222**
2/ براءات الاختراع	**222**
المطلب الثالث: المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	**222**
الفرع الأول: حصة ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي من الإعانات السنوية للجامعات	**223**
الفرع الثاني: حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي	**227**
المطلب الرابع: البدائل المقترحة لتمويل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية	**232**
خاتمة الفصل الرابع	**235**
الخاتمة العامة	**237**
قائمة المصادر و المراجع	**242**
قائمة الجداول و الاشكال	**259**
الملخص	**265**

المقدمة العامة

المقدمة العامة.

يُعد التعليم من بين المظاهر التي تبين مدى تطور وتقدم الشعوب والمجتمعات، والوسيلة الفعالة لمواكبة ما يحمله العصر من مستجدات بسرعة مذهلة، بالإضافة ما يمنحه لنا من فرص لتحسين واقعنا ومتطلباته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية.

ولما كان أساس أي مجتمع قوي، هو الإنسان، « بما يتاح له من تعليم، وما يميزه من علم »، أصبح تقدم الدول ورقيها مرتبط بما يستطيع توفيره من إمكانات في مجال التعليم بمختلف مراحله ابتداءً بالتعليم الابتدائي ولإكمالي، وصولاً إلى التعليم العالي الذي يُعد إحدى الركائز الأساسية في تكوين الرأسمال البشري وذلك بما يوفره من كوادر بشرية وفنية وعلمية وإدارية مدربة قادرة على دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى.

لقد اهتمت مختلف الدول بالتعليم بصورة عامة، والتعليم العالي بصورة خاصة، بما فيها الدول العربية، وهذا يظهر جليا بالعدد المتزايد للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى من جهة، وبارتفاع الطلب على التعليم العالي من قبل الراغبين في مواصلة تعليمهم في المرحلة الجامعية من جهة أخرى، الأمر الذي حتم على هذه الدول تخصيص مبالغ مالية مهمة في موازنتها الحكومية لتغطية النفقات المتزايدة لقطاع التعليم العالي بما يضمن له القيام بوظائفه المتمثلة في التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع

و الجزائر على غرار بقية الدول العربية، اهتمت بقطاع التعليم العالي، حيث تم تخصيص له وزارة مستقلة، تهتم بتنظيم شؤونه وتسيره، وتلبية متطلباته، إذ يخصص سنويًا لهذه الوزارة اعتمادات مالية معتبرة في الموازنة العامة للدولة، لضمان تغطية جميع النفقات المرتبطة بقطاع التعليم العالي حتى يتمكن من إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لشغل الوظائف الإدارية والمهنية والعلمية والتقنية ذات مستوى تعليم عالي، بالإضافة إلى إجراء البحوث العلمية في مختلف التخصصات المعرفية من أجل الوصول إلى الحلول للمشكلات التي تُواجهها البلد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وخدمة المجتمع عن طريق مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بتقديم المعرفة، وتشجيع القيم الأخلاقية والحفاظ على الهوية الوطنية، والنهوض بالطبقات الاجتماعية.

إن وظيفة البحث العلمي لا تختلف من حيث الأهمية عن وظيفة التعليم و خدمة المجتمع التي تقوم بها الجامعة و مؤسسات التعليم العالي الأخرى، لذا يتطلب للقيام بهذه الوظيفة على أتم وجه توفير

التمويل المالي اللازم لتغطية النفقات المرتبطة بأنشطة البحث العلمي، من رواتب وأجور للخبراء والأساتذة الباحثين، واقتناء التجهيزات والمعدات الضرورية ومختلف النفقات المتعلقة بالبحث العلمي الأخرى، فعملية تمويل البحث العلمي تعدُ استثماراً حقيقيًا وقيمة مضافة لما يوفره من أفكار إبداعية، يُمكن تجسيدها في شكل منتجات أو خدمات جديدة، وبما يولده من معارف ومعلومات قادرة على تحسين حياة الأفراد وتحقيق التنمية المنشودة وطنيًا وعالمياً.

في الجزائر وإيمانًا بأهمية البحث العلمي كإحدى متطلبات الولوج إلى اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية جديدة ، قامت الدولة بتخصيص اعتمادات مالية لتمويل البحث العلمي في الميزانيات السنوية لقطاع التعليم العالي ، باعتبار أن وزارة التعليم العالي تتولى مهمة البحث العلمي إشراقا وتمويلاً.

تمويل القطاع الحكومي للبحث العلمي، ليس الوجه الوحيد لتمويل البحث العلمي في الجزائر، فهناك تمويل القطاع غير الحكومي (القطاع الخاص)، إلا أن نسبة كبيرة من الأموال التي يستفيد منها البحث العلمي في الجزائر مصدرها الدولة (الحكومة) ، عن طريق الاعتمادات المالية السنوية في ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لذا سنكتفي في هذه الدراسة بتسليط الضوء على المخصصات المالية للبحث العلمي في الميزانية السنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر عمومًا، مع دراسة ميدانية في جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي، حيث سنتطرق لدراسة حجم المخصصات المالية السنوية الموجهة للبحث العلمي في الميزانية السنوية للجامعة للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019.

<u>الإشكالية:</u>

انطلاقًا مما سبق، ولتسليط الضوء على موضوع الإنفاق على البحث العلمي في ميزانية التعليم العالي في الجزائر انطلقنا من الإشكالية التالية:

ما هو حجم المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية قطاع التعليم العالي في الجزائر عمومًا، وما هو حجم المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي، خاصة؟

فرضيات الدراسة :

- اهتمت الدولة بالبحث العلمي من خلال سنها لقوانين تنظم و تشجع نشاط البحث العلمي في الجزائر ، كما خصصت مبالغ مالية سنوية لتمويل البحث العلمي فيها
- المبالغ المالية المخصصة للبحث العلمي قد لا تستجيب للتطلعات العالمية في هذا المجال

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية في التعريف بواقع تمويل البحث العلمي في الجزائر، لما تُمثله عملية تمويل البحث العلمي وتوفير الموارد المالية الكافية له في نجاح منظومة البحث العلمي في الجزائر، بما يتوافق مع تطلعات الحكومة في هذا المجال، من خلال القوانين والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة من طرف الحكومة لتجسيد منظومة بحث علمي قوية.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم ما يتم تخصيصه من أموال لتمويل البحث العلمي، في الميزانية السنوية لقطاع التعليم العالي في الجزائر، يهدف معرفة واقع البحث العلمي في الجزائر، والمصادر التي تعتمد عليها منظومة البحث العلمي لتمويل احتياجاتها، وتغطية النفقات المرتبطة بأنشطة البحث العلمي، بالإضافة إلى اقتراح الحلول المرتبطة بعملية تمويل البحث العلمي، مع التطرق إلى واقع عملية تمويل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال دراسة حجم ما تخصصه جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي من اعتمادات مالية في ميزانيتها السنوية لتمويل البحث العلمي في الجامعة.

منهج الدراسة:

تم اعتماد في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتشخيص واقع الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر، وتحليله قصد معرفة حجم ما يتم تخصيصه سنويًا للبحث العلمي من طرق قطاع التعليم العالي عمومًا، وجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي خاصة، وهي موضوع دراستنا الميدانية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: لتغريد حسين محمد المليياني، الموسومة **بالإنفاق على البحث و التطوير مدخلا معاصرا للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة** ، دراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة و الاقتصاد بجامعة القادسية ، العراق

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على مؤشر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي كمؤشر تنموي فعال للنهوض بالاقتصاد العراقي ، من خلال الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال

كما يهدف البحث إلى النهوض بالاقتصاد العراقي عن طريق تحسين أنشطة البحث و التطوير كمؤشر تكنولوجي فعال ، من خلال تشجيع الاستثمار في البحث و التطوير و زيادة ما ينفق على البحث و التطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و إشراك القطاع الخاص في عملية تمويل نشاط البحث و التطوير في العراق

ينطلق الباحث من إشكالية ضعف ما يتم تخصيصه للبحث و التطوير في العراق بالرغم من ضخامة الميزانية العامة الدولة ، مما انعكس على التنمية الاقتصادية ، مع زيادة الفجوة بين الدول الصناعية المتطورة و الدول النامية

كما يضع الباحث فرضية أن مساهمة العراق في الإنفاق على البحث و التطوير لم تكن مساهمة فعالة مقارنة مع البلدان الأخرى مثل اليابان و السعودية ، الأمر الذي انعكس سلبا على مؤشرات التنمية الاقتصادي

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث خصص الفصل الأول للإطار النظري للإنفاق على البحث و التطوير و التنمية الاقتصادية ، كما خصص الفصل الثاني في تحليل مؤشرات البحث و التطوير و التنمية الاقتصادية في دول مختارة اليابان و السعودية ، فحين خصص الفصل الثالث و الأخير إلى تحليل مؤشرات البحث و التطوير في الاقتصاد العراقي

توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

_ تدني المستويات البحثية و التطويرية في العراق مقارنة بالدول المختارة

_ انخفاض الكفاءة العلمية و البحثية بسبب تردي وضع قطاع التربية و التعليم نتيجة للضروف التي مر بها العراق

_ ارتفاع مستوى الانفاق على البحث و التطوير في اليابان و السعودية و انخفاضه في العراق

_ لاتوجد هيئة مركزية مسؤولة على تمويل البحث العلمي ولا ميزانية محدودة و مدروسة

الدراسة الثانية: لخينش دليلة ، الموسومة **بإصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل التحولات التنموية الجديدة** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع التنمية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر

تكمن أهمية الموضوع في التعرض إلى حيثيات وتفاصيل برنامج الإصلاحات التي مرت بها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي طيلة خمس عقود تقريبا، و ذلك من خلال التطرق إلى أهداف الدولة و مدى انعكاس الاختيار التنموي و الخطاب السياسي على هذا القطاع الحيوي و أهم العراقيل التي صادفت الجامعة والبحث والتنمية في الجزائر

جاءت إشكالية الدراسة كما يلي :

هل عكست إصلاحات منظومة التعليم العالي و البحث العلمي التحولات التنموية التي مرت بها الجزائر

كما جاءت الفرضيات كما يلي :

هل يسهم إصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي في تقريب العلاقة بين مؤسسات لتعليم العالي والمحيط الاقتصادي و الاجتماعي

هل يسهم إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي في تقريب العالقة بين البحث العلمي الاجتماعي و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي

توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

إذا كانت منظومة التعليم العالي و البحث العلمي المتبعة اليوم تحمل عدة أهداف تكوينية و علمية فان تجسيد هذه الأخيرة يقترن بتشجيع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي باللجوء إلى الجامعة ، كما أن نجاح الإصلاح مشروط بتقليص الفجوة بين المنظومة التعليمية عموما و التعليم العالي و البحث العلمي خصوصا و تحولات التنموية و المجتمعية داخليا و خارجيا

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول،

حيث سنتطرق في **الفصل الأول** إلى بعض المفاهيم العامة حول النفقات العامة للدولة، حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية الميزانية العامة والنفقات العامة للدولة وفي المبحث الثاني تقسيم النفقات العامة للدولة وفي المبحث الثالث ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثرها الاقتصادية.

أما **الفصل الثاني** سنتناول موضوع ماهية التعليم العالي و تمويله، حيث سنتطرق في المبحث الأول ماهية التعليم العالي وفي المبحث الثاني تمويل التعليم العالي وفي المبحث الثالث تمويل التعليم العالي في الجزائر.

وفي **الفصل الثالث** سنتطرق إلى ماهية البحث العلمي و تمويله ، حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية البحث العلمي ، و في المبحث الثاني تمويل البحث العلمي ، وفي المبحث الثالث البحث العلمي و اقتصاد المعرفة ،

أما في **الفصل الرابع** والأخير سنتناول موضوع تمويل البحث العلمي في الجزائر مع دراسة حالة المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى نظرة على البحث العلمي في الجزائر، وفي المبحث الثاني سنتناول التمويل الحكومي للبحث العلمي في الجزائر، وفي المبحث الثالث الذي خصص للدراسة الميدانية في جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي أين سنتطرق إلى المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي .

الفصل الأول

النفقات العامة للدولة

مقدمة الفصل الأول

تقوم الدولة بتخصيص مبالغ مالية معتبرة بهدف إشباع حاجات المجتمع و تحقيق أهدافه في الوصول الى تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة ، وعليه تلجأ الدولة الى الإنفاق العمومي، وذلك عن طريق وضع الميزانية العامة للدولة ، والتي يتم فيها توزيع الإيرادات العامة للدولة على مختلف القطاعات الوزارية ، في شكل اعتمادات مالية سنوية ، من اجل القيام بالمهام الموكلة لكل قطاع ، ضمن الخطة الاقتصادية و التنموية للحكومة

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة **بالنفقات العامة للدولة** ، و في هذا المجال قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية ،

حيث سنتناول في **المبحث الأول:** ماهية الميزانية العامة (مفهوم الميزانية ، مبادئها و قواعدها و أشكالها الحديثة) و ماهية النفقات العامة للدولة (تعريفها، عناصرها و ضوابطها)،

و في **المبحث الثاني:** تقسيم النفقات العامة للدولة (التقسيمات الاقتصادية و الوضعية للنفقات العامة، وتبويبها)،

و في **المبحث الثالث :** ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية (الأسباب الظاهرية و الحقيقية لزيادة النفقات العامة للدولة ، و الآثار الاقتصادية للنفقات العامة).

المبحث الأول : ماهية الميزانية العامة و النفقات العامة للدولة

سنتناول في هذا المبحث في المطلب الأول مفهوم الميزانية العامة للدولة و في المطلب الثاني تعريف النفقات العامة للدولة و عناصرها و في المطلب الثالث ضوابط النفقات العامة للدولة .

المطلب الأول: الميزانية العامة للدولة

- **الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة**

يمكن تعريفها على أنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال.[1]

الميزانية العامة هي توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون السنة، وعليه يمكن استنتاج من هذا التعريف عناصر وأسس الميزانية العامة للدولة وهي.[2]

- وثيقة رسمية أي صادرة من هيئة رسمية (الدولة).
- يذكر فيها مجمل النفقات والإيرادات العامة للدولة .
- فترة التوقع والتنفيذ سنة واحدة.
- غير قابلة للتنفيذ إلاّ بإجازة أي رخصة صادرة عن الهيئة التشريعية (البرلمان).

وقد عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع وإيرادات الدولة وأعبائها.[3]

---

[1] لعمارة جمال، **منهجيةالميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص34.

[2] أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية،الجزائر،2004،ص86،85.

[3] خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، **اسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر، الاردن ، 2005، ص 270، 271.

وعرفها القانون البلجيكي بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية .

وعرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها.

وقد عرفها القانون السوري بأنها الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطط الاقتصادية وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بنيانها العام والتفصيلي.

- **الفرع الثاني: مبادئ وقواعد الميزانية العامة للدولة**

تخضع الميزانية العامة للدولة لمجموعة من المبادئ والأسس أو القواعد نوجزها فيما يلي:[1]

1. مبدأ السنوية: ويعني هذا مدة حياة الميزانية أو مدة سيرانها تكون سنة واحدة حتى يتمكن البرلمان من مراقبتها ، وتنص المادة3 من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر على ما يلي:

« يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال».

2. مبدأ الوحدة: ونعني به وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة أي في بيان واحد وهذه الاعتبارات مادية وشكلية .

- **الزاوية المادية:** ونعني أن جميع العمليات المالية للدولة تجمع ضمن مشروع يخضع لرقابة البرلمان.
- **الزاوية الشكلية:** خضوع جميع العمليات المالية لقانون واحد هو قانون المالية حتى يسهل على البرلمان مراقبة الميزانية .

[1] محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص91،97.

3.مبدأ العمومية: ونعي أن تتضمن الميزانية قسمين منفصلين عن بعضهما قسم خاص بالإيرادات وقسم خاص بالنفقات .

4. مبدأ التوازن: ونقصد به أن يتساوي مجموع الإيرادات مع مجموع النفقات ويرى البعض العلماء أنه يمكن عدم الأخذ بمبدأ التوازن حيث يمكن للدولة إحداث عجز أو فائض حسب الحالة الاقتصادية السائدة (العجز المنظم).

- **الفرع الثالث: أشكال الحديثة للميزانية العامة للدولة**

1.ميزانية الأداء والبرامج

أ. ميزانية الأداء: « يقصد بميزانية الأداء تقسيم النفقات العامة للدولة على أساس ما ستنجزه الدولة من أعمال وليس على أساس ما ستشتريه من سلع وخدمات ».

إن ميزانية الأداء لا تهتم بتحديد عناصر الإنتاج المستخدمة بكل وحدة إدارية (طوب، اسمنت، أجور عمال بناء،...الخ) بل تهتم بالمنتج النهائي نفسه(إنشاء مستشفى، بناء مدرج سعته 2000 سرير بكلية التجارة ، وينظر إلى عناصر الإنتاج كأشياء وسيطة لا تشترى لذاتها بل لإنجاز عملية معينة أو تحقيق هدف معين.

حتى نتمكن من تطبيق ميزانية الأداء يجب علينا أولا تحديد وحدات المنتج النهائي (وحدات الأداء) لكل وحدة حكومية حتى يتم ربط عناصر النفقات بها، ثانيا إيجاد طريقة علمية لتوزيع جميع النفقات على وحدات الأداء فالتركيز في ميزانية الأداء يكون على العملية أو المنتج النهائي وهذا ما يسمى بوحدات الأداء.

ب. ميزانية البرامج:

تهتم ميزانية البرامج بتقسيم النشاط الحكومي إلى برامج عريضة تحتوي على العديد من وحدات الأداء فمثلا نجد تحت بند الخدمات التعليمية برامج التعليم على مختلف مراحله

(ابتدائي، إعدادي ثانوي) وفي برامج التعليم الابتدائي نجد مثلا برنامج لإنشاء عدد من المدارس الابتدائية تتولى تنفيذها عدد من الإدارات الحكومية ولكل من الإدارات المختلفة وحدات أداء خاصة بها، فنجد مجموعة من وحدات الأداء لعملية بناء المدارس ومجموعة أخرى لعملية التأثيث ، وعليه فميزانية الأداء تتعلق بأصغر الوحدات الحكومية التي تمثل جزءا يسيرا من البرنامج، ومن ثم فإن إعداد ميزانية البرامج يسبق إعداد ميزانية الأداء والعكس غير صحيح فيمكن إعداد ميزانية البرامج دون الحاجة إلى إعداد ميزانية الأداء .[1]

إن ميزانية البرامج والأداء تحتوي على جملة من السلبيات والإيجابيات يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

الإيجابيات:

- سهولة تحديد الأهداف العامة للدولة وبالتالي قياس مدى نجاح الدولة في تحقيق هذه الأهداف.
- تستطيع السلطة التشريعية الإطلاع وبشكل دقيق على أعمال السلطة التنفيذية من خلال البيانات التي توفرها ميزانية الأداء والبرامج.
- سهولة توزيع المخصصات على الأنشطة والبرامج الحكومية وفقا لأهميتها النسبية

.السلبيات :

- النقص الكبير في عدد الموظفين المؤهلين لإدارة و تنفيذ موازنة البرامج والأداء.
- صعوبة قياس بعض الأنشطة والخدمات الحكومية في صورة ناتج الوحدات أو تحديد تكلفة الوحدة .

[1] حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية ، مصر ،2003، ص149،147.

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، المكتب الجامعي الحديث لدار الكتب والوثائق القومية ، العراق، 2014، ص165.

. قد يتم قياس تكلفة الأنشطة (وحدات الأداء) بالتفاصيل دون دراسة مدى مساهمتها في تحقيق أهداف الحكومة .

ج. ميزانية التخطيط والبرمجة:[1]

طبقت موازنة التخطيط والبرمجة في الو م أ بعد أن جاء بها وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنمار عام 1965 وبدأ العمل بها في الإدارات الحكومية ابتداء من سنة 1968 ويمكن تعريفها على أنها: « موازنة التي تهتم بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام أو الأنشطة ومدخل موازنة البرامج كاملة مما يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعنية بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي تستخدم لتنفيذ البرامج» وتتركز موازنة التخطيط والبرامج على العوامل التالية :

- الاعتبارات طويلة الأمد (عدم التزامها بقاعدة سنوية الموازنة) .
- تطوير وتحليل البيانات عن الآثار الكلية.
- إيجاد بدائل محتلمة لقرارات تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة .
- التركيز على الأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها مع اعتبار البرامج والأنشطة الحكومية مجرد وسائل لتحقيق الأهداف.

يتم إعداد موازنة التخطيط والبرمجة حسب المراحل والخطوات التالية :

- تحدد الحكومة الأهداف العامة لسياستها خلال خمسة سنوات قادمة وعليه تقوم الوزارات بإعداد نفقاتها وإيراداتها لخمسة سنوات قادمة وعليه تقوم الوزارات بإعداد نفقاتها وإيراداتها لخمسة سنوات قادمة حسب توجيهات الإدارات الحكومية وأهداف الحكومة خلال المدة القادمة، حيث تقسم تقديرات نفقاتها وإيراداتها إلى إيرادات ونفقات تخص السنة المالية القادمة وإيرادات ونفقات لأربع سنوات القادمة .

[1] عبد الباسط علي الجاسم الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص166-168

– تقوم الحكومة بدراسة حجم الإنفاق للموارد العامة المقدمة من طرف اللجنة العليا والتقديرات المقدمة من قبل الوزارات، ثم تقوم باختبار البدائل التي تراها كفيلة بتحقيق أهداف الخطة الخماسية، وبعد ذلك تقوم الجهة المكلفة بإعداد الموازنة ورفعها إلى السلطة التنفيذية (الحكومة) التي تقوم بدورها بعرضها على السلطة التشريعية(البرلمان) لاعتمادها .

لم يتم العمل بميزانية التخطيط والبرمجة لمدة طويلة بعد انطلاقها في سنة 1965 حيث أعلنت إدارة الميزانية في الو م أ في سنة 1971 إيقاف العمل بها وذلك لعدة اعتبارات:[1]

– صعوبة تحديد أهداف بعض الوحدات الإدارية بدقة مما يصعب من عملية الاختيار بين البدائل.

– إن عملية المفاضلة بين البرامج البديلة يتطلب تقديرات دقيقة للمنافع والتكاليف المتوقعة من كل برنامج ،الأمر الذي يتطلب كم هائل من المعلومات والبيانات التي يمكن أن لا تتوفر بالقدر الكافي فيفتح المجال لمعدي هذه البرامج باختيار البرامج التي يفضلونها شخصيا، كما يمكن أن تتوفر هذه المعلومات والبيانات بشكل أكثر من اللازم فتزيد مدة دراستها الشيء الذي لا يتناسب مع الفترة الزمنية لإعداد مشروع الميزانية

– هذا النوع من الميزانيات يتطلب قوى عاملة ذات خبرة متحكمة في تقنيات إعداد هذا النوع من الميزانيات الشيء الذي لا يمكن أن يتوفر دائما نظرا للمشاكل التي تعترض عملية تدريب وتطوير العمال والموظفين في مختلف الإدارات الحكومية .

د. الميزانية الصفرية:

ظهر نظام موازنة على الأساس الصفري (Zero base budgeting (Z.B.B عام 1967 في الدنمارك لدى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة، ومن بين التوصيات التي خرج بها

[1] حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، **مرجع سيق ذكره**، ص157.

هذا المؤتمر تبني نظام الموازنة الصفرية من أجل قياس فعالية نفقات الخدمات الجارية، واستخدم هذا النوع من الموازنات لأول مرة من طرف شركة تكساس للآلات الحاسبة في الولايات المتحدة الامريكية

موازنة الأساس الصفري حسب تعريف الأمم المتحدة هو « نظام يفترض عدم وجود أية خـــــــدمة أو نفقات في البداية وأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق

فعالية للحصول على مجموعة من المخرجات ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فعالية مستويات النفقات الجارية المعتمدة وفقا لهذه الاعتبارات»[1].

كما عرفها مكتب الإدارة والموازنة الأمريكية « هي كل عمل إداري منظم يضمن الأخذ بالاعتبار جميع البرامج والنشاطات التي تواجه متطلبات تحضير الموازنة وتحضير البرامج».[2]

يعتمد نظام الموازنة الصفرية على تحديد الحد الأدنى من الموارد المالية اللازمة للإنفاق على نشاط معين وما إذا كان من الضروري الاستمرار في القيام بنشاط معين.

تبدأ مرحلة إعداد الميزانية ذات الأساس الصفري بتحديد الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها في السنة القادمة ثم تحديد أكفء البرامج التي يمكنها تحقيق هذه الأهداف ومقارنة هذه البرامج الجديدة مع البرامج السارية التنفيذ من حيث كفاءتها وجدواها وينتج عن هذه المقارنات الحالات التالية:

- تطوير وتحسين البرنامج أو النشاط وزيادة الإعتمادات اللازمة له.
- إبقاء الاعتمادات كما هي.
- تخفيض الإعتمادات الموجه للبرنامج.

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص170.

[2] حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، **مرجع سبق ذكره**، ص161-162.

– إلغاء البرنامج في حالة عدم كفاءته بغض النظر عن المرحلة التنفيذية التي وصل إليها

المطلب الثاني : تعريف النفقات العامة للدولة و عناصرها

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة للدولة :

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها «كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام (الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية و التنظيمية) سعيا في إشباع حاجة عامة»[1].

كما يمكن تعريفها على أنها «مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة»[2].

و فد عرفها بعض علماء المالية العامة على انها «مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة»[3].

و ذهب فريق آخر إلى تعريف النفقة العامة بأنها «كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة»[4].

من خلال ما سبق من التعاريف للنفقة العامة نستنتج بأنه لتكون النفقة نفقة عامة يجب أن :

* تصدر من شخص معنوي عام الدولة أو إحدى هيئاتها العامة

* يجب ان تكون مبلغا من المال أي نقدا أو كم قابل للتقويم النقدي على شكل إعانات عينية

* يجب أن تنفق من أجل إشباع الحاجات العامة أو النفع العام

الفرع الثاني: عناصر النفقات العامة للدولة :

وعليه فإن النفقات العامة ترتكز على ثلاث عناصر و هي:

1/استعمال مبلغ نقدي

2/صدور النفقة من شخص معنوي عام

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ،**المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية. مصر. 2008 ، ص 461.

[2] محمد خصاونة ،**المالية العامة، النظرية و التطبيق**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن. 2014، ص49

[3] حسين مصطفى حسين ،**المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 11.

[4] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2005، ص26.

3/تحقيق المصلحة العامة أو النفع العام

و فيما يلي شرح موجز لعناصر النفقة العامة للدولة

1/استعمال مبلغ نقدي: بمعنى أن تكون النفقة العامة في صورة نقدية حيث أنه لإشباع الحاجات العامة تقوم الدولة بإنفاق أموال نقدية لشراء أو استئجار سلع و خدمات أو سداد القروض المستحقة، و في بعض الأحيان تنفق مبالغ نقدية دون الحصول على سلع و خدمات كما في حالة منح إعانات نقدية لمستحقيها، أو التكفل بمصاريف المنشآت الأساسية للمشاريع الاستثمارية أو تقديم إعانات للدول الأجنبية.

فالأصل في النفقة العامة أن تكون مبلغا نقديا إلا أن البعض أجاز أن تكون النفقة عينا كأن تقوم الدولة بتقديم إعانات مادية للمنكوبين أو الاستيلاء على وسائل النقل التابعة للخواص لتوفير النقل للموظفين في الحالات الاستثنائية، فالنفقة العامة حسب هذا الرأي يمكن أن تكون عينية على شكل إعانات قابلة للتقويم النقدي[1].

2/صدور النفقة من شخص معنوي عام:

لتكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام أي الدولة أو إحدى هيئاتها العامة (الولاية، البلدية، المؤسسات و الهيئات العامة)، و عليه فإن النفقة التي تصدر من الأشخاص الطبيعيين لا يمكن اعتبارها نفقة عامة حتى و لو كان هدفها تحقيق مصلحة عامة كبناء مشاريع ذات نفع عام، إذن و لبقاء النفقة عامة يجب أن يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق النفع العام[2].

3/تحقيق المصلحة العامة أو النفع العام:

حتى تحقق النفقة العامة النفع العام أو المصلحة العامة يجب أن تنفق لإشباع الحاجات العامة، و بالتالي لا يمكن اعتبار النفقة عامة إذا لم تحقق نفعا عاما لأفراد المجتمع، و يمكن تبرير ذلك بأن الأفراد داخل المجتمع متساوون في تحمل الأعباء العامة من جهة، و

[1] أعمر يحياوي، **مرجع سبق ذكرة** ، ص 28،27.

[2] حسنين مصطفى حسن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12.

الانتفاع بالنفقات العامة من جهة أخرى، (فكما أن العبء عام يجب أن يكون النفع عاما)[1].

المطلب الثالث: ضوابط النفقات العامة للدولة :[2]

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات للنفقة العامة نلاحظ أن الإنفاق العام هدفه هو تحقيق النفع العام عن طريق إشباع الحاجات العامة للمجتمع، و لتتمكن الدولة من استخدام مواردها بشكل أمثل وجب عليها وضع ضوابط معينة لنفقاتها حتى تضمن بذلك إشباع الحاجات العامة بصورة مثلى «و في هذا المجال حاول بعض العلماء ترتيب النفقات العامة بقصد بيان أهميتها حتى يمكن الاسترشاد بذلك في توزيع النفقات العامة على المرافق المختلفة»

فمنهم من رتب المرافق المختلفة للدولة حسب نشأتها التاريخية فأعطى للأقدم المرتبة الأولى، فجاء ترتيبها حسب درجة أهميتها داخل الدولة فوضع مرفق الدفاع يليه مرفق العدل فمرفق التعليم، لكن يأخذ على هذا النوع من الترتيب أنه وضع من طرف القادة في العصور المختلفة مما لا يعصهم من الخطأ،

و قد رتب البعض النفقات العامة وفق معيار أهميتها ففرقوا بين المرافق الضرورية و المرافق الكمالية، و لكن يأخذ على هذا النوع من الترتيب أنه ترتيب مبني على تقدير ذاتي يختلف من فكر لآخر.

إذن من الصعب إيجاد ضوابط نهائية للنفقات العامة، و لكن يمكن الاسترشاد بمعيارين يمكن على أساسهما تحديد حجم و نوع النفقة العامة على مستوى كل قطاع في الدولة أو على مستوى الدولة ككل هذان المعيارين أو الأساسيين هما الناحية السياسية و الناحية المالية

***أما عن الناحية السياسية:**

نجد ضمن هذا المعيار أو الأساس نظريتان، النظرية الفردية و النظرية الاشتراكية.

[1] طاهر الجنابي،**علم المالية العامة و التشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر،العراق، بدون سنة النشر، ص 19.

[2] حسنين مصطفى حسن ، **مرجع سبق ذكره**، ص14، 15.

فبالنسبة للنظرية الفردية نجد أنها «تقتصر على دور الحكومة في نطاق ضيق و تترك الحرية للأفراد لأنهم الأقدر من الدولة على تحقيق زيادة الإنتاج و رفاهية المجتمع»

أما بالنسبة للنظرية الاشتراكية «فترى على عكس ذلك أن الدولة أكثر كفاية من الفرد في إشباع حاجة المجتمع و رفع مستواه فتوسع من نشاطها في الحالات المختلفة حتى انه قد يشمل جميع النواحي الاقتصادية و الإجتماعية»[1].

***أما من الناحية المالية**

فإن الإمكانيات الإنتاجية تأثر على قدرة الدولة في الإنفاق، فالدولة التي لها ثروات طبيعة كبيرة مع مستوى عال من الكفاية الإنتاجية تستطيع أن تتوسع في الإنفاق العام، عكس الدولة التي ليس لها إلا القليل من الموارد الاقتصادية غير المستغلة و لديها كفاية إنتاجية عالية، ينبغي عليها أن تنفق بحذر حتى لا يؤدى التوسع في الإنفاق إلى الارتفاع التضخمي في الأسعار.

هناك فريق آخر من علماء المالية العامة قاموا بوضع ضوابط أخرى للنفقات العامة و هي:

-ضابط المنفعة

-ضابط الاقتصاد و التدبير

-الإجازة المسبقة من السلطة التشريعية

الفرع الأول : ضابط المنفعة:

يقصد بقاعدة المنفعة «أن تتجه النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل كلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من المجتمع»[2].

«إن فكرة المنفعة عند الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية و الدخل العائد منه و إنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع و زيادة إنتاجية

[1] حسنين مصطفى حسن ، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] محمد خصاونة، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

الفرد و تخفيض الهدر من الموارد الاقتصادية الناتجة عن عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المجتمع»[1].

الفرع الثاني : ضابط الاقتصاد و التدبير

إن تحقيق أكبر قدر من المنفعة لا يتحقق إلا بالإنفاق العقلاني أي ترشيد الإنفاق العام. و عليه يجب أن تصرف الأموال العامة دون تبذير و على الأولويات، لكن ضرورة صرف الأموال العامة على الأولويات لا يعني قط أن تحجم الدولة عن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية (خلق مؤسسات عامة اقتصادية) أو الإنفاق على الخدمات و مساعدة الفئات المعوزة من أجل خلق استقرار اجتماعي خاصة إن كان أغلبية السكان فقراء[2].

الفرع الثالث : ضابط الإجازة المسبقة من السلطة التشريعية:

يقصد بالإجازة هو عدم صرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا بعد موافقة السلطة التشريعية (البرلمان)، فالإجازة المسبقة تضمن الرقابة على صرف الأموال العامة بطريقة يتحقق معها المنفعة العامة بأقل تكلفة ممكنة دون تبذير أو أصراف

المبحث الثاني : تقسيم النفقات العامة للدولة :

سنتناول في هذا المبحث في المطلب الأول التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة و في المطلب الثاني التقسيمات الوضعية للنفقات العامة و في المطلب الثالث تبويب النفقات العامة في الجزائر

المطلب الأول : التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:

في هذا المجال يمكن الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة:

أولا: معيار طبيعة النفقة (النفقات الحقيقية، النفقات التحويلية)

ثانيا: معيار دورية النفقة (النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية)

[1] حمد خصاونة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 22.

[2] أعمر يحياوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

ثالثا: معيار الهدف من النفقة (النفقات الإدارية،النفقات الاجتماعية،النفقات الاقتصادية)

الفرع الأول : معيار طبيعة النفقة

استنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية.

أ/النفقات الحقيقية [1].«و هي جميع المشتريات الحكومية من سلع و خدمات إنتاجية (أرض، العمل، رأس المال) الضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن دفاع، عدالة، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي»

إن كافة المشتريات الحكومية من أجل تجهيز الجيوش إقامة الطرف، بناء المستشفيات و المدارس و الجامعات و تسييرها تعد نفقات حقيقية.

ينقسم هذا النوع من النفقات الحقيقية إلى نفقات استهلاكية و نفقات رأسمالية.

***النفقات الاستهلاكية:** «و هي تمثل النفقات الحكومية الجارية و التي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية و إشباع الحاجات الجارية مثل مرتبات و أجور موظفي الدولة و المنفق على مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المرافق العامة و نفقات الصيانة العادية»

***النفقات الرأسمالية:** يدخل في إطار هذا النوع كل ما يتم إنفاقه على الرأسمال الاجتماعي أو كما يسمى مشاريع البنية التحتية من طرق و جسور و سدود.

ب/النفقات التحويلية[2]

هذا النوع من النفقات لا يمثل عنصرا من عناصر الدخل الوطني تقوم به الحكومة اتجاه قطاعات الاقتصاد القومي دون حصولها على أي مقابل نقدي أو عيني، و يمكن تقسيم النفقات التحويلية إلى ثلاث أشكال:

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 470 ،471.

[2] **نفس المرجع** ، ص 472، 473.

- **نفقات تحويلية الاقتصادية :**

تشمل إعانات حكومية لبعض المشروعات الإنتاجية من اجل تشجيع هذه الوحدات على زيادة الإنتاج و تخفيض أسعار السلع و الخدمات المنتجة و التي تكون في الغالب سلع ضرورية أو تصديرية، ومن الأمثلة على ذلك إعانات الاستثمار و الامتيازات الضريبية .

- **نفقات تحويلية اجتماعية:**

هذا النوع من النفقات يتم دون مقابل الهدف منه هو تحقيق البعد الاجتماعي و من أمثلته، إعانات البطالة، الإعانات المقدمة لكبار السن و العجزة، الإعانات الممنوحة في حالة الكوارث و الإعانات المقدمة لذوي الدخل الضعيف، و يطلق على هذا النوع من النفقات أيضا بنفقات برامج الرفاهية للفقراء.

- **نفقات تحويلية مالية:**

يهدف هذا النوع من النفقات إلى مواجهة عبئ الاقتراض العام، و التي تتمثل في فوائد الدين العام و استهلاكه

الفرع الثاني : معيار دورية النفقة

يتم تقسيم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى نوعين النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية.

أ/ النفقات الجارية (العادية):[1]

هي نفقات لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو الزيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية . تتسم هذه النفقات بالدورية و التكرار من سنة لأخرى ،يتم تمويلها من قبل الإيرادات العادية و التي تعد الضرائب أهمها، و تعد هذه النفقات ضرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة و تشمل الرواتب و الأجور و

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، **مرجع سبق ذكره**، ص 474.

مصروفات الصيانة و فواتير المياه و الكهرباء و نفقات الصيانة العادية و قيمة الأدوات اللازمة لتسيير الأعمال الحكومية في مختلف الوزارات و الوحدات الحكومية.

ب/ النفقات (الاستثمارية) الرأسمالية:[1]

يساهم هذا النوع من النفقات في زيادة الإنتاج الوطني و التوسع الاقتصادي و يشمل هذا النوع من النفقات ما يلي:

*الإنفاق على مشروعات البنية التحتية

*الإنفاق الاستثماري على المدارس و الجامعات و المستشفيات

*الإنفاق الاستثماري في إنشاء المشروعات العامة

*النفقات الحكومية على الصيانة الشاملة.

*إعانات القطاع الخاص التي تقدمها الحكومة بهدف زيادة طاقاته الإنتاجية.

الفرع الثالث: معيار الهدف من النفقة[2]

يمكن تصنيف النفقات العامة استنادا لهذا المعيار إلى ثلاث مجموعات: النفقات الإدارية، النفقات الاقتصادية، النفقات الاجتماعية.

أ/النفقات الإدارية:

تتضمن كافة النفقات اللازمة لإدارة و تسيير كافة المرافق الحكومية و الاقتصادية و الإدارية للدولة، فهذه النفقات ضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية.

ب/ النفقات الاقتصادية:

و هي نفقات تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية، كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية التحتية و زيادة كفاءتها.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 475.

[2] **نفس المرجع** ، ص 476.

ج/النفقات الاجتماعية:

هذه النفقات ذات طابع اجتماعي، الهدف الرئيسي منها زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة و الفقراء بصفة خاصة ،و يدخل ضمن هذا المجال إعانات الفقراء، إعانات الرعاية الصحية، إعانات البطالة.

المطلب الثاني : التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

يطلق على هذا المعيار في تقسيم النفقات العامة أيضا التقسيم العلمي للنفقة العامة، و من بين أهم ثلاثة تقسيمات التي تدخل في هذا المجال ما يلي [1]:

التقسيم الإداري، التقسيم النوعي ، التقسيم الوظيفي

الفرع الأول : التقسيم الإداري

يتم تقسيم النفقات بما يتلاءم مع الهيكل الإداري و التنظيمي للدولة حيث يتم تقسيم النفقات العامة إلى أقسام أو بنود يخصص كل منها لجهة إدارية معينة ، مثلا قسم يتعلق بوزارة الصحة، قسم يتعلق بوزارة التربية ... إلخ، و كل قسم من هذه الأقسام يتم تقسيمه إلى فروع و كل فرع ينقسم إلى بنود يخصص كل منها لوحدة إدارية الأقل مستوى داخل الهيكل التنظيمي للوحدة.

الفرع الثاني : التقسيم النوعي

يتم تقسيم النفقات العامة داخل الميزانية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام لكل وحدة إدارية، و عموما يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات أو بنود إنفاقية و هي:

-نفقات مقابل خدمة العمل و تتمثل في الأجور و المرتبات.

-نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج و يطلق عليها المصاريف الجارية.

-نفقات مقابل مشتريات خدمية.

[1] محمد خصاونة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 76- 78.

-نفقات مقابل أصول رأسمالية و يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

الفرع الثالث : التقسيم الوظيفي

يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مختلفة كل مجموعة ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، تقسم مجموعة الوظائف هذه إلى وظيفة الدفاع، وظيفة الأمن وظيفة الصحة، وظيفة التعليم، وظيفة الزراعة، وظيفة القضاء ... إلخ، هذا النوع (التقسيم الوظيفي للنفقات) يواجه عدة مشاكل حيث يوجد بعض النفقات يصعب تبويبها أو تصنيفها وظيفيا إذ أنها لا تمثل في حد ذاتها وظيفة محددة مثل نفقات رئاسة الوزراء، ديوان المحاسبة، مجلس الأمة و غيرها،

و من جهة أخرى أقترح خبراء الأمم المتحدة تبويب و تصنيف النفقات الحكومية إلى خمس مجموعات و هي:

-خدمات عامة أساسية (أمن، عدالة، دفاع خارجي، نفقات إدارة، الجهاز الحكومي...)

-خدمات جماعية (مرافق عامة، دفاع مدني، نظافة ...)

-خدمات مستحقة (تعليم، صحة، قضاء ...)

-خدمات إقتصادية (زراعة+صناعة، نقل، طاقة ...)

-خدمات غير قابلة للتخصيص (نفقات الدين العام، مجلس الأمة، ديوان المحاسبة ...)

المطلب الثالث : تبويب النفقات العامة بالجزائر

نتطرق في هذا المجال إلى التبويب الاقتصادي للنفقات العامة لما للنفقات العامة من اثر كبير على الاقتصاد الوطني ،

لقد قسمت النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير (النفقات الجارية) و نفقات التجهيز (نفقات برأس المال) و عليه تقسم الميزانية العامة في الجزائر إلى ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز.

الفرع الأول :نفقات التسيير (ميزانية التسيير)[1]

هي الميزانية التي تكون فيها اعتمادات مالية مفتوحة في قانون المالية مخصصة للمرافق العمومية الإدارية بالدولة. سواء كانت إدارة مركزية أو لامركزية، و توضع هذه الميزانية من أجل ضمان سير المرافق العمومية للدولة.

و تشمل ميزانية التسيير أربعة أبواب كل باب يتكون من مجموعة من الفقرات و كل فقرة تتكون من مجموعة من الفصول و كل فصل يضم عدد من المواد.

الباب الأول: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.

-**الفقرة 01:** احتياطي الدين

-**الفقرة 02:** الدين الداخلي

-**الفقرة 03:** الدين الخارجي

-**الفقرة 04:** الضمانات

-**الفقرة 05:** النفقات المحسومة من الإيرادات

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها، المجلس الشعبي الوطني ، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

-**فقرة01:** مرتباب العمال.

-**فقرة 02:** المعاشات و المنح العائلية.

-**فقرة 03:** المعاشات و الأعباء الاجتماعية.

[1] علي زغدود ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 31، 34.

-**فقرة 04:** المستخدمون- المعدات و تسيير المصالح.

-**فقرة 05:** المستخدمون و أعمال الصيانة.

-**فقرة 06:** المستخدمون و إعانات التسيير.

-**فقرة 07:**المستخدمون و النفقات المختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية.

-**الفقرة 01:** التدخلات العمومية و الإدارية (إعانات الجماعات المحلية)

-**الفقرة 02:** الأنشطة الدولية (المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية)

-**الفقرة 03:**النشاط التربوي و الثقافي (تقديم المنح)

-**الفقرة 04:**النشاط الاقتصادي و التشجيعات و التدخلات.

-**الفقرة 05:** النشاط الاقتصادي و إعانات المؤسسات للمصلحة الوطنية.

-**الفقرة 06:** الإعانات الاجتماعية (المساعدات و التضامن)

-**الفقرة 07:** النشاط الاجتماعي و التوقعات (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات و صناديق الصحة)

الفرع الثاني : نفقات الإستثمار(ميزانية التجهيز)[1]

تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في 3 أبواب و هي:

[1]لعمامرة جمال، **مرجع سبق ذكره** ، ص 58، 59.

1/ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

2/ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

3/ النفقات الرأسمالية الأخرى

و تفتح هذه الإعتمادات الموجهة لتغطية النفقات الاستثمارية التي تعتمدها الدولة سنويا و هي تمثل مساهمة الميزانية العامة في التراكم،و عليه تجمع هذه النفقات الاستثمارية و توزع على القطاعات الاقتصادية المراد تجهيزها على النحو التالي:

-**القطاع رقم (0):** المحروقات

-**القطاع رقم (1):** الصناعة التحويلية

-**القطاع رقم (2):** الطاقة و المناجم

-**القطاع رقم (3):** الفلاحة و الري

-**القطاع رقم (4):** الخدمات

-**القطاع رقم (5):** المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية

-**القطاع رقم (6):** التربية و التكوين

-**القطاع رقم (7):** المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية

-**القطاع رقم (8):** المباني و وسائل التجهيز

-**القطاع رقم (9):** استثمارات أخرى.

-تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية -فصول و مواد حيث تصور بطريقة أكثر دقة للنشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، مثلا المادة 1423: التحويلات الأولية للمواد مركبة كما:

-**القطاع (1):** الصناعات التحويلية.

القطاع الفرعي (14): التجهيزات.

-**الفصل 142**: الطلب.

-**المادة 1423**: التحويلات الأولية للمواد.

المبحث الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث و في المطلب الأول الى الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة وفي المطلب الثاني إلى الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة أما في المطلب الثالث سنتناول الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تعد ظاهرة ازدياد النفقات العامة من بين أهم الظواهر التي استدعت انتباه الاقتصاديين حيث لا حظوا العلاقة الطردية بين تزايد النفقة العامة و الدخل الوطني، فكلما زاد الدخل الوطني زاد معه الإنفاق العام بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي للدولة و الأيديولوجية السائدة فيها.

وقد لاحظ فاجنر A.wagner الى وجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي للجماعة ،و صاغ هذا في قانون اقتصادي سمي باسمه –قانون فاجنر– إذ انه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فان ذلك سيتبع اتساع نشاط الدولة المالي و بالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي.

نشير هنا إن زيادة النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عنها بالضرورة، كما أنها لا تؤدي حتما إلى زيادة في التكاليف العامة على الأفراد، فقد ترجع هذه الزيادة إلي أسباب ظاهرية أي زيادة في رقم النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة ، أو الزيادة في عبئ التكاليف العامة.

أما زيادة النفقات العامة و زيادة المنفعة الحقيقية للخدمات العامة مع زيادة في عبئ التكاليف العامة بنسبة معينة فيعتبر زيادة حقيقية للنفقات العامة.[1]

[1] سوري عدلي ناشد، **اساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص63.

وعليه يمكن تقييم أسباب زيادة النفقات العامة الى أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية.

المطلب الأول : الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة.[1]

تعود الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة إلى :

تدهور قيمة النقود.

اختلاف طرق المحاسبة المالية.

زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانه.

الفرع الأول : تدهور قيمة النقود

يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية.

ويترتب عن تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة، حيث تضطر الدولة دفع وحدات نقدية أكثر من اجل الحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات، فالزيادة هنا في النفقات ظاهرية لا يترتب عنها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

الفرع الثاني : اختلاف طرق المحاسبة المالية

إن اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة أدى إلى زيادة النفقات العامة ظاهريا حيث أن بعض الإيرادات و النفقات لبعض المصالح و الإدارات لم تكن تظهر في الميزانية العامة للدولة مما جعل النفقات العامة الواردة في الميزانية اقل من حقيقتها، لكن مع إتباع مبدأ وحدة الميزانية الذي يلزم على الدولة إظهار جميع نفقاتها في الميزانية العامة، أدى إلى ظهور نفقات عامة جديدة لم تكن تظهر في الميزانية العامة مما أدى إلى زيادة في رقم النفقات العامة، و تعتبر هذه الزيادة ظاهرية نتجت عن تغير طرف المحاسبة المالية في إعداد الميزانيات العامة الحديثة.

[1] سوري عدلي ناشد، **اساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2009 ، ص 66

الفرع الثالث : زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانه

تعد زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها نتيجة احتلال دولة أخرى أو استعادة جزء من إقليم الدولة مثلا سبب في زيادة النفقات العامة. هذه الزيادة تعتبر ظاهرية إذ لم تؤدي إلى زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على أي فرد.

المطلب الثاني : الأسباب الحقيقة لزيادة النفقات العامة[1]

تعود الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة إلى :

أسباب اقتصادية ، أسباب اجتماعية ،أسباب سياسية ،أسباب إدارية ، أسباب إدارية ، أسباب حربية.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

من بين أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر زيادة النفقات العامة للدولة ما يلي:

- زيادة الدخل الوطني بشكل مكن الدولة من الحصول على موارد جديدة مما مكنها من توسيع إنفاقها و زيادته على مختلف الأوجه.
- التوسع في إقامة المشروعات الاقتصادية العامة أدى إلى زيادة الإنفاق العام، حيث تهدف الدولة من الإنفاق على المشروعات العامة الاقتصادية الحصول على موارد للخزانة العامة و الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و محاربة الاحتكار و توجيه النشاط الاقتصادي بحسب فلسفة الدولة السائدة.
- أدت الآثار المترتبة عن الكساد إلى زيادة الإنفاق العام من اجل زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
- الإعانات الاقتصادية للمشروعات الاقتصادية الوطنية لتشجيعها على التصدير و منافسة المشروعات الاقتصادية الأجنبية في الأسواق الدولية (إعانات للإنتاج).

[1] عادل احمد حشيش، **اساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان، 1992. ص100، 102.

الفرع الثاني : الأسباب الاجتماعية

- زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية و الخدمات الخاصة بالنقل و المواصلات و المياه و الغاز و الكهرباء ...الخ.
- انتشار التعليم و زيادة وعي الأفراد، أدى إلى مطالبة الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر و المرض و العجز و الشيخوخة مما أدى إلى زيادة النفقات العامة التحويلية في شكل إعانات و خدمات الاجتماعية.

الفرع الثالث : أسباب سياسية

إن من بين أهم الأسباب السياسية لزيادة النفقات العامة:

- انتشار المبادئ الديمقراطية حيث يترتب على انتشار النظم الديمقراطية اهتمام الدولة بحالة الأفراد ألمحدودي الدخل و القيام بالكثير من الخدمات اللازمة التي تضطر الدولة معها إلى زيادة الإنفاق العام.
- تعدد الأحزاب و اشتداد المنافسة بينها مما يجعل الحزب الحاكم يقوم بالكثير من المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية لإرضاء الناخبين و يترتب عن هذا زيادة في الإنفاق العام.
- اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة و ظهور منظمات دولية متخصصة و منظمات إقليمية متعددة ،أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذه المجالات.

الفرع الرابع : الأسباب الإدارية

سوء التنظيم الإداري و الإسراف في عدد الموظفين و زيادتهم عن حاجة العمل ، و الإسراف في ملحقات الوظائف العامة، هذا كله يزيد من حجم النفقات العامة.

الفرع الخامس : الأسباب المالية

- سهولة الاقتراض مما أدى إلى كثرة توجه الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات حتى تتمكن من التوسع في الإنفاق الحكومي و خاصة على الشؤون الحربية هذا فضلا عن تبعات خدمة الدين من دفع لأقساطه و فوائده الشيء الذي يزيد من نفقات الدولة.
- يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية و بذلك تزداد النفقات العامة.

الفرع السادس : الأسباب الحربية او العسكرية:

إن لجوء الدول إلى تخصيص مبالغ كبيرة من إيراداتها من اجل الأنفاق العسكري و تجهيز الجيوش و شراء الأسلحة أدى هذا كله إلى ارتفاع حجم النفقات العامة لمعظم الدول، و لا تقتصر هذه الظاهرة على مدة زمنية محدودة تنتهي بانتهاء الحروب بين مختلف الدول، بل تمتد لفترات زمنية طويلة ، حيث نجد أن الكثير من الدول تسابقت في مضمار التسلح في غير حالات الحرب (فترات السلم) اعتقادا منها بان التسلح المستمر يقضي على الحروب و ويلاتها فلا تقدم دولة على شن حرب جديدة إلا بعد إمعان النظر في قوتها و قوة أعدائها و هو ما يعرف بالسلم المسلح أو العسكرة الدائمة.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة للدولة :

يترتب على النفقات العامة آثار اقتصادية متعددة فبإضافة إلى أنها تقوم بإشباع الحاجات العامة و تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، نجد أنها تأثر على الإنتاج الوطني و على الاستهلاك و على توزيع الدخل الوطني،و التي تعتبر آثار مباشرة للنفقات العامة كما أن لها

آثار أخرى غير مباشرة تتمثل في أثر المضاعف و أثر المعجل ، و عليه سنتناول في هذا المطلب الآثار الاقتصادية المباشرة و غير المباشرة للنفقات العامة للدولة على النحو التالي:

أولا : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة للدولة :

- الآثار على الإنتاج الوطني.
- الآثار على الاستهلاك.
- الآثار على طريقة توزيع الدخل الوطني.

ثانيا : الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة للدولة .

- آثر المضاعف.
- آثر المعجل

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة للدولة

1/الآثار على الإنتاج الوطني: [1]

يترتب على النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد على العمل و الادخار و الاستثمار من جهة، و بتأثيرها على انتقال عناصر الإنتاج و تأثيرها على الطلب الفعلي كذلك.

أ /أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل و الادخار و الاستثمار:

أن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من قدرة الأفراد على العمل و الادخار و الاستثمار، و تأخذ هذه النفقات الشكل النقدي و الشكل العيني

فالنفقات العامة النقدية كالإعانات النقدية العائلية و المعاشات لا تظهر على الأفراد الذين يستلمونها بقدر ما تظهر على الأشخاص الذين يرتبطون بالمستفيدين من هذه الإعانات و المعاشات (أولادهم، أقاربهم).

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص 96،91.

- أما النفقات العامة العينية كالخدمات الصحية آو التعليمية أو الإسكان تزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها بقدر يفوق ما يحققه الحجم نفسه من النفقات النقدية.
- كذلك النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية ،الدفاع الخارجي و الأمن الداخلي و القضاء تعتبر ضرورية للإنتاج فهذه المرافق اذ انها تهيئ الظروف للقيام بالنشاط الإنتاجي، كذلك تؤدي النفقات العامة إلى توزيع الدخول على الأفراد المستفيدين منها و تزيد من قدرتهم على الادخار نتيجة توفير جزء من الدخل و الذي يحفز بدورة الأفراد على الاستثمار.

ب/اثر النفقات العامة في انتقال عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى التأثير على الإنتاج الوطني من خلال مساهمتها في انتقال عناصر الإنتاج المختلفة بين الاستخدامات المختلفة.

- الإنفاق على المرافق العامة يهيئ الظروف المناسبة لنمو النشاط الإنتاجي و توفير المناخ المناسب للإنتاج.
- يؤدي الإنفاق إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى بعض القطاعات التي لا يتجه لها القطاع الخاص ، وذلك لان هذه المشروعات لا تدر أرباحا بالشكل المرغوب الذي يحفز القطاع الخاص على الاستثمار فيها أو لان تلك المشروعات تمتاز بنسب عالية من المخاطر، أو أن هذه المشروعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة يعجز القطاع الخاص على توفيرها.
- تؤدي النفقات العامة إلى تحويل عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة مما يزيد في الإنتاج الوطني، و على سبيل المثال الإعانات المقدمة من طرف الدولة غالى بعض الهيئات و المؤسسات المحلية لتشجيعها على القيام بمهامها بشكل أفضل مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية لهذه المناطق.

إذن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج من القطاع الخاص إلى العام، و من نشاط اقتصادي إلى نشاط اقتصادي آخر، و من منطقة إلى أخرى داخل الاقتصاد الوطني.

ج/اثر النفقات العامة في الطلب الفعلي:

يتوقف اثر النفقات العامة في الإنتاج الوطني على أمرين :

- اثر النفقات العامة في الطلب الفعلي
- و اثر الطلب الفعلي في الإنتاج الوطني

1/اثر النفقات العامة في الطلب الفعلي:

" يعتمد هذا الأثر على حجم النفقات العامة و على نوعها أي إذا كانت النفقات العامة حقيقة أو تحويلية، فالنفقات التحويلية تشكل بمقدارها طلبا على السلع و الخدمات ، فتؤدي إلى رفع الطلب الفعلي و إلى زيادة الدخل القومي، أما النفقات العامة التحويلية فإن آثارها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها و على مدى ما يتسرب منها من دورة الدخل".

إن استخدام النفقات التحويلية في شراء سلع و خدمات من داخل الاقتصاد الوطني يؤثر على الطلب الفعلي، أما إذا استخدمت في دفع أقساط و فوائد القروض الأجنبية أو في تسديد ثمن الواردات أو تم اكتنازها فلا تؤثر على الطلب الفعلي.

2/اثر الطلب الفعلي في الإنتاج الوطني:

في الدول المتقدمة التي تعاني من بطالة واسعة مع جهاز إنتاجي مرن فان الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى الزيادة في الطلب الفعلي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع وجود الاقتصاد الوطني دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، أما في حالة ارتفاع مستوى التشغيل و وصوله لمستوى التشغيل الكامل فان اثر الزيادة في الطلب الفعلي الناتجة عن

زيادة النفقات العامة سوف ينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و لن يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

في الدول النامية مع وجود جهاز إنتاجي ذو مرونة منخفضة فان زيادة الطلب الفعلي يتجه إلى المستوى العام للأسعار لانعدام مرونة في عوامل الإنتاج، إذا يكون تأثيرها في الإنتاج محدود.

في حين النفقات العامة المخصصة لشراء السلع الرأسمالية من الخارج فإنها تؤدي إلى زيادة رأسمال الوطني و المقدرة الإنتاجية الوطنية، و بذلك تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الجاري في نفس الفترة.

2/الآثار على الاستهلاك:

للنفقات العامة آثار مباشرة على الاستهلاك و ذلك من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية (نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي) ، او من خلال نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد.

أ/شراء الدولة للسلع الاستهلاكية:

و يشمل هذا النوع من الاستهلاك شراء سلع و خدمات الموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة، كنفقات التنظيف و صيانة المباني الحكومية أو خدمات الإسكان و الوجبات المجانية المقدمة للموظفين العموميين.

هذا النوع من الاستهلاك هو تحويل للاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فعوض قيام الدولة بإعطاء دخول مرتفعة تمكنهم من استهلاك هذه السلع، تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بطرق غير مباشرة.[1]

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 104.

ب/نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

تقوم الدولة بمنح دخول المختلفة للأفراد كالمرتبات و الأجور و المعاشات، الجزء الأكبر من هذه الدخول يستعمل لإشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع وخدمات ، و بالتالي فدخول الأفراد تؤدي غالى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال اثر المضاعف.[1]

3/الآثار على طريقة توزيع الدخل الوطني: [2]

" للنفقات العامة الحقيقية و التحويلية آثار على إعادة توزيع الدخل الوطني، حيث تقوم النفقات الحقيقية في التوزيع الأولي للدخل من خلال ما تمنحه من دخل جديد للمستفيدين من شراء الدولة للسلع و الخدمات، فهي تحدد الأجور و الفوائد و الأرباح و الإيجارات أو تحدد الثمن للمنتجات التي تطلبها، و من ثم توزع الدخول الناجمة عن ذلك وفق قوانين العرض و الطلب."

إن توزيع الدخول (الدخل) وفق قانون العرض و الطلب يؤدي إلى تفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع الواحد، فينتج عن هذا التوزيع الغير العادل للدخل فئة فقيرة لا تستطيع الحصول على الخدمات الأساسية التي تحتاجها، و لكي تتدارك الدولة هذا الوضع تقوم بإعادة توزيع الدخل من خلال الاقتطاع من دخول الأغنياء (الضرائب) وتوزيعها على الفقراء (النفقات التحويلية)،

إن إعادة توزيع الدخل يؤدي إلى زيادة دخل الطبقات الفقيرة و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ، أي زيادة الطلب على المنتجات مما يسمح بنمو الأسواق.

[1] **محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلاء، مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[2] رمضان صديق،**الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، الموقع:**
الوجيز في المالية العامة والتشريع الضر/https://amo1.org/product

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تتمثل في آثر المضاعف و المعجل.

1/أثر المضاعف:

يسمى أيضا الاستهلاك المولد، و يشير إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، و اثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك ، و نعني بأثر المضاعف انه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور و مرتبات و فوائد و أسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، و هؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة و يقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار،

و الدخل الذي ينفق على الاستهلاك يؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، و تقسم ما بين الاستهلاك و الادخار، و الدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

وتستمر دورة توزيع الدخول من خلال دورة الدخل (الإنتاج – الدخل– الاستهلاك– الإنتاج) ، مع الإشارة إلى أن الزيادة في الإنتاج و الدخل لا تكون بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق بل بنسبة مضاعفة و لذلك سمي بالمضاعف.[1]

ويمكن التعبير عن المضاعف بالعلاقة التالية:

أي مقلوب الميل الحدي للادخار

الميل الحدي للاستهلاك $M = \frac{1}{1-c}$

يزيد المضاعف بزيادة الميل الحدي للاستهلاك و ينقص بانخفاضه، كما أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف حسب درجة المرونة و توسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان هذا الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك أنتج المضاعف أثره

[1] محزري محمد عباس ، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

بشكل ملموس و هذا ما يجري في الدول المتقدمة حيث الاستهلاك يتسم بطول دوراته المتتالية ، و الإنتاج على جانب كبير من المرونة

أما الدول النامية فان اثر المضاعف فيها يكون ضعيفا على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها، و ذلك نظرا لعدم مرونة جهازها الإنتاجي و انعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.[1]

ب/اثر المعجل:

يسمى أيضا الاستثمار المولد و يبين اثر المعجل اثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية زيادة في الاستثمار و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل ، و يمكن شرح هذا المبدأ على النحو التالي:

زيادة الدخول يترتب عنها الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (اثر المضاعف)، مع نفاذ المخزون من هذه السلع يضطر المنتجيين إلى زيادة الإنتاج بغرض زيادة أرباحهم، و من ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات و آلات للاستمرار في إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها، و مع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة اكبر.[2]

$$\text{المعجل} = \frac{I\Delta}{Y\Delta} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغيير في الناتج الوطني}}$$

[1] عادل احمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

[2] سوري عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

خاتمة الفصل الاول :

كنا قد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة للدولة و النفقات العمومية حتى يمكننا التعرف على معنى الإنفاق وعناصره و آثاره الاقتصادية بالشكل الذي نستطيع من خلاله معالجة موضوع الأنفاق على البحث العلمي في ميزانية التعليم العالي بالجزائر

إن ما تخصصه الدولة سنويا من اعتمادات مالية لمختلف القطاعات الوزارية عموما ، و لقطاع التعليم العالي خصوصا ، ضمن ميزانياتها السنوية يزداد عاما بعد عام باتجاه تصاعدي ، نظرا لحجم التحديات التي تواجه الدولة في مجال تمويل قطاع التعليم العالي و البحث العلمي على اعتبار انه قاطرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بما يوفره من كفاءات و كوادر مؤهلة لتسيير مختلف مؤسسات الدولة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لما له من دور فعال في تحقيق التنمية الشاملة

و عليه سنتناول في الفصل الثاني بعض المفاهيم المتعلقة بالتعليم العالي بصفة عامة و التعليم العالي في الجزائر بصفة خاصة

الفصل الثاني

ماهية التعليم العالي و تمويله

مقدمة الفصل الثاني :

يعتبر التعليم العالي من بين أهم الوسائل لإنتاج المعرفة و نشرها ، لما يقوم به من تأهيل و تكوين العامل البشري (الإنسان) ، الذي يكتسب المعارف و الخبرات اللازمة التي تأهله للاندماج في الحياة الاقتصادية ، و تطوير هذه المعارف في شكل بحوث علمية لخدمة المجتمع

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة **بالتعليم العالي و تمويله،** في هذا المجال قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية

حيث سنتناول في **المبحث الأول :** ماهية التعليم العالي (تعريفه ، أهدافه و وظائفه ، التعليم العالي و التنمية الشاملة ، و الاتجاهات المعاصرة لتطوير التعليم العالي)

و في **المبحث الثاني:** سنتطرق إلى تمويل التعليم العالي (مفهومه ، التمويل الحكومي للتعليم العالي ، التمويل غير الحكومي للتعليم العالي)

و في **المبحث الثالث:** سنعالج موضوع تمويل التعليم العالي في الجزائر (نشأة التعليم العالي في الجزائر، تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر ، تمويل التعليم العالي في الجزائر، أزمة تمويل التعليم العالي في الجزائر)

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي

المطلب الأول:تعريف التعليم العالي

يمكن تعريف التعليم العالي على انه :

الآلية أو البيئة التي يستطيع فيها الفرد أن يتكون ويتطور، أو "ذلك الشيء الذي بفضله يمتلك الفرد الأهمية والقدرة على الفعل"، وعرفه بعضهم على أنه: "استثمار رأسمالي يسمح بضمان الإنتاجية العالية في دوائر النشاط الإنساني الاقتصادية والثقافية و الرفاه الاجتماعي" [1].

إن التعليم يسمح بالرفع من المستوى الاقتصادي للمجتمع وذلك بزيادة الدخل الوطني كما انه يؤثر على مستوى معيشة الأفراد حيث يسمح لهم بزيادة متوسط دخلهم الفردي. [2]

يسمح التعليم العالي بإعداد الطاقة البشرية العاملة المؤهلة لتسيير والدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن التعليم يسمح بالحصول على أخصائيين وفنيين وعمال مهرة.

"التعليم هو الأداء أو العمل المنظم الذي يقوم به الأستاذ من اجل نقل معارفه وخبراته إلى الطلبة عن طريق التواصل المباشر داخل القسم الدراسي أو خارجه أو عن طريق استعمال الوسائل الحديثة في التعليم. [3]

يمكن تعريف التعليم العالي على أنه " كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات،التي قد تكون جامعات أو كليات أو معاهد أو مدارس عليا أو أكاديميات أو غير ذلك، في مستويات تعليمية تعقب المدرسة الثانوية والحصول على شهاداتها العامة. [4]

---

[1] جواد كاظم لفتة،**الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن،2011 ، ص22.

[2] خالد محمد أبو شعيرة، ثائر احمد غباري، **اقتصاديات التربية والتعليم**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص09

[3] محمد ناجي شاكر ابو غنيم،**استراتجية التفاعل بين البيئة التعليمية و المجتمع واثرها على جودة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في المجال الرياضي**،ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، مملكة البحرين، اكتوبر 2010، ص 178.

[4] رمزي أحمد عبد الحي، **التعليم العالي و التنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2006 ، ص 70.

وقد عرفت وزارة التعليم العالي الأردنية التعليم العالي على أنه التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة دراسية كاملة ويأتي بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة ،البكالوريا. [1]

وعرف أيضا على أنه كل أنماط التعليم التي تمارس في الجامعة أو في المعاهد أو المدارس العليا أو الأكاديميات، يأتي بعد المرحلة الثانوية ويشترط فيه الحصول على شهادة الثانوية العامة (البكالوريوس).[2]

في الجزائر عرفت المشرع حسب المواد 2،3،38،40 من القانون رقم 59-05 المؤرخ في 04 أفريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 24 الصادرة في 1999/04/07 ، على أن التعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث ،يأتي بعد مرحلة التعليم الثانوي وتشرف عليه مؤسسات التعليم العالي، كما يمكن أن يقدم تكوين تقني من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة ، مؤسسة التعليم العالي هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تحدد أنماط المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني كالتالي:

- الجامعات بما تحتويه من كليات.
- المراكز الجامعية.
- المدارس والمعاهد الخارجة عن الجامعة.

كما يمكن إنشاء مدارس و معاهد لدى دوائر وزارية أخرى بإشراف مشترك مع وزير التعليم العالي.

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة التعليم العالي**، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013 ، ص 15

[2] علي صالح جوهر ، وائل رفيق رضوان، **تمويل التعليم العالي العام و الخاص**، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، مصر، 2016 ، ص 103 .

يشمل التعليم العالي التعليم التالي لمرحلة الثانوية العامة وبرامج التدريب المؤدية إلى الحصول على مؤهلات ما بعد المرحلة المدرسية بما في ذلك الشهادات المهنية والفنية والأكاديمية. [1]

ونشير هنا أن التعليم العالي له ثلاث أنماط أو مستويات وهي الأكثر انتشارا في الوطن العربي:[2]

المستوى الأول: يضم المعاهد المختصة في مختلف المجالات، و التي تسمح للطالب الحصول على شهادة تمكنه من شغل وظيفة في المستقبل.

المستوى الثاني: يضم الجامعات بمختلف كلياتها يتوج الطالب المتخرج منها بشهادة الليسانس، مدة الدراسة بها تتراوح من 4 إلى 6 سنوات.

المستوى الثالث: يخص الدراسات العليا، يتحصل الطالب خلالها عل الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف والتعليم العالي

الفرع الأول: وظائف التعليم العالي

تتبنى كل الجامعات في العالم مجموعة من الوظائف معبرة عن ذاتها كمؤسسة تعليمية فهذه الوظائف تتمثل في: [3]

- وظيفة التعليم
- وظيفة البحث العلمي
- وظيفة خدمة المجتمع

---

[1] مراجعات لسياسات التعليم الوطنية ، **التعليم العالي في مصر**، وثيقة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، البنك الدولي ، 2010 ، ص40 .

[2] رمزي أحمد عبد الحي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 99.

[3] محمود قمبر، **دراسات في التعليم الجامعي**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتاب الحديث، الأردن 2006، ص 37 ، ص 40 .

أ/وظيفة التعليم:ترتكز هذه الوظيفة في تقديم المهارات والمعارف العلمية للطلبة باختلاف تخصصاتهم حتى يتمكنوا من الولوج لعالم الشغل.

ب/وظيفة البحث العلمي:يعتبر البحث العلمي من الوظائف الأساسية في مؤسسات التعليم العالي، قد يكون البحث العلمي عملا خاصا بالجامعي ويؤديه كوظيفة إضافية، أو لغرض الترقية العلمية، وقد يكون البحث العلمي عمل مؤسسي ترصد له الميزانيات وتجهز له الإمكانيات ويرتبط بمؤسسات داخل الجامعة وخارجها.

ج/ وظيفة خدمة المجتمع:ترتكز هذه الوظيفة على جملة من النقاط نذكر منها:

- محاولة الإسهام في تعديل وتغيير وتطوير المجتمع نحو الأفضل.
- العمل على سد حاجة المجتمع من الكفاءات المتخصصة والقيادات الوطنية المدربة.
- تدريب و أعداد أصحاب الكفاءات لمواكبة الجديد والمستحدث في مجالات تخصصهم.

الفرع الثاني : أهداف التعليم العالي

انطلاقا من الوظائف التي تتبناها الجامعة هناك عدة أهداف مرتبطة بكل وظيفة من وظائف التعليم العالي ويمكن عرض هذه الأهداف فيما يلي:

أ/أهداف متعلقة بوظيفة التعليم:

تعمل الجامعات على تحقيق الأهداف التالية:[1]

- إتاحة فرصة الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من المختصين والفنيين والخبراء، مع التركيز على رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل وتكوين مهارات التفكير العلمي ألابتكاري والناقد.
- تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة ، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وتوجيهها لخدمة المجتمع.

[1] محمد عبد الله حسن حميد، **تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم** ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2015، ص 167، 168 .

- الإسهام في رقي الآداب والفنون وتقدم العلوم.
- تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات من أجل الإسهام في إحداث التنمية الشاملة للبلاد.
- تشجيع حركة التأليف و الترجمة و النشر في مختلف مجالات المعرفة

ب/أهداف متعلقة بوظيفة البحث العلمي:

تعمل الجامعات على تحقيق الأهداف التالية: [1]

- تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.
- بناء نواة علمية تقنية وطنية قادرة على تطوير البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيا.
- دعم الارتباط بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاع العام والخاص ، وذلك للاستفادة من الكوادر المؤهلة في هذه المؤسسات من أجل تطوير هذين القطاعين عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.
- توثيق التعاون العلمي والثقافي والتقني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع المنظمات الدولية والمؤسسات العربية والأجنبية وتوسيع ميادينه في الاتجاهات الحديثة والمتطورة.

ج/أهداف متعلقة بوظيفة خدمة المجتمع:

تهدف مؤسسات التعليم العالي في هذا المجال على تحقيق الأهداف التالية: [2]

- إعداد القوى البشرية ذات المهارات العالية في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع في مختلف المجالات المهنية لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2] رمزي أحمد عبد الحي، **مرجع سبق ذكره** ، ص78، 79.

- نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا موحدا في التخطيط والتنظيم والعمل والإنتاج.
- إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي بما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار والتجديد في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن.
- انفتاح التعليم العالي الخارجي واهتمامه بالقضايا الدولية لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم .

في الأخير نشير إلى أنه هناك عدة شروط يجب أن تتوفر في التعليم العالي حتى يتمكن من تحقيق أهدافه ووظائفه نوجزها فيما يلي: [1]

- حرية التعليم أي الحرية الأكاديمية للعاملين بمؤسسات التعليم العالي حتى تتمكن من أداء وظائفها.
- الاستقلال الذاتي لمؤسسات التعليم العالي ،حيث أن من واجب الدولة أن تقوم بدور منظم ومحفز للتعليم العالي مع إعطاء مؤسساته الإدارة الذاتية والشروع في البحث عن مصادر تمويل بديلة من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقلال المالي لمؤسسات التعليم العالي.
- ينبغي على الدولة والمجتمع أن لا ينظر للأعباء المرتبطة بمؤسسات التعليم العالي على أنها عبئ مالي على الميزانية العامة للدولة، بل بالأحرى استثمارا وطنيا طويل الأمد يهدف إلى تحقيق المنافسة الاقتصادية والتنمية الثقافية والتماسك الاجتماعي.
- ضرورة تجديد التعليم والتعلم على مستوى مؤسسات التعليم العالي من اجل تعزيز الجودة في التعليم العالي،وهذا يستوجب اعتماد برامج تنمية القدرات الفكرية للطلبة واستخدام أساليب تعليمية تزيد فعالية التعليم.

---

[1] فاروق شوقي البوهي، **التعليم العالي واتجاهات تطويره من منظور مقارن**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر ،2014، ص93 ، 94.

المطلب الثالث:التعليم العالي و التنمية الشاملة

لقد حظي التعليم العالي باهتمام العديد من الباحثين في مجال التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الوظائف المتعدد التي يقوم بها والتي تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق متطلباته في الوصول إلى تنمية شاملة.

إن العلاقة بين التعليم و التنمية أثبتها العديد من المفكرين في كتاباتهم وعلى سبيل المثال دراسات ولين بيتي w.petty ،الذي رأى أن التعليم استثمار مربح وتوظيف مثمر لرأس المال البشري، كما ابرز آدم سميث Adem Smith في كتابه ثروة الأمم أهمية التعليم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واعتبر القدرات التي تكتسب بالتعليم وتكون نافعة للمجتمع من عناصر رأس المال الثابت، وأشار ألفريد مارشلA.Marshall إلى أن ما ينفق على التعليم لا يقاس بالفائدة المباشرة فقط ، بل بالفائدة والعائدات غير المباشرة والتي تتمثل في تنمية القدرات والمهارات التي تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم التنمية الاقتصادية. [1]

يقصد بالتنمية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وأن محورها الإنسان في المجتمع بحاجاته المادية بأنواعها وبقيمتها الروحية والأخلاقية وأنها تهم عامة الشعب والأمة كما أنها تنمية مستمرة.

كما عرفها البعض:على أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال مدة ممتدة من الزمن ،وهذا يعني أن التنمية حتى تتحقق ينبغي أن تؤدي إلى زيادة صافية في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد الحقيقي، من خلال زيادة معدلات نمو الدخل القومي على معدلات نمو السكان بما ينجم عنه ارتفاع معدل الدخل الفردي الحقيقي ،أي متوسط نصيب أو حصة الفرد الواحد من الدخل القومي. [2]

---

[1] رمزي احمد عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[2] محمد صالح ربيع العجيلي، **التعليم العالي في الوطن العربي الواقع واستراتيجيات المستقبل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص 188 .

إن التنمية عملية ديناميكية تتكون أساسا من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والبنائية التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة. [1]

إن مفهوم التنمية الشاملة لا يقتصر على البعد الاقتصادي والاجتماعي فقط بل هي عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها، تشمل بالإضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي البعد السياسي والتكنولوجي والثقافي والإعلامي والبيئي ويمكن شرح كل بعد من هذه الأبعاد فيما يلي: [2]

1.البعد الاقتصادي:يقصد بالتنمية الاقتصادية الزيادة المحسوسة في الإنتاج و الخدمات.

2.البعد الاجتماعي: يقصد بالتنمية الاجتماعية تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع، وطبيعة هذه السلطة، ونظرية الحكم ومدى مشاركة الجماهير في وضع القرار.

3.البعد التكنولوجي: يتمثل في تعليم المهارات الفنية الجديدة وتعلمها ، ويتوقف العائد من هذا البعد على التنمية الشاملة باستخدام تلك المهارات والمعارف والأساليب الجديدة وتجسيدها على أرض الواقع.

4.البعد الثقافي: يقصد بالتنمية الثقافية بناء الإنسان بناءا معنويا، وهنا يبرز دور الإعلام في تحقيق هذا الهدف من خلال دور وزارة الثقافة والإعلام في جعل الثقافة جماهيرية ذات مضمون أوسع يشمل قيم وأنماط الحياة.

5.البعد الإعلامي: يقصد به توطيد العلاقة بين الاتصال والإعلام و التنمية.

6.البعد البيئي: إن الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها له تأثير كبير على خطط التنمية اللاحقة، إن هدف التنمية الأول و الأخير ليس الإنسان فقط و إنما أيضا بيئته الطبيعية التي يعيش فيها، إذ أن البعد البيئي يمثل عاملا مهما في استمرارية التنمية .

---

[1] زرزارالعاشي، سفيان بوعطيط ، **الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 396، فبراير2012، لبنان ، ص113.

[2] خالد محمد أبوشعيرة، ثائر أحمد غباري ،**مرجع سبق ذكره**، ص19،20.

المطلب الرابع:الاتجاهات المعاصرة لتطوير التعليم العالي

يعرف التعليم العالي ثلاث تحديات رئيسية وهي: [1]

1.الاتساع الكمي ، أي نسب الملتحقين بالتعليم العالي في مختلف البلدان والمناطق، حيث تشير المؤشرات إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 16% عام 1960 إلى 18% عام 1991، أما في الدول العربية فقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي من 4 ملايين عام 1970 إلى 18 مليون عام 1991 .

2.**تنوع البنى المؤسسية وبرامج الدراسات وأشكالها** ، وذلك بسبب زيادة الطلب على التعليم العالي، حيث أدى انخفاض ما ينفق على التعليم العالي إلى تصميم برامج بديلة قليلة التكلفة لمواجهة متطلبات سوق العمل.

3.**القيود على التمويل ومحدودية الموارد** ، مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة و النامية فيما يتعلق بأوضاع التعليم العالي و البحوث، حيث أن قيمة ما ينفق على الطالب في البلدان النامية أقل بعشر مرات عن قيمة ما ينفق على الطالب في البلدان المتقدمة.

وعلى هذا الأساس فقد شهد التعليم العالي اتجاهات عالمية عديدة لتطويره من أجل التغلب على التحديات التي تواجهه وحل المشكلات التي يعاني منها، ومن بين أهم الاتجاهات المعاصرة التي يشهدها التعليم العالي نذكر ما يلي:

الفرع الأول : التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي:

يعرف مارفنبيترمن ، التخطيط الاستراتيجي عموما على أساس انه عملية مدركة تستطيع من خلالها المؤسسة أن تتعرف على وضعها الحالي ومستقبلها المحتمل، ثم تطور بعد ذلك الاستراتيجيات والسياسات بهدف اختيار وتنفيذ إحداها أو بعضها. [2]

نستنتج من هذا التعريف للتخطيط الاستراتيجي انه ركز على أربعة جونب هي:

---

[1] فاروق شوقي البوهي، **مرجع سبق ذكره** ، ص89 ،90.

[2] الهلالي الشربيني الهلالي، **التخطيط الاستراتيجي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2008، ص166.

- التعامل مع المستقبل.
- فهم البيئة الخارجية التي تحيط بالمؤسسة.
- تحديد مواطن القوة و الضعف الحالية للمؤسسة.
- القدرة على استخدام المعلومات المجمعة في النقاط الثلاث السابقة الذكر لاتخاذ قرارات مناسبة تؤدي إلى رفاهية المؤسسة.

أما في مجال التعليم فيعرف التخطيط الاستراتيجي على انه "عملية تهدف لتعزيز التكيف والانسجام بين المعهد والبيئة التي يغلب عليها طابع التغيير، وذلك بتطوير تصميم قابل للتعديل– طبقا للظروف– يمكن تطبيقه من أجل مستقبل المؤسسة التعليمية[1] ، وذلك بوضع استراتيجيات تيسر تحقيق ذلك التكيف والانسجام

كما عرف ضياء الدين زاهر التخطيط الاستراتيجي بأنه "تخطيط يتحرك في أفق زمني معلوم يتراوح من خمسة إلى عشر سنوات أو ما يزيد قليلا ، وينتهي بخطة إستراتيجية تتضمن عددا من الخطط الإجرائية والتنفيذية، ويكون لكل هذه الخطط خطط أخرى احتياطية للاستعانة بها وقت الأزمات أو عند تغيير ظروف التنفيذ...، كما أنه يسير وفق عملية تستهدف تحقيق المهام والغايات طويلة الأجل للنظام التربوي بالاستعانة بإستراتيجيات معينة تستخدم كافة الموارد البشرية وغير البشرية المتاحة والمتوقعة"[2]

من خلال ما سبق من تعريفات نستنتج بان التخطيط الاستراتيجي يسمح لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات) بالتكيف مع البيئة الخارجية التي تحيط بها وفهمها بشكل يسمح بتحديد مواطن القوة والضعف للمؤسسة التعليمية من أجل إعداد خطة إستراتيجية تتماشى مع مختلف الظروف والأزمات الممكنة التي قد تواجه المؤسسة التعليمية.

---

[1] الهلالي الشربيني الهلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص167.

[2] ضياء الدين زاهر، **تعليم الكبار منظور استراتيجي**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، مصر،1993، ص113.

كما أن التخطيط الإستراتيجي للتعليم يقدم مدخلا شاملا لخلق وتنظيم وتنفيذ خطط إستراتيجية عن طريق بناء تخطيط قائم على الأولويات، وقيادة وتوجيه العمليات والوصول بأهداف الخطة نحو تحقيق الثمار المرجوة وهذا من خلال سبع خطوات ومراحل متكاملة نوجزها فيما يلي: [1]

1.المشاركون والمستفيدون:

يتم في هذه الخطوة تحديد المهتمين والمستفيدين والمشاركين، مع الأخذ بتوقعاتهم من جدوى هذا التخطيط الإستراتيجي وتنفيذه.

2.الرؤية والرسالة والقيم:

تبدأ هذه الخطوة بمراجعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها مؤسسة التعليم العالي باعتبارها نقطة انطلاق للتخطيط وبخاصة عند تحديد كيفية توزيع الموارد وقياس النتائج.

3.فحص البيئة:

يتم في هذه الخطوة دراسة القضايا الثقافية والموارد واستخداماتها وكفايتها والعوامل الأخرى التي تؤثر على عملية التخطيط.

4.الاهداف:

يتم في هذه الخطوة تحديد الأهداف المرجوة من مؤسسة التعليم العالي وصياغتها بشكل قابل للقياس والتحقيق.

5.الإستراتيجيات والخطط التنفيذية:

يتم فيها تحويل الأهداف إلى إستراتيجيات محددة مع وضع إطار زمني لكل إستراتيجية.

6.خلق خطة:

أي وصف الأهداف والإستراتيجيات بطريقة تتميز بالشمول والتكامل ويسر الفهم.

---

[1] احمد إسماعيل حجي، لبنى محمود شهاب،**التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم**،عالم الكتب، مصر،2011، ص41 ، 42.

7.النتائج والمخرجات:

يتم في هذه الخطوة متابعة التقدم وتقويم المخرجات التي تعكس الأهداف بشكل دقيق باستخدام أساليب موضوعية علمية.

الفرع الثاني : تدويل التعليم العالي:

إن تدويل التعليم العالي عملية ذات أبعاد مختلفة متباينة من دولة إلى أخرى ومن منظومة تعليمية إلى أخرى إذ تختلف إستراتيجية التدويل في بعض الأحيان بين الجامعات في الدولة الواحدة.

يعرف تدويل التعليم العالي بأنه"عملية تسعى إلى إضفاء بعد دولي متعدد الثقافات على الأهداف والمهام التدريسية والبحثية والخدمية المجتمعية للجامعة ، وعلى طبيعة وقدرة وجدارة الخريج الجامعي"، إن التدويل حسب هذا التعريف عملية مترابطة متكاملة الأبعاد تهدفّ إلى تطوير المنظومة التعليمية والبحثية للجامعات وتنمية مواردها والوصول إلى تحقيق جودة التعليم العالي ودعم عملية انفتاحه وتفاعله مع المتغيرات العالمية التي يشهدها. [1]

يعرف تدويل التعليم العالي بأنه "مجموعة من الأنشطة تهدف إلى توفير خبرة تعليمية في إطار بيئة تعمل بصورة حقيقية على إدماج منظور عالمي ، وتتضمن هذه الأنشطة : الأنشطة الأكاديمية والأنشطة خارج المنهج و تطوير المناهج و تجديدها، والمنح الدراسية ، تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، التعاون التكنولوجي، تعليم اللغات الأجنبية، تعليم الطلاب الدوليين، و مبادرات البحوث المشتركة و برامج الأنشطة والخدمات المختلفة التي تقع في إطار الدراسات الدولية" [2]

---

[1]معتز خورشيد، **إستراتيجية تدويل التعليم العالي التوجهات والسياسات ونتائج التطبيق على المستويين الإقليمي والعالمي،** سلسلة دراسات أكاديمية، يصدرها المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي،إتحاد الجامعات العربية ، أكتوبر 2013، ص4 .

[2]حنان أحمد رضوان وآخرون، **تطويرالتعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم، دراسة تحليلية،** الموقع:

https://fedu.stafpu.bu.edu.eg/Fundamentals/2163/publications/Naglaa%20Ahmed%20Mohammed%20Ali%20Shahien%20_Naglaa2.pdf ، تم التصفح يوم 2019/11/06 على الساعة 22:00.

من خلال هذا التعريف نستطيع قول أن تدويل التعليم العالي له عدة أوجه أو أنشطة تمارسها مؤسسات التعليم العالي في محيط عالمي، هذه الأنشطة تتمثل في التعاون التعليمي الدولي في مجال تبادل الطلاب ، الأنشطة وتبادل أعضاء هيئة التدريس، وتقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية ، وتطوير المناهج وتجديدها ، وإنشاء فروع للجامعات بالخارج، هذه الأنشطة إذا ما وجدت في مؤسسات التعليم العالي يمكن القول أننا في خضم عملية تدويل التعليم العالي.

هناك فرق بين العولمة وتدويل التعليم العالي فالعولمة فرضت نفسها في القرن 21 وأحدثت تأثيرا عميقا على التعليم العالي، العولمة هي بزوغ معرفة عالمية موحدة أسهمت اللغة الإنجليزية في نشرها والقوى الأخرى التي تتجاوز المؤسسات الأكاديمية، في حين تدويل التعليم يعني مختلف السياسات والمناهج التي تقوم بتطبيقها الجامعات والحكومة كاستجابة لتأثيرات العولمة. [1]

الفرع الثالث: الجودة في التعليم العالي:

تعرف الجودة في التعليم العالي بأنها عبارة عن "عملية توثيق البرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجيهات، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العقلية والجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية، ولا يتحقق الارتقاء إلا بإتقان الأعمال وحسن إدارتها".

إن للجودة في التعليم أهداف عديدة نذكر منها: [2]

- تطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجماعي بهدف الاستفادة من كافة الطاقات وكافة العاملين بالمنشأة التعليمية.

---

(1) philipaltbach :reisberg,LlizRumbley, Lawva(2009).TrendsinGlobal Higher Education, Tracking an Academic Revolution. Pris. Linesco.Page 7.

(2) محمد جبار الشمري،هاشم فوزي العابدي،**استقلالية الجامعة ودورها في تحقيق الإطار المعرفي للجودة في التعليم الجامعي ، دراسة تطبيقية على عينة من الجامعات العراقية**، ملتقي مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، مملكة البحرين، أكتوبر 2010 ، ص474.

- تحقيق نقلة نوعية في العملية التربوية التعليمية تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجهات والارتقاء بمستويات الطلبة.
- الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة والموظفين في الكليات، من خلال المتابعة الفعالة وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المقننة والمستمرة والتأهيل الجيد، مع التركيز على الجودة على جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي (المدخلات- العمليات- المخرجات).
- اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتفادي الأخطاء قبل وقوعها والوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي، ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها في الكليات.
- التواصل مع الجهات الحكومية التي تطبق نظام الجودة والتعاون مع الدوائر والشركات والمنظمات لتحديث برامج الجودة وتطويرها.

تعرف الجودة بأنها درجة استفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل (المستفيد من الخدمة) أو تلك المتفق عليها معه، ويقصد بالجودة الشاملة مجموعة المبادئ والسياسات والهياكل التنظيمية المتميزة باستخدام كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة بغرض تحسين الأداء والخدمات المقدمة وتحقيق أعلى معيار للأداء ، والتحقق من مدى تطابق الأداء والخدمات المقدمة مع المعايير المستهدفة.[1]

يرتبط مفهوم الجودة في التعليم العالي بنظام التعليم ورسالة المؤسسة وأهدافها وكذلك المعايير الخاصة بالمؤسسات أو البرنامج ولذلك فقد يأخذ مفهوم الجودة تعريفات تعتمد على الآتي:

- **مفهوم المستفيدين من الخدمة** (الطلاب،أعضاء هيئة التدريس،المجتمع، الحكومة،رجال الأعمال.

[1] كمال إمام، لمياء محمد احمد، **معايير اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر، 2012 ، ص14، 15

➢**مرجعيـــات الجـــودة** (المـدخلات ، العمليـات ، المخرجـات) والرسـائل والأهـداف.

والجدول التالي يشرح هذه المرجعيات : (المدخلات ، العمليات ، المخرجات)

الجدول رقم (01) مكونات النظام التعليمي في ظل مرجعيات الجودة

المدخلات	العمليات	المخرجات
1- المـــــــوارد البشـــــــرية وتتضـــــــمن(الطلبـــــــة،الهيئات التعليمية،الإداريين،المحاسبين،وآخرين) 2- الموجـــــــودات وتشـــــــمل (المكتبـة،المختبرات العلمية،المستلزمات الدراسية)	1- طرائق التدريس 2- البحث العلمي 3-المنـــاهج والمقـــررات الدراسية 4-الإدارة 5- الأهداف التعليمية	1- الخريجين 2- بحـوث ومنشـورات علمية 3- استشارات خارجية 4- إضـــافة معـــارف ومفـــاهيم للبيئـــة الاجتماعية

المصدر: محمد جبار الشمري،هاشم فوزي العابدي،مرجع سبق ذكره ، ص475

المبحث الثاني:تمويل التعليم العالي

المطلب الأول:مفهوم تمويل التعليم العالي

يقصد بتمويل التعليم العالي محاولة تدبير الاحتياجات اللازمة لكافة المؤسسات لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة آخذين في الاعتبار عناصر الكلفة، ويعد التمويل من بين الحوافز الدافعة لعملية التنمية الشاملة، ولا تقتصر أهميته من الناحية الاقتصادية فحسب، بل كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة الإنتاجية. [1]

[1] عاصم عبد القادر نصرتوني، **تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية**، المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية،المنعقد في05-07 يوليو2011، المجلد 02 ، ص1633

كما يعرف تمويل التعليم على انه عملية إيجاد الأموال اللازمة لبناء المدارس وتزويدها باحتياجاتها المادية والفنية (قاعات تدريس– مختبرات– ملاعب– مكتبات....)، بالإضافة إلى دفع أجور الأساتذة والعمال الإداريين، هذه العملية تتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعرف تمويل التعليم على انه الأموال المرصودة في موازنة الحكومات المركزية أو المحلية أو أي جهة رسمية. [1]

يقصد بالتمويل تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية. [2]

وعليه يمكن تعريف تمويل التعليم بشكل عام ، على أنه إنفاق مال أو استخدام جهد، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة التعليمية بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها، ولتحقيق الأهداف المحددة وإدارتها بكفاءة عالية لتحقيق نتيجة مرغوب فيها، قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لكل الأغراض. [3]

فالتمويل يكون بالبحث عن مصادر مالية لتغطية احتياجات المؤسسة التعليمية من اجل تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية.

---

[1] بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980– 2008**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان الجزائر،الموسم الجامعي 2010–2011، ص126.

[2] محمد السعيد بن غنيمة، **اثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، جامعة مولود معمري، تيزي وزوالجزائر،الموسم الجامعي 2014 –2015، ص 60.

[3] عبد الله بن محمد الوزرة، **واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها**، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد20،كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر، 2019، ص460 ، 462.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية تمويل التعليم تكتسي أهمية بالغة لدى دول العالم حيث تسعى معظمها إلى تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية عموما ومؤسسات قطاع التعليم العالي خصوصا من خلال توفير الأموال اللازمة حتى تتمكن هذه المؤسسات من الوصول إلى الأهداف المحددة في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

وأمام تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي وارتفاع الطلب عليه سار لزاما على هذه الدول البحث عن بدائل أخرى جديدة لتمويل التعليم العالي حتى تتمكن من تغطية النفقات المتزايدة وهذا ما سوف نتناوله خلال التطرق إلى أهم مصادر تمويل التعليم العالي.

هناك عدة أسس ومبادئ يقوم عليها تمويل التعليم العالي ومن بين هذه الأسس: [1]

- **مجانية التعليم**

يعتبر التعليم مجاني في العديد من دول العالم ، يمنح للجميع دون مقابل ، فالدولة لا تفرض رسوما دراسية على الملتحقين بالتعليم العام و الجامعي ، إدراكا منها بأهمية التعليم للجميع

- **تحقيق مبدأ تكافئ الفرص التعليمية**

يقصد بمبدأ تحقيق مبدأ تكافئ الفرص التعليمية ، توفير التعليم لكل فرد بما تسمح به قدراته و استعداداته ، بغض النظر عن مستواه الاقتصادي و الاجتماعي أو وضعه الديني أو كونه ذكر أو أنثى

- **النظرة للتعليم على انه استثمار**

يجب النظر إلى الإنفاق على التعليم على انه استثمار، تظهر آثاره من خلال زيادة مهارات و قدرات أفراد المجتمع و ارتفاع مستوى الإنتاج و المعيشة ، وزيادة استغلال الموارد الطبيعة و دفع عجلة التنمية الاقتصادية للوصول إلى التنمية الشاملة في البلاد

---

[1] محمد بن سليم الله بن رجاء الله الرحيلي، **بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية ومن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها**، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد20، كلية البنات للآداب والعلوم و التربية، جامعة عين شمس، مصر، 2019، ص152.

المطلب الثاني:التمويل الحكومي للتعليم العالي

تعتبر الحكومة في دول العالم أهم ممول للتعليم العالي، فالجامعات تتلقى دعما حكوميا يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا التمويل الحكومي لا يزال نسبته تمثل المصدر الرئيسي للتمويل حتى بالنسبة للجامعات التي تعتمد على مواردها الخاصة.

والمقصود بالتمويل الحكومي، التمويل المستمد من حصيلة الضرائب وهو ما يطلق عليه في كثير من الدول بالتمويل العام، ويقدم هذا التمويل للتعليم الجامعي عن طريق الحكومة المركزية أو عن طريق المشاركة بينها وبين الحكومات المحلية. [1]

الفرع الأول: التمويل عن طرف الحكومات المركزية:

يعتمد التعليم في الدول المتقدمة على التمويل المقدم من الحكومة الفيدرالية أو المركزية بنسب تتراوح بين 35%- 65% ، كما تساهم حكومات الولايات أو المقاطعات أو المناطق بنسب تصل إلى 92%، وذلك عن طريق تخصيص مبالغ سنوية تستقطع من الموازنة العامة،ليتم توجيهها للجامعات ، وترتبط هذه المخصصات الحكومية ارتباطا مباشرا ومضطردا بالناتج المحلي الإجمالي. [2]

إن متوسط نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد بلغ 70 % في عام 2005 وكانت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في بعض الدول كما يلي: [3]

النمسا91% ، ألمانيا 90% ، إيطاليا 89% ، تركيا 89% ، المملكة المتحدة 82%، فرنسا 75%، كندا 73 % ، السويد65% ، الدنمارك 62% ، الولايات المتحدة الأمريكية 50 % ، اليابان 40% ، كوريا 22% .

---

[1] الهلالي الشربيني الهلالي، **التعليم الجامعي في العالم العربي القرن21**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص274.

[2] عاصم عبد القادر نصر توني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 1665.

[3] على صالح الجوهر، وائل رفيق رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص170 ، 171

من خلال نسب الإنفاق الحكومي على التعليم العالي أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة للإنفاق كانت في النمسا 91% يليها ألمانيا 90% ثم إيطاليا 89% ، وأدنى نسبة للإنفاق الحكومي سجلت في كوريا 22،% يليها اليابان 40% ، بعدها و.م.أ 50% وهذا يعني أن نسبة كبيرة من التمويل الموجه لقطاع التعليم العالي في الدول الصناعية مصدره الحكومة.

الفرع الثاني: التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية والحكومات المحليات والأقاليم:

يتم تمويل التعليم العالي بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية (حكومات المحليات والأقاليم) في دول عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان وكندا،حيث تتحمل الحكومات المركزية ما نسبته 23%، وتساهم الحكومات المحلية والأقاليم بنسبة 27% من تكلفة التعليم بالجامعات بالإضافة إلى الرسوم الجمركية.

تقوم حكومة الولاية بفرض رسوم وضرائب لصالح الجامعات كنسبة تستقطع من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعات لصالح الشركات ، وتوجه حصيلة تلك النسب للجامعات حتى تتمكن من سد العجز التمويلي الذي تعاني منه، فمثلا تقوم الحكومة المركزية في إسبانيا والصين بالتعاون مع بعض المؤسسات والهيئات التي تتولى تدبير بعض المخصصات المالية للجامعات فيما تتولى الحكومة المركزية وضع ميزانية الجامعات وتوزيعها على مختلف مؤسسات التعليم العالي. [1]

الفرع الثالث: التمويل بالمشاركة بين الحكومات المركزية والمؤسسات الإنتاجية :

يأتي هذا التمويل من مصادر غير حكومية تتمثل في الأفراد والهيئات الأهلية ومؤسسات الإنتاج ورجال الأعمال، ويتخذ هذا النوع من التمويل أشكالا مختلفة، قد يكون مباشر و يأتي على شكل ضرائب مالية تفرض على جميع المواطنين والشركات والمصانع، أو يكون غير مباشر في صورة تقديم بعض التجهيزات واللوازم التعليمية أو القيام بأعمال صيانة للمباني الجامعية أو تدريب

[1] عاصم عبد القادر نصر توني، **مرجع سبق ذكره**، ص 1667 .

الطلبة بالشركات والمصانع ،أو منح قطع أراضي تستغل لبناء كليات، يرتبط هذا الدعم بالحالة الاقتصادية للأفراد والهيئات داخل الولاية، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم العالي وقدرة وكفاءة الجامعات في جذب الأفراد للتبرع. [1]

المطلب الثالث:التمويل غير الحكومي للتعليم العالي

يلعب التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي دورا كبيرا في تقليل العبء المالي عن الحكومات، حيث تجتهد الجامعات في تمويل نفسها اعتمادا على مواردها الخاصة وهذا عن طريق تلقي التبرعات والهبات والمنح والقروض، تعتبر مصادر هذا النوع من التمويل مصادر حديثة (غير تقليدية).

وعليه سنتناول في هذا المجال أهم مصادر التمويل غير الحكومي للتعليم العالي وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الرسوم الدراسية

تعتبر الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب في الجامعات من الموارد الهامة التي تعتمد عليها مؤسسات التعليم العالي في تغطية نفقاتها، وقد شهدت سنوات الثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي جدالا واسعا حول فرض الرسوم الدراسية على طلاب الجامعات.

وفي هذا الصدد هناك اتجاهين :

الاتجاه الأول: ويدعو أنصار هذا الاتجاه إلى عدم فرض أي رسوم دراسية على الطلبة تكريسا لمبدأ مجانية التعليم الجامعي على اعتبار أن التعليم يمثل أداة لتنمية المجتمع وأن حرمان الفقراء من التعليم بسبب الرسوم يعد أمرا مؤديا إلى عدم المساواة، غير أن فترة التسعينيات شهدت اتجاها مغايرا تماما للرؤية التي سادت خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي (عدم فرض

[1] موسي نور الدين، **إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الاصلاح للفترة 2000-2009**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان الجزائر، الموسم الجامعي2011-2012 ، ص 24.

رسوم دراسية) حيث يدعو أنصار **الاتجاه الثاني:** إلى ضرورة فرض الرسوم الدراسية تكريسا لمبدأ المساواة، فالتعليم يبتعد عن مسألة المساواة باعتبار أن الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الغنية قادرون على الالتحاق بهذا النوع من التعليم مقارنة بأبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة، وبالتالي يستفيد أبناء الأغنياء من الدعم الذي يقدم للتعليم العالي أكثر من أبناء الفقراء ،ويتبنى هذا الاتجاه دولا عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين و الدانمارك والسويد والنرويج و فلندا وكندا وبريطانيا.[1]

وفي إحصائية كانت حصيلة الرسوم الدراسية التي يدفعها طلاب الجامعات في السنة الأخيرة تبلغ 46% في كوريا ، و41% في الأردن ، و30.1% في اليابان وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، من 25.3% إلى 40% من مجمل مصروفات هذه الجامعات. [2]

الفرع الثاني: المنح والقروض:

تساهم المنح و القروض في توفير المال اللازم للطلاب غير القادرين على تحمل تكاليف الدراسة من جهة، كما أنها تشكل مدخولا ماليا لمؤسسات التعليم العالي تستطيع به حل أزمة تمويل التعليم الجامعي.

تقدم المنح للطلاب ولا ترتبط بالدخل الذي يحصل عليه المتقدم لها فقط ، بل ترتبط بأدائه الأكاديمي وبحصوله على نوع معين من الدراسة والتدريب، أما القروض فتمنح للطلاب بصفة عامة ولا ترتبط بأدائهم آو نوعية دراستهم، ويتم سداد هذا القرض من قبل الطلاب من خلال مبلغ ثابت، وتشرف على هذه القروض جهات حكومية أو البنوك التجارية حسب طبيعة القرض. [3]

تأخذ القروض الممنوحة للطلاب أشكالا متعددة إلا أنها جميعها تشترك في كونها تغطي جزء من تكاليف التعليم الجامعي سواء كانت تكاليف خاصة بالتعليم (Costs.of.Instruction) أو تكاليف خاصة بإعاشة الطالب (Costs.of.Student Living) وتاخذ هذه القروض شكلين هما:

---

[1] الهلالي الشربيني الهلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص284 ، 286.

[2] محمود قمبر ،**مرجع سبق ذكره**، ص 220 .

[3] محمد علي عزب، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2011، ص 366 .

➢ **القروض التقليدية:** وتتمثل في القروض ذات معدل فائدة محدد بنسبة مئوية معينة في السنة ومدة زمنية محددة مع الاتفاق على طرق السداد بين طرفي العقد.

➢ **القروض المرتبطة بالدخل:** تتمثل في قروض يتم سدادها عن طريق دفع نسبة ثابتة أو متدرجة من دخل الفرد في المستقبل كل عام أو لمجموعة من السنوات. [1]

الفرع الثالث: التبرعات و الهبات والوصايا:

تحتل الهبات والوصايا والتبرعات مكانا بارزا في معظم الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية،حيث يخلد اسم الثرى الذي يوصي بجزء من تركته لتمويل التعليم العالي من طرف الجامعة المستفيدة من هذه الأموال لقاء قيامه بعمل نافع للمجتمع.

وهكذا نجد جامعات تحمل اسم من خصص لها أهم مصادر تمويلها، ولتشجيع الأفراد على التبرع بأموالهم تقوم الدولة بخصم قيمة الوصية أو الهبة من وعاء ضريبة التركات، ومن جهة أخرى تقوم الجامعة بطلب تبرعات من عائلات أثرياء الطلبة أو من خريجي دفعة معينة لتغطية نفقاتها.[2]

الفرع الرابع: الجامعة المنتجة

تقوم الجامعة بتقديم مجموعة من الخدمات مقابل مبالغ مالية كنوع من التنويع في مصادر التمويل، وتتمثل هذه الخدمات في التدريب والتأهيل ومشاريع التطوير، والاستشارات سواء كانت مالية أو اقتصادية أو إدارية، فالكثير من الجامعات تقوم بممارسة هذه الأنشطة الإضافية من أجل الحصول على موارد ذاتية لاستعمالها في تغطية نفقاتها وتنفيذ أهدافها المسطرة. [3]

إن الجامعة المنتجة لا تسعى إلى الدخول في المنافسة مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق ربح اقتصادي، ولكنها تكتفي ببعض الأنشطة التي تساعدها على تحقيق ربح معقول يساعدها على تغطية نفقاتها دون إهمال أو تقصير في وظيفتها التي تتمثل في التعليم و البحث

---

[1] الهلالي الشربيني الهلالي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 292.

[2] على صالح الجوهر، وائل رفيق رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 173.

[3] محمد السعيد بن غنيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 66 .

العلمي و خدمة المجتمع، وفي هذا المجال نجد أن الكثير من دول العالم طبقت نظام الجامعة المنتجة أو تسويق الأنشطة الجامعية مثل هولندا والسويد واسكتلندا و الهند والصين وروسيا والفيتنام وانجلترا ،التي بلغت فيها قيمة العقود البحثية الموقعة مع مجالس البحوث بالجامعات الانجليزية في عام 1998 على النحو التالي: [1]

- مبلغ 160 مليون إسترليني قيمة العقود البحثية التي وقعها مجلس بحوث العلوم البيولوجية والتكنولوجية الحيوية.
- مبلغ 60 مليون جنيه إسترليني قيمة جملة العقود البحثية التي وقعها مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والاقتصادية.
- 350 مليون جنيه إسترليني قيمة جملة العقود البحثية التي وقعها مجلس بحوث العلوم الفيزيائية والهندسية.
- 275مليون جنيه إسترليني قيمة جملة العقود البحثية التي وقعها مجلس بحوث العلوم الطبية.

الفرع الخامس: القسائم أو الكوبونات التعليمية:

تتمثل في إصدار كوبونات تعليمية للطلبة اللذين لم يقبلوا في الجامعات الحكومية من اجل استخدامها في التسجيل في الجامعات الخاصة، هذه القسائم أو الكوبونات التعليمية عادة ما يتم ربط إصدارها بالتخصصات الموافقة لسوق العمل. إن الغرض من هذه القسائم والكوبونات تعزيز المنافسة بين الجامعات من أجل الاستجابة لاهتمامات الطالب من خلال إتاحة الدعم الحكومي بشكل غير مباشر من خلال المستهلكين بدلا من تقديمه بشكل مباشر. [2]

---

[1] الهلالي الشربيني الهلالي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 306.

[2] نور الدين الدقي، **تمويل التعليم العالي في الوطن العربي**، الوثيقة الرئيسية ،المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديميّة العربيّة للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مصر، المنعقد في 22– 26 ديسمبر 2015، ص 52.

بالإضافة إلى التمويل الحكومي الذاتي للتعليم العالي هناك بدائل أخرى للتمويل تتمثل في إدخال نماذج غير تقليدية للتعليم الجامعي وهي:[1]

- **التعليم المفتوح:** يحل هذا النوع من التعليم مشكلة التوسع الكمي، حيث يمكن استيعاب عدد كبير من الطلبة، كما يتيح فرصا تعليمية للراغبين والقادرين على هذا النوع من التعليم.
- **الجامعة الافتراضية:** يمكن هذا النوع من التعليم من التقليل من التكلفة و النفقات بالجامعات، والجامعات الافتراضية هي مؤسسات تعليمية لا تتقيد بأي من المحددات التقليدية للجامعات، سواء من حيث المكان أو الزمان أو أسلوب التدريس أو طريقة التعامل مع الدارسين.
- **الدراسات المسائية:** تمكن الدراسات المسائية الكثير من الطلاب الذين لا تسمح ظروفهم أو إمكانياتهم المادية بالالتحاق بالجامعات، كما يمكن هذا النوع من التعليم الجامعات باستخدام أمثل لمنشآتها الجامعية، وتوفير موارد مالية إضافية لها، تستعمل هذه الموارد الإضافية في تطوير التعليم الجامعي في هذه الجامعات.
- **الاستشارات العلمية:** تقوم الجامعة بإعطاء استشارات للقطاع العام والخاص في المجالات القانونية والبحثية والفنية والهندسية والطبية، بمقابل مالي، يعود بالنفع على الجامعة والبحث العلمي.

المبحث الثالث: تمويل التعليم العالي في الجزائر

المطلب الأول: نشأة التعليم العالي في الجزائر

الفرع الأول: المرحلة(01) ما قبل الاستقلال:

يعود نظام التعليم العالي في الجزائر إلى العهد الاستعماري حيث أنشأت فرنسا في الجزائر سنة 1879 مدارس في تخصصات الحقوق والعلوم والآداب، فيما بعد تم تجميع هذه المدارس

[1] محمد بن سليم الله بن رجاء الله الرحيلي،**مرجع سبق ذكره**، ص161.

في مؤسسة تعليمية واحدة سنة 1909 أطلق عليها اسم جامعة الجزائر، التي تسير على منوال الجامعات بفرنسا، وظهرت لاحقا مدارس كبرى كالفلاحة وملحقات لجامعة الجزائر عام 1950 بوهران و قسنطينة. [1]

الفرع الثاني: المرحلة(02)(1962- 1970):

بعد الاستقلال ورثت الجزائر عن فرنسا نظام التعليم العالي الفرنسي، حيث بقيت الجامعة الجزائرية تدرس وفق نفس البرامج التعليمية ولغة التدريس ونظام الامتحانات المعمول به في فرنسا، وكانت الدراسة منظمة في ثلاث حلقات وهي: [2]

- **الحلقة الأولى:**

تأتي بعد البكالوريا وتدوم ثلاث سنوات، يتحصل الطالب من خلالها على شهادة الليسانس إذا حصل على ثلاث شهادات، كل شهادة مستقلة عن الأخرى ولها تسمية خاصة بها.

- **الحلقة الثانية:**

وتدوم سنة أو أكثر ويحصل الطالب من خلالها على شهادة تسمى شهادة الدراسات المعمقة DiplômeDétudeApprofondi (DEA).

- **الحلقة الثالثة:**

يقوم الطالب من خلالها بمناقشة رسالته الجامعية ليتحصل بعدها على شهادة الدكتوراه الطور الثالث Doctora.Troisieme Cycle، ثم يسجل الطالب أطروحته الجامعية ويناقشها ليتوج نجاحه بشهادة دكتوراه دولة (Doctorat D'état).

---

[1] عزاق رقية، **رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية**، الملتقى البيداغوجي الرابع الموسوم بضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات، المنعقد في 25-26 نوفمبر 2008 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، ص 78.

[2] محمد خان، **الجامعة الجزائرية من التأسيس إلى التأصيل**، حوليات مخبر الليسانسات واللغة العربية ، العدد06، ديسمبر 2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر ، ص 14.

شهدت هذه الفترة إنشاء جامعة وهران في 1967 بعدما كانت ملحقة بجامعة الجزائر منذ 1965، وهي أول جامعة أنشأتها الجزائر المستقلة، ثم فيها بعد تم تأسيس جامعة قسنطينة في 1968 وشملت الدراسة فيها على بعض التخصصات مثل الطب والأدب والحقوق.

الفرع الثالث: المرحلة(03) (1971-1980):

تم في هذه المرحلة إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعدما كان هذا القطاع تابع لوزارة التربية الوطنية، وقد شهدت هذه المرحلة العديد من الإصلاحات بغية إحداث قطيعة مع الجامعة الموروثة عن المستعمر الفرنسي، وتزامنت عملية الإصلاح هذه مع المخطط الرباعي الأول (1974- 1977) وتم تحديد الأهداف المتوخاة من إصلاح التعليم العالي في: [1]

- تكييف محتويات التعليم والتكوين، وما يتم منحه من شهادات وفقا لسياسة التوظيف والسياسة التنموية، وذلك عن طريق ربط الجامعة بمختلف الفروع الاقتصادية.
- العمل على تخريج أقصى ما يمكن من إطارات وبأقل التكاليف، وهذا بإلغاء السنة التحضيرية للجامعة وإعادة النظر في نظام العطل والمناهج.
- مراجعة المحتوى التكويني و البيداغوجي بغرض تكييفه مع متطلبات المجتمع، وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية للجامعة، حيث تم حل الكليات وإنشاء المعاهد العلمية والتقنية سنة1971، يختص كل معهد في مادة علمية أو تقنية معينة ،مع ضمان الاستقلال المالي لهذه المعاهد وإشراك الأساتذة في التسيير.

إن الهدف من الإصلاح الذي تشهده الجامعة الجزائرية هو إعادة صياغة إنتاج المعرفة في جامعة تواكب التطور العلمي، والمجتمع المعاصر بهدف إنشاء جامعة تعبر عن وحدة الأمة ، وإصلاح الثقافة من أجل ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذلك يرتكز هذا الإصلاح على صياغة برامج تعليمية جديدة من حيث المحتوى العلمي، والتنظيم البيداغوجي، وطرائق التدريس. [2]

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **إصلاح التعليم العالي**، المطبعة الرسمية ، الجزائر، 1971 ، ص 163

[2] محمد خان، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

المجهودات المبذولة في ميدان إصلاح قطاع التعليم العالي عموما تستجيب كلها لضرورة إيجاد كفاءات وطنية والاستغناء عن المساعدة التقنية الأجنبية، بحيث تمت جزأرة سلك التدريس بالجامعة تدريجيا والجدول رقم (02) يعطي نظرة عن تطور نسبة الجزأرة خلال هذه المرحلة حسب مختلف الرتب الجامعية: [1]

الجدول رقم (02) جزأرة سلك التدريس بالجامعة

السلك / السنوات	1979 -1978	1981-1980
أساتذة	%58.2	%56.4
أساتذة محاضرين	%36.2	%14.7
أساتذة مساعدين	%50.2	%58.9
معيدون	%67.7	%76.5
المجموع	%59.9	%70

المصدر: موسي نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال فترة 2000/2009 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012، ص 43

بالإضافة إلى عملية جزأرة سلك التدريس بالجامعة الجامعية وذلك بالاعتماد على الكفاءات الجزائرية في تسيير الجامعة والتدريس بها. تكتسي عملية تعريب المدرسة الجزائرية وجامعاتها أهمية بالغة، حيث أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين في لقائه مع رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر الثاني للتعريب المنعقد مابين 13-20 ديسمبر 1973 "أن قضية التعريب هي هدف إستراتيجي من أهداف الثورة وجزء من الثورة الثقافية التي تهدف مع الثورة الزراعية والثورة الصناعية إلى ترقية الفرد والنهوض بالإنسان". [2]

[1] موسي نور الدين، **مرجع سبق ذكره** ، ص 42.

[2] خيري عزيز، **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،1978، ص119

وعليه فقد تقرر نشر التعليم والتعريب في جميع المدارس و المعاهد، ففي سنة 1965 تم تشكيل لجنة وطنية أسندت لها دراسة كل الجوانب الكفيلة بتعريب التعليم في الجزائر، وفي سنة 1967 شرع في تعريب السنة الثانية ابتدائي بعد تعميم تجربة التعريب في السنة الأولى، وفي سنة 1971 ابتدأ تنفيذ التعريب في الشعب العلمية، أما في سنة 1972 فقد تم تعريب ثلث الفصول في السنة الخامسة ابتدائي، وثلث الفصول في السنة السادسة ابتدائي سنة 1973، أما على صعيد قطاع التعليم العالي ففي سنة 1974 بدأ التدريس باللغة العربية في كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، وعربت الفلسفة والتاريخ، وفي سنة 1976 أصبحت العربية إجبارية في كل الكليات ، وعرب التاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والحقوق والاقتصاد. [1]

في هذه المرحلة تم اعتماد نظام السداسيات بدل نظام الشهادات السنوية، وعليه قسمت مراحل الدراسة الجامعية لثلاث مراحل وهي: [2]

✓**مرحلة الليسانس:** تسمى أيضا مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.

✓**مرحلة الماجستير:** تسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، تدوم سنتين عل الأقل، يتلقى الطالب في السنة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية، أما السنة الثانية فتخصص في إعداد أطروحة للمناقشة، تتوج هذه المرحلة بالحصول على شهادة الماجستير.

✓**مرحلة دكتوراه علوم:** تسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الثانية، تدوم 06 سنوات يقوم بها الطالب بإعداد أطروحة الدكتوراه للمناقشة وتتوج بالحصول على شهادة دكتوراه علوم.

---

[1] عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثةالاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2004، ص 111، 113 .

[2] عمر بلخير، **واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية**، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بدون رقم العدد ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر ، بدون سنة النشر، ص 03

الفرع الرابع: المرحلة(04) 1980- 1998:

في هذه المرحلة تم فتح تخصصات جديدة للتكوين واستحداث الخريطة الجامعية سنة 1984 بهدف تخطيط التعليم حتى سنة 2000 ، وقد شمل مشروع الخريطة الجامعية مجموعة من الأهداف وهي: [1]

- ✓ ملائمة تخصصات التكوين مع متطلبات سوق العمل.
- ✓ العمل على الرفع من مردودية قطاع التعليم العالي.
- ✓العمل على التحكم في أعداد الطلبة
- ✓ العمل على توفير الإمكانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي.

وقد جاء المخطط الخماسي الأول للتنمية في الجزائر(1980-1984) بجملة من الإصلاحات الكفيلة بتحقيق ديمقراطية التعليم و الجزأرة والتعريب، كما حدد المخطط سياسة التكوين العالي في المبادئ التالية:[2]

✓إعادة تقسيم الجامعات وإعادة هيكلتها حتى يكون حجم الطلبة يتراوح مابين 6000 و8000 طالب للتخلص من المشاكل.

✓جعل لكل جامعة اختصاص معين يتلاءم مع البيئة الموجودة فيها، مع الحرص على تكامل هياكل الجامعة حتى لا تعزل عن محيطها الجامعي.

✓العمل على الرفع من مردودية وفعالية قطاع التعليم العالي سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية أو الموارد البشرية.

---

[1] غربي صباح ، **دور التعليم في تنمية المجتمع المحلي** ، اطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، الموسم الجامعي 2013-2014، ص 96.

[2] **مرجع نفسه** ، ص 97.

الفرع الخامس : المرحلة (05) 1998- 2003:

عرفت هذه المرحلة عدة إجراءات جديدة، وتميزت بالتوسع التشريعي والهيكلي إلى جانب بعض الإصلاحات الجزئية، وعموما يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذه المرحلة فيما يلي:[1]

- ✓ وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي سنة 1998.
- ✓ إعادة تنظيم الجامعة بشكل كليات.
- ✓ استحداث ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- ✓ تدعيم الخريطة الجامعية بستة مراكز جامعية جديدة وهي: سكيكدة- جيجيل- سعيدة- أم البواقي-الأغواط- ورقلة، وترقية ثلاث مراكز جامعية إلى جامعة وهي: مركز بسكرة، مستغانم، وبجاية، كما نم إنشاء جامعة جديدة ببومرداس، ليصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة و13 مركزا جامعيا و06 مدارس عليا للأساتذة و141 معهدا وطنيا للتعليم العالي.

الفرع السادس : المرحلة (06) إبتداءا من سنة 2004:

إبتداءا من سنة 2004 شرع في تطبيق نظام تعليمي جديد في الجامعات الجزائرية وهو نظام ليسانس، ماستر، دكتوراء (ل.م.د)، يسمح هذا النظام بتسهيل الحركة والتعاون والاعتراف بالشهادات، كما مكن الجامعة الجزائرية من الاندماج الأحسن في محيطها الاجتماعي والاقتصادي و حسن من مردودها الداخلي والخارجي،

يعتمد هذا النظام في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية وهي: [2]

- **المرحلة الأولى:** تدوم 03 سنوات بعد الحصول على شهادة البكالوريا وتتوج بشهادة الليسانس، ويسمح هذا الطور للخريج إما بالاندماج المهني أو بمتابعة التكوين بالانتقال إلى طور

---

[1] عمر بلخير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

[2] علي لونيس،تغليت صلاح الدين، **تطبيق نظام ل. م. د كمتغير لتحقيق الجودة العالية في التعليم بالجامعات الجزائرية**، الملتقى البيداغوجي الرابع الموسوم بضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 25-26 نوفمبر 2008 ، ص 28.

الماستر (المرحلة الثانية) ، وتتم الدراسة في هذه المرحلة عبر الخطوات التالية: جذع مشترك يمتد لسنتين يتبع بسنة تخصص أو تطبيق لضمان الاندماج المهني للطالب.

- **المرحلة الثانية:** تدوم سنتين بعد الحصول على شهادة الليسانس في المرحلة الأولى، وتتوج بشهادة الماستر، يسمح هذا الطور للطالب بمتابعة تكوين أساسي والحصول على تخصص يمكنه من متابعة تكوين الدكتوراه أو التوجه نحو الحياة المهنية.
- **المرحلة الثالثة:** تدوم 03 سنوات بعد الحصول على شهادة الماستر، وتتوج بشهادة الدكتوراه، يسمح هذا الطور للطالب بتعميق معارفه في الاختصاص، بالإضافة إلى تكوين عن طريق البحث، مما يعزز قدرات البحث لديه ويجعله متكيف مع العمل الجماعي.

يتكون نظام ل.م.د من مجموعة متناسقة من المواد تسمى وحدات التعليم مبنية على التدرج والتوجيه والتخصص ، وتنقسم الوحدات الدراسية إلى أربع وحدات وفق نظام سداسيات كما يلي:

- الوحدة الدراسية الأساسية (المواد الأساسية)
- الوحدة الدراسية للاستكشاف (توسيع النظر وتساعد في إعادة التوجيه). [1]
- الوحدة الدراسية التقاطعية (مواد اللغات الحية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال).

يهدف نظام ل.م.د إلى جعل الشهادات وطلبات التكوين والتخصصات أكثر وضوحا، ويساهم في ضبط المبادئ الكبرى للتكوين و المتمثل في: [2]

- تحسين نوعية التعليم.
- تلاءم نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم.

---

[1] ابراهيمي الطاهر ، وسيلة بن عامر ، **معايير نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل.م.د**، الملتقى البيداغوجي الرابع الموسوم بضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 25-26 نوفمبر 2008 ، ص152

[2] جامعة باتنة، مركز بريكة ، **الموقع**:WWW.centre.barika.univ.batna.dz.

- اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية.
- تسهيل حركية الطلبة وتوجيههم وتثمين العمل الذاتي لهم.
- تثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها وفتح الجامعة والتكوين على الخارج.

المطلب الثاني: تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر

الفرع الأول: تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر قبل الاستقلال:

إبان الفترة الاستعمارية لم يلتحق بالجامعة الجزائرية إلا عدد ضئيل من الطلبة، حيث لم يتجاوز عددهم 77 طالب عام 1926، أما سنة 1947 فلم يتجاوز عدد الطلبة الجزائريين المسجلين بجامعة الجزائر 258 طالبا، ليصل عام 1953 إلى 507 طالب، أما في عام 1961 فلم يكن هناك إلا 600 طالب جزائري في جامعة الجزائر من بين 5000 آلاف الذين كانت تعدهم الجامعة، و الجدول التالي يبين تطور عدد الطلبة الجزائريين في الجامعة الجزائرية وتخصصاتهم إبان الفترة الاستعمارية: [1]

[1] الصديق تاوتي، **تكوين الإطارات من أجل التنمية**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2001، ص 37.

الجدول رقم(03) تطور عدد الطلبة الجزائريين وتخصصاتهم إبان الفترة الاستعمارية

العام الدراسي / التخصصات	1930/1929	1948/1947	1954/1953	1962/1961
الحقوق	17 طالب	61 طالب	179 طالب	-
الآداب	33 طالب	82 طالب	165 طالب	-
الطب والصيدلة	13 طالب	72 طالب	101 طالب	-
العلوم	14 طالب	43 طالب	62 طالب	-
المجموع	77 طالبا	258 طالبا	507 طالبا	600 طالبا

المصدر :الصديق تاوتي، تكوين الإطارات من أجل التنمية، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2001، ص 37.

قبل الاستقلال لم يكن هناك في الجزائر سوى جامعة واحدة هي جامعة الجزائر التي أسست عام 1909، فيما بعد تم فتح جامعتين عام 1950 هما جامعة وهران و جامعة قسنطينة ، بلغ تعداد الأساتذة الجامعيين قبل الاستقلال 250 أستاذا.

الفرع الثاني : تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال:

الجدول رقم (04) تطور تعداد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي في الجزائر[*] من السنة الجامعية 1962-1963 إلى السنة الجامعية 2010-2011 (بالآلاف

السنوات 63/62 الى70/69		السنوات 71/70 الى 80/79		السنوات 81/80 الى90/89		السنوات 91/90 الى2000/99		السنوات 2001/2000 الى2011/2010	
السنة	عـــدد الطلبة	السنة	عـــدد الطلبة	السنة	عـــدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة
63/62	2.8	71/70	19.30	81/80	71.30	91/90	207.80	2001/2000	488.60
64/63	3.8	72/71	24.30	82/81	78.00	92/91	236.40	2002/2001	570.00
65/64	4.7	73/72	27.10	83/82	95.90	93/92	257.40	2003/2002	616.30
66/65	6.5	74/73	30.70	84/83	104.30	94/93	251.00	2004/2003	653.20
67/66	8.4	75/74	37.10	85/84	111.90	95/94	252.60	2005/2004	755.50
68/67	9.2	76/75	43.50	86/85	132.10	96/95	267.30	2006/2005	780.80
69/68	10.8	77/76	52.40	87/86	154.70	97/96	302.50	2007/2006	864.10
70/69	13.8	78/77	54.50	88/87	173.80	98/97	357.60	2008/2007	1000.80
-	-	79/78	53.80	89/88	180.80	99/98	391.90	2009/2008	1103.80
-	-	80/79	61.40	90/89	195.30	/99 2000	428.80	2010/2009	1093.30
								2011/2010	1138.60

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الحوصلة الإحصائية 1962-2011 الفصل06 (التعليم) ،الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر، ص113، 114.

[*]بإستثناء طلبة جامعة التكوين المتواصل (التدرج وقبل التدرج) وخارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بعد الاستقلال مباشرة، وفي المواسم الجامعي1963/1962 لم يتجاوز عدد الطلبة تعداد 2800طالب، ليرتفع هذا العدد تدريجيا ليصل إلى 13800 طالب في أواخر الستينيات وبالضبط في الموسم الجامعي 1970/1969، ولم يختلف الأمر كثيرا خلال فترة السبعينيات فمن 193000 طالب مسجل في الموسم الجامعي 1971/1970، قفز عدد الطلبة المسجلين إلى 614000 طالب في الموسم الجامعي 1980/1979، وبنفس المنوال، شهد عدد الطلبة ارتفاعا خلال فترة الثمانينيات حيث قدر عدد الطلبة خلال الموسم الجامعي 1980/ 1981 ب 713000 طالب، فيما ارتفع هذا العدد ليصل خلال الموسم الجامعي 1990/1989 إلى 1953000 طالب، في فترة التسعينيات شهد كذلك عدد الطلبة ارتفاعاً محسوسا حيث قفز عدد الطلبة المسجلين من 2078000 طالب في الموسم الجامعي 1991/1990 إلى 4288000 طالب خلال الموسم الجامعي 2000/1999، وأخيرا وخلال الفترة الممتدة من الموسم الجامعي 2001/2000 إلى الموسم الجامعي 2011/2010، شهد عدد الطلبة المسجلين ارتفاعا مهما حيث قفز عدد الطلبة من 4886000 طالب (الموسم الجامعي 2001/2000) إلى 11386000 طالب (الموسم الجامعي 2011/2010)، حيث وصل عدد الطلبة المسجلين في مختلف مؤسسات التعليم العالي لأول مرة في تاريخ الجزائر إلى مليون طالب وذلك في الموسم الجامعي 2008/2007.

يعود ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي إلى ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي المنشأة في الجزائر، والإقبال المرتفع على التعليم الجامعي تزامنا مع ارتفاع عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا (شهادة التعليم الثانوي)، باعتبار مخرجات المؤسسات الثانوية هي مدخلات الجامعة ومؤسسات التعليم العالي الأخرى.

الجدول رقم (05) تطور عدد المتخرجين من قطاع التعليم العالي(*) في الجزائر من السنة الدراسية 1963-1964 إلى السنة الدراسية 2010-2011

السنوات	64/63	70/69	71/70	80/79	81/80	90/89	91/90	2000/99	2001/2000	2011/2010
تعداد الطلبة المتخرجين	180	817	1244	6963	7477	22917	25582	52804	65192	246743

المصدر:_من إعداد الطالب اعتمادا على الحوصلة الإحصائية (1962-2011)، الفصل 06(قطاع التعليم) الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر ، ص 123.

لقد شهد عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات الجزائرية و مختلف مؤسسات التعليم العالي الأخرى ارتفاعا متزايدا خلال الفترة الممتدة من الموسم الجامعي 1964/1963 إلى الموسم الجامعي 2011/2010 حيث بلغ عدد المتخرجين من قطاع التعليم العالي بعد الاستقلال و خلال الموسم الجامعي 1964/1963 ب 180 طالب، ليرتفع هذا العدد في الموسم الجامعي 1970/1969 إلى 817 طالب، بنسبة زيادة 453.88 % عن الموسم 1964/1963، فيما بلغ عدد الطلبة المتخرجين في الموسم الجامعي 1971/1970 ب 1244 طالب، ليرتفع هذا العدد إلى 6963 طالب خلال الموسم الجامعي 1980/1979 بنسبة زيادة قدرت ب 559.72% مقارنة بالموسم الجامعي 1971/1970.

على غرار فترة الستينيات والسبعينيات والتي شهدت ارتفاعا في عدد الطلبة المتخرجين من قطاع التعليم العالي، تميزت فترة الثمانينيات بارتفاع محسوس في عدد الطلبة المتخرجين، حيث من 7477 طالب متخرج خلال الموسم الجامعي 1981/1980، ارتفع عدد الطلبة المتخرجين إلى 22917 طالب خلال الموسم الجامعي 1990/1989، بنسبة زيادة 307.22% مقارنة بالموسم الجامعي 1990/1989، نفس الشيء حصل في سنوات التسعينيات، حيث تميزت هذه

(*)باستثناء طلبة جامعة التكوين المتواصل وخارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الفترة هي الأخرى بارتفاع عدد الطلبة المتخرجين من قطاع التعليم العالي، حيث قدر عددهم خلال الموسم الجامعي 1991/1990 ب 25582 طالب، ليرتفع هذا العدد إلى 52804 طالب خلال الموسم الجامعي 2000/1999، بنسبة زيادة قدرت ب 206.41% مقارنة بالموسم الجامعي 1991/1990.

خلال الموسم الجامعي 2001/2000 قدر عدد الطلبة المتخرجين 65192 طالب، ليرتفع هذا الرقم إلى 246743 طالب خلال الموسم الجامعي 2011/2010 بارتفاع قدر ب 378.48 % مقارنة بالموسم الجامعي 2001/2000.

يعود ارتفاع عدد الطلبة المتخرجين سنويا من قطاع التعليم العالي إلى الارتفاع في عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي، نتيجة الإقبال على التعليم الجامعي، وزيادة عدد الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الجدول رقم(06) تطور تعداد الأساتذة في قطاع التعليم العالي في الجزائر من السنة الدراسية 1962-1963 الى السنة الدراسية 2010-2011

السنوات / الرتبة العلمية	63/62	70/69	80/79	90/89	2000/99	2010/2009	2011/2010
أستاذ التعليم العالي	66	80	257	573	950	2874	3186
أستاذ محاضر	13	112	463	905	1612		
أستاذ محاضر (أ)						4562	4817
أستاذ محاضر (ب)						2352	2835
مكلف بالدروس				1958	6632		
أستاذ مساعد	74	167	2494	6839	6275		
أستاذ مساعد(أ)						15517	16681
أستاذ مساعد(ب)						11844	12101
أستاذ معيد	145	483	4283	4261	1991	539	520
العدد الإجمالي	298	842	7497	14536	17460	37688	40140

المصدر: التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، 50 سنة في خدمة التنمية (1962-2012)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزائر، ص 54.

لقد شهد عدد الأساتذة في قطاع التعليم العالي تطورا ملحوظا خلال فترة الممتدة من الموسم الجامعي 1963/1962 إلى الموسم الجامعي 2011/2010، وذلك باختلاف رتبهم العلمية، حيث بلغ إجمالي عدد الأساتذة بعد الاستقلال، وتحديدا في الموسم الجامعي 1963/1962 ب 298 أستاذ، منهم 82 أستاذ جزائري فقط، ليرتفع عدد الأساتذة إلى 842 أستاذ جزائري خلال

الموسم الجامعي 1970/1969، و 7497 أستاذ بنهاية سنوات السبعينيات، و14536 أستاذ في أواخر الثمانينيات، ليصل عدد الأساتذة بنهاية سنوات التسعينيات إلى 17460 أستاذ.

شهد عدد الأساتذة ارتفاعا في الموسم الجامعي 2010/2009، والموسم الجامعي 2011/2010، حيث وصل عددهم على التوالي 37688 أستاذ و 40140 أستاذ

يعود ارتفاع عدد الأساتذة في قطاع التعليم العالي، إلى ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في مختلف السنوات والتخصصات، وما يفرضه من إيجاد التأطير الكافي للعدد الكبير من الطلبة، مما حتم على قطاع التعليم العالي توظيف عدد أكبر من حاملي الشهادات العليا من ماجستير ودكتوراه.

الجدول رقم (07) تطور تعداد المؤسسات الجامعية في قطاع التعليم العالي في الجزائر

التعيين	99/98	2001/2000	2003/2002	2010/2009	2012/2011	2015/2014	2017/2016
الجامعة(*)	17	17	25	35	43	48	50
مركز جامعي	13	13	14	13	7	10	13
المدرسة العليا للأساتذة(E.N.S)	3	3	3	3	4	6	11
المدرسة العليا للتعليم التقني(E.N.S.E.T)	1	1	1	2	2	1	-
المدرسة الوطنية العليا(E.N.S)	6	6	2	14	15	20	31
المدرسة التحضيرية(E.P)	-	-	-	-	9	12	1

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجزائر بالأرقام ، نتائج السنوات : 1998-2017، الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر، ص 26، 27، 30

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تعداد مؤسسات التعليم العالي شهد ارتفاعا متزايدا، حيث بلغ عدد الجامعات في الموسم الجامعي 1999/1998 ب 17 جامعة، ليرتفع عدد الجامعات عند الموسم الجامعي 2017/2016 إلى 50 جامعة وطنية، فيما بلغ عدد الجامعات إلى غاية الموسم الجامعي 2022/2021 ب 54 جامعة وطنية، وبالنسبة للمراكز الجامعية فقد بلغ عددها في الموسم الجامعي 1999/1988 ب 13 مركز جامعي، ليرتفع عددها في بعض السنوات نتيجة إنشاء مراكز جامعية جديدة، وينخفض عددها في سنوات أخرى بفعل ترقية بعض المراكز الجامعية إلى جامعات وطنية، ليبلغ عدد المراكز الجامعية في الموسم الجامعي 2017/2016 ب

(*)باستثناء جامعة التكوين المتواصل.

13 مركـز، فحـين انخفـض هـذا العـدد ليصـل 09 مراكـز جامعيـة عنـد الموسـم الجـامعي 2022/2021.

أما عدد المدارس العليا للأساتذة فقد بلغ في الموسم الجامعي 2017/2016 ب 11 مدرسة العليا، فحين بلغ عدد المدارس الوطنية العليا(ENS) لنفس الموسم الجامعي ب 31 مدرسة عليا، كما بلغ عدد المدارس التحضيرية (EP) في الموسم الجامعي 2017/2016 (01) مدرسة واحدة، تجدر الإشارة إلى أن مجموع المدارس العليا بلغ إلى غاية الموسم الجامعي 2022/2021 ب48 مدرسة عليا.

إن التطور الحاصل في تعداد المؤسسات الجامعية في الجزائر هو نتيجة حتمية للسياسة المنتهجة من طرف الجزائر بأن التعليم للجميع، حيث أقرت الجزائر بمجانية التعليم عموما والتعليم الجامعي خصوصا، مما رفع الطلب على التعليم الجامعي تزامنا مع ارتفاع عدد خريجي المدارس الثانوية الحاصلين على شهادة البكالوريا، والذين يحتاجون إلى جامعات أكثر لاحتواء العدد المتزايد للطلبة الجدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي.

المطلب الثالث:تمويل التعليم العالي في الجزائر

تعتمد الجزائر في تمويل التعليم العالي على ما تخصصه الدولة من أموال ضمن الموازنة الحكومية، أو ما يعرف بالتمويل الحكومي.

التمويل الحكومي أو التمويل عن طريق الحكومة المركزية تقوم فيه الحكومة بتخصيص مبالغ محددة سنويا في ميزانيتها العامة، وترتبط هذه المخصصات الحكومية ارتباطا مباشر بالدخل الوطني من جهة وبميزانية الدولة من جهة أخرى، بغية الحفاظ على التماثل والاتساق في العمليات التمويلية.[1]

[1] أحمد الرفاعي بهجت العزيزي،السيد محمد ناس، **دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية**، مكتبة النهضة المصرية، مصر،2006، ص 19.

إن التمويل الحكومي للتعليم يعتبر من بين أسباب عدم تمكن الجامعة العربية عموما والجامعات الجزائرية خصوصا من أداء دورها المطلوب بسبب قلة المخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم العالي ضمن الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى أن هذه الأخيرة تخضع للكثير من التأثيرات، كالتذبذب في الموارد والتضخم، كما أن فشل البرامج والخطط التنموية المعتمدة من طرف الدول العربية وما صاحبه من انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، دفع البعض من الدول العربية إلى اقتراض أموال من مؤسسات التمويل الدولية، حيث ارتفعت مديونية الدول العربية إلى أكثر من 151.1 مليار دولار أمريكي في عام 2004، وزيادة الموارد المالية التي تخصص لخدمة الدين الأجنبي، وتأثر أغلب الأنشطة الاقتصادية والخدمية منها التعليم العالي. [1]

إن زيادة الطلب على التعليم العالي ومحدودية الإمكانيات المالية المتاحة، ألقي على الدولة أعباء إضافية لا تستطيع تحملها ما لم تقم بتنويع مصادر تمويل التعليم العالي، وهذا بالاعتماد على مصادر تمويل ثانوية.

ومن بين أهم مصادر التمويل الثانوية(غير الحكومية) في الجزائر نجد المنح الدراسية والمعونات الخارجية، فالمنح الدراسية تمنح عادة من طرف الدول المتقدمة للدول النامية، حيث ترسل هذه الأخيرة طلابها للدراسة في الخارج، أما المعونات الخارجية فهي المساعدات التي تتلقاها بعض البلدان النامية ومن بينها الجزائر من طرف بعض الدول المتقدمة أو المؤسسات والهيئات العالمية بهدف النهوض بقطاع التعليم في هذه البلدان، يمكن أن تكون هذه المساعدات الخارجية على شكل مساعدات مالية كالقروض والمنح والهبات،أو مساعدات مادية في شكل معدات أو أبنية، أو مساعدات بشرية في شكل أساتذة للتدريس في الجامعة. [2]

---

[1] يوسف سعيد أحمد، **تمويل التعليم العالي ومواجهة تحديات العولمة** ، المؤتمر العربي الأول الموسوم بالجامعات العربية التحديات والأفاق المستقبلية، المنعقد بالمملكة المغربية، 9-13 ديسمبر2007، ص444 ، ص445.

[2] موسي نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

فهذه المصادر الثانوية غير الحكومية لا تساهم إلا بشكل بسيط في تمويل التعليم العالي في الجزائر، إذ يبقى الدعم الحكومي عن طريق الأموال المخصصة سنويا لقطاع التعليم العالي، يأخذ النصيب الأكبر في تمويل التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الرابع:أزمة تمويل التعليم العالي في الجزائر

يعاني قطاع التعليم العالي في الجزائر جملة من المشاكل ساهمت في الحد من دور هذا القطاع الفعال في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية واعدة، ومن بين أهم هذه المشاكل، أزمة تمويل التعليم العالي، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن أهم مؤشرات أزمة تمويل التعليم العالي تتلخص في:[1]

– ظهور عدد من المشاكل ترتبط بالكفاءة الخارجية لنظم التعليم الجامعي من حيث علاقتها بالمجتمع ، مثل ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين وذلك بسبب تناقص الطلب على الكفاءات والتخصصات العلمية التي تتخرج من الجامعة، أو عدم قدرة الجامعة على توفير نوعية الخريج المطلوبة في سوق العمل من حيث المستويات المعرفية والقدرة البحثية، وهذا راجع لأزمة التمويل.

– تقادم البنية التحتية للجامعات وازدحام هذه المؤسسات بأعداد متزايدة من الطلبة، مما ينجم عنه تخفيض الإنفاق على الصيانة و التجديد.

– تراجع مؤشرات أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات نظرا لانخفاض أجورهم أو عدم مواكبة الزيادة في أجورهم للزيادة في الأسعار الجارية، مما أدى إلى هروب الكفاءات الأكاديمية إلى وظائف أخرى تتميز بارتفاع الأجور مما أدى إلى نقص في التأطير.

– ضعف الأبحاث العلمية التي تتم في الجامعات، وعدم قدرتها على التأثير بصورة فعالة في الأداء الاقتصادي مع تراجع جدوى تلك الأبحاث على المستوى التطبيقي.

– توقف الجامعة عن تقديم خريج بمستوى لائق نتيجة للظروف المختلفة المحيطة بها ، وزيادة أعداد الطلبة الكبير و الظروف المالية الصعبة

[1] محمد علي عزب، **مرجع سبق ذكره**، ص 319.

في الجزائر نجد أن عدد المتخرجين يزداد سنويا بنسب متفاوتة فعلى سبيل المثال سنة 1980/1981 تخرج 7477 ألف طالب من الجامعة، أما سنة 1990/ 1991 فبلغ عدد المتخرجين من الجامعة 25582 ألف طالب ، ليقفز هذا الرقم سنة 2010 /2011 إلى 246743 طالب أي 9 مرات عدد المتخرجين في السنة الجامعية 1990/ ، 1991 ، الا ان هذا العدد الهائل من المتخرجين يصطدم بنقص مناصب الشغل مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى خريجي الجامعات. كما أن ضعف مستوى التكويني لخريجي الجامعات بسبب التركيز على الكم وإهمال النوع، ساهم في خلق فجوة بين مدخلات التعليم العالي ومخرجاته، الشيء الذي نتج عنه آلاف الخرجين ذو مستويات علمية وبحثية لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل

لقد قامت الجزائر بإنشاء عدد لا بأس به من الجامعات يغطي معظم التراب الوطني، فمن 17 جامعة و13 مركز سنة 99/98 إلى 50 جامعة و13 مركز سنة 2017/2016، لكن بالرغم من هذا العدد الكبير للجامعات إلا أنها تفتقر إلى الأبنية والمعدات والآلات والأدوات الكافية بسبب نقص التمويل، "لذي يجب تغيير نظرة المجتمع تجاه ما ينفق من أموال على الجامعة، بحيث لا ينظر إليها على أنها مؤسسة خدمات وإنما مؤسسة إنتاج، إذ تضطلع الجامعة على مسؤولية إنتاج القوى البشرية والإطارات التي يحتاجها اقتصاد البلاد". [1]

بالإضافة إلى هذا، فإن الجامعة الجزائرية تواجه مشكلة في التأطير"فعلى الصعيد الكمي التأطير العام انتقل من أستاذ لكل عشرة طلبة سنة 1985 إلى أستاذ واحد لكل 23 طالب سنة 1999" [2]

إن مشكل نقص التأطير في الجامعات الجزائرية يعود إلى الاختلال في عملية التوظيف في الجامعة، فأغلب المتخرجين الحاملين لشهادة الماجستير والدكتوراه يبقون دون عمل بسبب نقص المناصب المالية المفتوحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأستاذ الجامعي في الجزائر يعد

---

[1] أحمد زرزور، **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل.م.د في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل**، مذكرة ماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006، ص 56.

[2] **مرجع نفسه** ، ص 56.

من أدنى الأجور في العالم، الشيء الذي أدى إلى تراجع أداء الأستاذ الجامعي، إذ يجد نفسه عاجزا عن توفير الكثير من الضروريات، مما أدى إلى مغادرة الأساتذة إلى قطاعات أخرى أكثر ربحا أو الهجرة نحو الخارج.

في مجال البحث العلمي عرفت الجامعة الجزائرية تطورا كميا ونوعيا في عدد فرق البحث والمخابر التابعة لها، كما تم تعزيز قطاع البحث العلمي بإنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي التي تم تكليفها بتحويل نتائج البحوث إلى ابتكارات يستفيد منها القطاع الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هذه الخطوات ليست كافية، فالبحث العلمي في الجزائر ضعيف خصوصا من الناحية النوعية، فمعظم البحوث التي يقوم بها الأساتذة الباحثون ليست منبثقة من إستراتيجيات واضحة ومحددة، فكثير من هذه البحوث لم تستطع التأثير إيجابيا في الصناعة أو الزراعة أو التربية. [1]

[1] عبد الباسط هويدي، فتيحة زايدي، **المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 27، جامعة حمة لخضر،الوادي الجزائر، ديسمبر 2016، ص 482.

خاتمة الفصل الثاني :

ان تمويل التعليم العالي يعتبر تحديا كبيرا للدولة بسبب ارتفاع الطلب على التعليم العالي و عدد الجامعات الذي يزداد يوميا ، بشكل لم يعد التمويل الحكومي وحده كافيا لتغطية النفقات المتزايدة للجامعات ، التي صار لا بد لها من تنويع مصادر تمويلها بالاعتماد على بدائل التمويل الحديثة أو ما يعرف بالتمويل غير الحكومي للتعليم العالي،

و من جهة أخرى ، لم تعد مؤسسات التعليم العالي وسيلة لتكوين الأفراد و منح الشهادات الجامعية فقط ، بل أصبح لها دور فعال في الإشراف على البحث العلمي و تمويل الأنشطة البحثية في مختلف العلوم ، مما يحتم عليها إيجاد مصادر إضافية لتغطية النفقات المرتبطة بتسييرها ، مع ضمان تمويل أنشطة البحث العلمي بصورة كافية في الجزائر.

في الجزائر، شهد قطاع التعليم العالي تطورا في عدد الطلبة المسجلين في مختلف الجامعات و المراكز الجامعية و المدارس العليا ، بالتزامن مع ارتفاع في عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي ، مع ارتفاع في مستوى التأطير البيداغوجي حيث يضم القطاع عدد معتبر من الأساتذة الباحثين ، برغم من التطور الحاصل في قطاع التعليم العالي في الجزائر ، إلا أن تمويل هذا القطاع لا يزال يعتمد على الحكومة في تغطية نفقاته ، مما يحتم أيجاد بدائل أخرى لتمويل مؤسسات التعليم العالي.

الفصل الثالث

ماهية البحث العلمي و تمويله

مقدمة الفصل الثالث :

إذا كان التعليم العالي مصدر لخلق المعرفة و نشرها ، فإن البحث العلمي مصدر لصناعة هذه المعرفة ، عن طريق تحويلها إلى ابتكارات و اختراعات لخدمة المجتمع من جهة ، و الولوج إلى اقتصاد المعرفة القائم على إنتاج الأفكار و تسويقها من جهة أخرى

إن إيجاد التمويل اللازم لأنشطة البحث العلمي يعد تحديا مهما ، يتوقف على أساسه نجاح عملية البحث العلمي في خلق الثروة و تحسين حياة الأفراد و تنمية المجتمع

وعليه سنتناول في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالبحث العلمي و تمويله ، حيث سنتطرق في **المبحث الأول** : إلى ماهية البحث العلمي (تعريفه ، أنواعه ، مقوماته و متطلباته ، و مؤسساته)، وفي **المبحث الثاني** : سنتناول تمويل البحث العلمي ، (مفهومه، مدخلات البحث العلمي ، و مخرجات البحث العلمي)،

في الأخير و في **المبحث الثالث:** سنتناول البحث العلمي و اقتصاد المعرفة (مفهوم اقتصاد المعرفة ، مقومات اقتصاد المعرفة ، و مؤشراته ، ثم البحث العلمي كإحدى متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة)

المبحث الأول: ماهية البحث العلمي

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

إن البحث العلمي كلمة مكونة من بحث وعلم.

البحث لغة: هو التفحص والتفتيـــش، وبذل الجهـد في موضوع مـــا وجمع المسائل التي تتصل به ،

البحث اصطلاحا: فهو طلب الحقيقة وتقصيها وإذاعتها في الناس. [1]

البحث محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها وتنميتها، وفحصها وتحقيقها، بتقص دقيق، ونقد عميق، تم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك ، لكي تسير في ركب الحضارة العالمية، وتساهم فيه مساهمة إنسانية حية شاملة. [2]

أما كلمة **العلم لغة:** فهي كأن يقال أعلمته بكذا أي أشعرته وعلمته تعليما.[3]

أما كلمة **العلم اصطلاحا:**فهي تعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق، أي الإحاطة والإلمام بالحقائق وكل ما يتصل بها.

وعليه يمكن **تعريف البحث العلمي:** بأنه عبارة عن الفحص والتقصي المنظمين للحقائق الذين يرميان إلى إضافة معارف جديدة إلى ما هو متوفر منها فعلا بطرق تسمح بنشر وتعميم ونقل نتائجها إلى الغير، و بالتدليل عليها والتأكد من صحتها وصلاحيتها للتعميم. [4]

ويعرف **البحث العلمي** أيضا: بأنه أي نشاط منظم أو خلاق يتم بغرض زيادة المعارف الإنسانية بشتى أنواعها، واستخدام هذه المعارف لتصميم منتجات (سلع أو خدمات) جديدة يفترض أنها أكثر كفاءة وجدوى. [5]

---

[1] محمد خان، **منهجية البحث العلمي وفق نظام ل. م. د**، منشورات مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ط 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2011، ص 19.

[2] محمد خان، **منهجية البحث العلمي وفق نظام ل. م. د**، منشورات مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ط 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2011، ص 20.

[3] فضيل دليو، **دراسات في المنهجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2011، الجزائر، ص22

[4] حسان الجيلاني، سلاطنية بلقاسم، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص73 ، 75.

[5] محمد زكي عويس، **البحث العلمي العربي بين الواقع والمأمول**، المؤتمر الدولي السادس الموسوم بالتعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المنعقد في 5-7 يوليو 2011، المجلد 1، مصر، ص 241.

كما يعرف البحث العلمي على أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث. [1]

البحث العلمي نظام فعال من الروابط بين المنظمات الإنتاجية وبين المؤسسات الأكاديمية التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، كما أنه لا يمكن للبحث العلمي تحقيق الأهداف المنوطة به إلا عن طريق وضع الأهداف والأولويات والوسائل لتنفيذ البحوث العلمية من أجل توظيفها في خدمة أغراض التنمية.[2]

من خلال ما سبق من تعاريف نستنتج أن **البحث العلمي** هو نشاط منظم يهدف إلى البحث عن الحقائق وحل المشاكل القائمة، وهذا بإتباع أسلوب علمي ومنهجية معينة، من أجل زيادة مخزون المعرفة الحالي واستثمار هذه المعارف، لخلق منتجات جديدة و إحداث تنمية شاملة تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

يشمل تعريف البحث العلمي بالإضافة إلى ما سبق من تعريفات مفهوم البحث والتطوير كذلك، حيث عرف معهد اليونيسكو للإحصاء **البحث والتطوير** على أنه كل عمل إبداعي يمارس على أساس منهجي من أجل زيادة رصيد المعارف الخاصة بالإنسانية والثقافة والمجتمع، واستخدام رصيد المعرفة هذا في استحداث تطبيقات جديدة. [3]

يشمل مصطلح البحث والتطوير حسب هذا التعريف ثلاثة أنشطة وهي:

---

[1] محمد مسعد ياقوت، **أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي**، دار النشر للجامعات ، مصر، 2007، ص 12.

[2] مصطفى عبد القادر عبد الله زيادة، دنيا إبراهيم أحمد جمال الدين، **متطلبات صنع السياسة الوطنية للبحث والتطوير في مصر**، المؤتمر الدولي السادس الموسوم بالتعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المنعقد في 5-7 يوليو 2011، المجلد 1، مصر، ص 257.

[3] معهد اليونسكو للإحصاء، **الدليل الإرشادي لملأ استبيان إحصاءات البحث والتطوير التجريبي**، كندا،2012، ص 06.

- **البحث الأساسي:** هو كل عمل تجريبي أو نظري هدفه زيادة رصيد المعرفة دون توخي أي تطبيق خاص أو معين.
- **البحث التطبيقي:** بالإضافة إلى أن هذا النوع من البحوث يرمي إلى اكتساب معارف جديدة فإنه كذلك يرمي إلى تحقيق غرض أو هدف علمي معين.
- **التطوير التجريبي:** هو عمل منهجي يعتمد على المعارف القائمة المكتسبة من البحوث أو الخبرة العلمية، بهدف الحصول على مواد أو منتجات أو أدوات جديدة أو إدخال تحسينات كبيرة عليها.

المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية

الفرع الأول: حسب الاستعمال:

تنقسم البحوث العلمية حسب معيار الاستعمال إلى: [1]

أ. **المقالة:** تسمى أيضا البحوث الصفية، يقوم بها الطالب الجامعي خلال مرحلة الدراسة بناءً على طلب أساتذته، تتميز هذه البحوث بالقصر وتهدف إلى تدريب الطالب على فنيات الكتابة من تنظيم للأفكار واستخدام المكتبة والمصادر.

ب.مشروع البحث: تسمى أيضا مذكرة التخرج، يُعتمد هذا النوع من البحوث كأحد متطلبات التخرج بدرجة ليسانس، وهي من البحوث القصيرة إلا أنها أكثر تعمقا من المقالة، تهدف إلى تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة في مجال معين، ولا تهدف إلى التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة.

ج.الرسالة: تعد عادة من متطلبات الحصول على درجة الماجستير، الهدف منها حصول الطالب على تجربة في البحث تحت إشراف الأستاذ المشرف تحضيرا له للدكتوراه، تعالج الرسالة مشكلة يحددها الباحث ويضع افتراضاتها، سعيا منه للوصول إلى نتائج جديدة لم تكن معروفة من قبل.

---

[1] ماثيو جيدير، ملكة أبيض، **منهجية البحث دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه**، ص20 ، 22، الموقع: https://drive.google.com/file/d/1j2LIU4yY-DIe4cxZJn2f8CX8CPW4sBtg/view

د. الأطروحة: هي بحث أعلى من الرسالة تهدف إلى تقديم إضافة جديدة في مجال العلم والمعرفة، تتميز المعارف الجديدة المقدمة في الدكتوراه بأنها أقوى وأعمق وأدق وأوضح وعلى مستوى أعلى من المعارف المقدمة في الماجستير، يقوم الطالب خلالها بتحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أدواته واختيار مناهجه للوصول إلى نتيجة.

الفرع الثاني: حسب المجال العلمي:

تنقسم البحوث العلمية على أساس المجال العلمي إلى: [1]

أ. البحوث في مجال العلوم الطبيعية: تستخدم هذه الأنواع من البحوث التجارب المعملية وتشمل البحوث في مجال الفيزياء والكيمياء والأحياء وغيرها من مجالات العلوم الطبيعية.

ب.البحوث في مجال العلوم الاجتماعية: وتضم البحوث في مجال الدراسات الاجتماعية والعلوم السلوكية منها، كعلم النفس وعلم الاجتماع والإدارة والإعلام وغيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى،

ج. البحوث في مجال الإنسانيات: تشمل الدراسات اللغوية والتاريخية والأثرية وغيرها من العلوم الإنسانية.

الفرع الثالث: .حسب المنهج المستخدم:

المنهج اصطلاحا: هو خطة يسير عليها الباحث بدًأ من التفكير في موضوع البحث وحتى ينتهي من إنجازه، أي أنه خطة معقولة لمعالجة مشكلة ما وحلها عن طريق استخدام المبادئ العلمية المدعمة بالبرهان والدليل.[2]

تقسم البحوث العلمية حسب معيار المنهج المستخدم إلى: [3]

---

[1] حسان الجيلاني ، سلاطنية بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[2] محمد خان، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[3] سعيد جاسم الأسدي، **أخلاقيات البحث العلمي**، مؤسسة وارث الثقافية، العراق، 2008، ص51 ، 57.

أ. بحوث وصفية:

البحث الوصفي يشخص ويصف الظواهر الموجودة ويصنفها ويكشف العلاقات بينها ويقوم بتفسيرها من أجل التنبؤ بأحداث مستقبلية.

ب.بحوث تاريخية:

تدرس هذه البحوث الأحداث التي حدثت بالفعل في الماضي، وتحللها وتفسرها بهدف التوصل إلى خبرات تساعدنا في فهم الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

ج. البحوث التجريبية:

يعتبر هذا النوع من أدق أنواع البحوث، يمكن تعميم نتائجه وتطبيقها، تقوم البحوث التجريبية بدراسة الظواهر والأحداث، مبينة أسباب حدوثها وتفسيرها وتحليلها من أجل استخدام نتائجها في توقع ما سيحدث في المستقبل من الظواهر.

الفرع الرابع: حسب الهدف منها:

تقسم البحوث العلمية حسب معيار الهدف منها إلى: [1]

أ. بحوث أساسية: (النظري الصرف)

يعتمد هذا النوع من البحوث على الفكر والتحليل والمنطق و يهدف إلى إشباع حاجة الباحث للمعرفة، دون تطبيق نتائجه علميا.

ب.بحوث تطبيقية:

يعتمد هذا النوع من البحوث على التجارب المخبرية والدراسات الميدانية، ويهدف إلى إيجاد حل لمشكلة قائمة أو علاج موقف معين مع إمكانية تطبيق نتائجه.

[1] سعود جابر مشكور، كفاح جبار، **تكاليف البحث والتطوير ومعالجتها المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 21 ،المجلد 05، حزيران 2008 ، العراق، ص 153.

المطلب الثالث: مقومات البحث العلمي ومتطلباته

الفرع الأول: مقومات البحث العلمي

هناك ثلاث مقومات يجب توفرها في البحث العلمي وهي:

- الباحث
- موضوع البحث
- منهج أو طريقة البحث

أ. الباحث:

هناك عدة صفات يجب أن يتسم بها الباحث حتى يتمكن من الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث، فهو الذي يشرف على تسيير البحث وتنظيمه، لذى توجب عليه التحلي بالصفات الشخصية التالية وهي:

- أن يكون محبًا للعلم، واسع الاطلاع،
- أن يكون على دراية بأهمية العلم والبحث العلمي
- أن يكون قادرًا على مجابهة الصعوبات البحثية، مثابرًا في تنفيذ وتسيير البحث
- أن يكون قادرًا على ربط علاقات جيدة مع زملائه والتعاون وتبادل الأفكار معهم.
- أن يكون مسايرًا للمستجدات العلمية في مجال تخصصه.[1]

ب.موضوع البحث:

بالإضافة إلى السمات الشخصية التي يجب أن تتوفر في الباحث هناك شروط ومتطلبات ضرورية يجب أن تتوفر في موضوع البحث، لذى على الباحث التقيد بها في مختلف مراحل إنجاز البحث، هذه الشروط هي: [2]

- تحديد أهداف البحث بدقة ووضوح خاصة في اختيار الموضوع.

---

[1] مشحوق ابتسام، **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطور الإنتاج العلمي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التربية ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر،الموسم الجامعي 2011-2012، ص 39.

[2] ماثيو جيدير، ملكة أبيض، **مرجع سبق ذكره**، ص16 ،ص 17.

- قدرة الباحث على التصور والإبداع، اعتمادًا على موهبته، مع التحكم في استعمال أدوات البحث.

أدوات البحث هي الوسيلة التي يجمع بها الباحث مادته العلمية أو بياناته وتتمثل هذه الأدوات في الوثائق، الإحصاء ، الملاحظة، المقابلات، الاستبيانات. [1]

- دقة المشاهدة والملاحظة للظاهرة موضوع البحث، ووضع قوانين تتلاءم مع المتغيرات والملاحظات الحاصلة بالظاهرة .
- وضع الفرضيات المفسرة للظاهرة، لإثباتها والبرهنة عليها، هذه الفرضيات يتم تجميعها كأفكار مجردة ينطلق منها الباحث للوصول إلى الحقائق المفسرة للفرضيات وبالتالي إجراء التجارب على ضوئها، بعيدا عن تطويعها لما يرغب الباحث الوصول إليه أو إثباته.
- الحصول على النتائج واختبار مدى صحتها، وذلك بمقارنة النتائج المتحصل عليها ومدى انطباقها على الظواهر والمشكلات المماثلة.
- صياغة النظريات وفق النتائج المتوصل إليها في البحث، بعد اختبار صحتها والتأكد من الحقائق العلمية المستمدة من النظرية وإمكانية تطبيقها على الظواهر المماثلة.

بالإضافة إلى ما سبق، يجب أن يتوفر في موضوع البحث شرطين أساسيين وهما الأصالة والابتكار:

الأصالة: ويقصد بها السلوك العلمي في كل طرق ووسائل ومنهج البحث لتحقيق الهدف منه، وذلك في نظام ومنطق وأمانة عملية.

الابتكار: ويكون بالوصول إلى الكشف عن جديد أو تحقيق إضافة جديدة لم يسبق إليها أحد، ولا يتحقق هذا إلا بالقراءة الواسعة في ما تم كتابته عن موضوع البحث من قبل السابقون والمعاصرون، فالقراءة هي نصف الابتكار والذكاء هو نصفه الثاني، للوصول إلى الكشف عن الجديد وابتكاره. [2]

---

[1] حسين مطاوع الترتوري، **البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 20، حزيران 2010، فلسطين، ص 93.

[2] محمد الصاوي محمد مبارك، **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**، المكتبة الأكاديمية، مصر ، 1992، ص 25.

ج. منهج البحث:

على الباحث أن يلتزم بمجموعة من القواعد العامة عند إنجازه للبحث العلمي، حتى يتمكن من الوصول إلى حل لمشكلة البحث، هذه القواعد العامة التي يسير عليها الباحث عند إنجاز بحثه تسمى منهج البحث.

فالمنهج العلمي للبحث هو "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حيث نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حيث نكون بها عارفين". [1]

يتضمن المنهج العلمي مجموعة من الخطوات وهي: [2]

- تحديد المشكلة تحديدًا دقيقًا.
- جمع المعلومات عن هذه المشكلة.
- وضع الفروض المقترحة لحل المشكلة.
- اختبار صحة الفروض.
- التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها.

الفرع الثاني: متطلبات البحث العلمي

يتطلب البحث العلمي مجموعة من المتطلبات أو المستلزمات لنجاحه ومن بين هذه المتطلبات نذكر ما يلي:

أ. الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية المؤهلة في مختلف تخصصات ومجالات المعرفة عاملًا مهمًا في نجاح البحث العلمي، ويعتبر عدد العاملين في البحث العلمي من باحثين ومهندسين لكل واحد مليون من السكان إحدى المؤشرات التي تقاس على أساسها مدخلات البحث العلمي. [3]

---

[1] عبد الفتاح خضر، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، كتب عربية، ص18،الموقع : www.kotobarabia.com أو https://www.alarabimag.com/download/20792-pdf

[2] محمد الصاوي محمد مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص 19

[3] لامية حروش، محمد طوالبية، **البحث العلمي والتطوير في الجزائر الواقع ومستلزمات التطوير**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلة قسم العلوم الاجتماعية، العدد 19، جانفي 2018، الجزائر، ص 35.

يشمل مصطلح الموارد البشرية في هذا المجال جميع الأفراد الذين يشتغلون في مؤسسات البحث العلمي من رؤساء ومرؤوسين، والذين يقع على عاتقهم القيام بجميع أعمال ووظائف مؤسسات البحث العلمي مقابل تعويضات مختلفة (أجور، رواتب، مزايا وظيفية) ، فالموارد البشرية تعتبر من أهم المتطلبات الضرورية للبحث العلمي بما توفره من مؤهلات علمية ومهارات و خبرات ، من أجل الوصل إلى تحقيق أهداف المؤسسات البحثية، كما أنها هي التي تقوم بعملية الإبداع والابتكار، إذ يقع على عاتقها تصميم و اشراف و مراقبة جودة عمليات البحث، و الاستثمار فيه. [1]

ب.توفير البيئة الملائمة للبحث العلمي:

إن توفر البيئة الملائمة للبحث العلمي من بين أهم العناصر التي يتوقف على أساسها نجاح أو فشل عملية البحث العلمي، وتشمل بيئة البحث العلمي العناصر التالية:

1. الحرية الأكاديمية:

يقصد بالحرية الأكاديمية "الصورة القصوى للحرية العلمية ، لأن مدى ضمان الحرية الأكاديمية هو الذي يحدد إلى درجة كبيرة نطاق العمل الحر المتاح بالفعل للعلماء في ممارسة مهامهم". [2]

الحرية الأكاديمية من ناحية الباحث الجامعي هي حرية الأستاذ في التدريس والتعبير عن رأيه واختيار موضوع البحث بكل حرية وبدون ضغوطات، لذى وجب عزل الباحث عن كل المؤثرات السياسية والحزبية والطائفية والإقليمية، بشكل يسمح للباحث بالشعور بالحرية في التفكير والبحث عن مختلف الحقائق في مجالات العلوم المتنوعة. [3]

يمكن تحقيق الحرية الأكاديمية عن طريق ما يلي: [4]

- استقلال المؤسسات التي تشغل الباحثين، وهذا يعني أن السياسة والتنظيم الداخلي يجب أن يتولاه أفراد هذه المؤسسات وأجهزتها الإدارية.

---

[1] عمر وصفي العقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005 ، ص11.

[2] عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية**،ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 43.

[3] مولاي أحمد، **المخطوط والبحث العلمي**، مذكرة ماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة السانية، وهران الجزائر، الموسم الجامعي 2008-2009، ص 42.

[4] عبد القادر شيخلي، **نفس المرجع**، ص 44 ص 45.

- تأمين الباحثين في وظائفهم، فالباحث العلمي يجب أن يحصن من الفصل في العمل بناءً على اختلاف بينه وبين زملائه ومؤسسته في التوجهات والأداء.
- تعدد مصادر تمويل البحوث العملية ذات المخاطرة العالية (زاوية احتمال النجاح)، من أجل توفير بدائل لتمويل البحوث التي يشرف عليها الباحثين الذين يتبنون أراء مختلفة ومخالفة للمعرفة المقبولة أو يعملون في مشروعات بحثية لا تلقى الاستحسان والقبول بوجه عام.
- وجود هيئة تتولى الدفاع عن الباحثين وتمثيلهم.

2. شروط اخرى: إن توفير الموارد البشرية المؤهلة لا يكفي وحده من أجل ضمان تحقيق البحث العلمي لأهدافه، بل يجب توفير شروط أخرى تعمل على ضمان بيئة مناسبة للباحث حتى يستطيع أن يُبدع ويبتكر، وهذه الشروط أو المتطلبات بالإضافة إلى الحرية الأكاديمية تتمثل في:

- العمل على تعزيز روابط الاتصال بين الباحثين من أجل تبادل الآراء والخبرات.
- العمل على عقد المؤتمرات والندوات العلمية تسمح للباحثين بالاطلاع على ما تم التوصل إليه من بحوث من طرف زملائهم الباحثين.
- العمل على ضمان الحياة الكريمة للباحثين ماديًا ومعنويًا حتى يمكنهم العمل في ظروف مناسبة ومشجعة للإبداع والابتكار. [1]

ج. المصادر المعرفية والمراجع:

المصدر أو المرجع هو ما يحوي مادة عن موضوع ما، و هو كل ما يتعلق بالبحث من دراسات ووثائق قديمة أو حديثة، مخطوطة أو مطبوعة، فهي كل مايرجع إليه في البحث[2].

إن المصادر أو المراجع هي التي يستمد الباحث مادة بحته منها، كما يأخذ أراء العلماء ووجهات نظرهم، حتى يتمكن من تحديد النتائج وصياغة الأفكار المتعلقة ببحثه[3]،

توفير مصادر المعرفة للباحث حتى يتمكن من الاطلاع على المعلومات المستجدة في مجال تخصصه أو بحثه، وهذا لا يتحقق إلا بتوفير المعارف البحثية من قبل الجامعات ومؤسسات البحث

---

[1] مشحوق ابتسام، **مرجع سبق ذكره** ، ص 43.

[2] .عبد العزيز عبد الرحمن الريعة، **مرجع سبق ذكره**، ص91، ص97.

[3] .**المرجع نفسه**.ص 98

العلمي من خلال اشتراكها في الدوريات والمجلات العلمية، والعمل على تسهيل عمل الباحث في الوصول إلى مصادر المعرفة عن طريق وضع ملخصات لما نشر في مختلف العلوم وترتيبها حسب موضوع الدراسة. [1]

د. توفير الوقت الكافي للأستاذ الباحث:

إن نجاح البحث العلمي يتطلب تفرغ الأستاذ الجامعي للبحث العلمي، حتى يتمكن من التركيز في أبحاثه بشكل كامل للوصول إلى نتائج بحثية دقيقة وحتى لا يتخلى الأستاذ الباحث عن وظيفتة في تعليم الطلاب ونقل المعارف والمفاهيم الضرورية لهم، يجب أن يقسم وقته بشكل يسمح له بالقيام بوظيفة التعليم، إلى جانب وظيفة البحث العلمي، جنبا إلى جنبا، بدون التفريط في إحدى الوظيفتين

هـ. اتجاهات الطبقة السياسية الحاكمة:

إن اتجاهات النظام السياسي والطبقة السياسية الحاكمة اتجاه العلم ومدى إيمانهم بأهميته، ودوره في حل المشاكل التي يواجها المجتمع، يحدد وبصورة كبيرة مدى الاهتمام الذي سيُوجه للمؤسسات البحثية ودرجة التركيز على الرفع من المؤهلات العلمية للعلماء، إضافة إلى حجم الأموال المرصودة للبحث العلمي، كما أن اتجاهات النظام السياسي قد تفرض توجيه موارد الدول نحو بحوث معينة نظرا لارتباطها بسياسات الأمن القومي، هذا ما سوف يؤثر مباشرة على توجيه مداخيل تلك الدولة في الاتجاه الذي تحدده.[2]

و. السياسات الاقتصادية المناسبة:

يتطلب البحث العلمي توفر إجراءات اقتصادية هدفها تطوير نشاطات البحث العلمي، هذه الإجراءات الاقتصادية ترتبط بدورها بإجراءات نقدية ومالية وتجارية واستثمارية الأمر الذي يستوجب

[1] مولاي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص42 ص 43.

[2] لامية حروش، محمد طوالبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

صياغتها بشكل يسمح بتأهيل البحث العلمي من خلال تشييد المختبرات وتطويرها وتوفير الأجهزة وإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة في البحث العلمي كهياكل داعمة للقدرة التنافسية. [1]

ي. توفير الدعم المادي للبحث العلمي:

لا يستطيع البحث العلمي أن ينجح بدون توفير الدعم المالي لتمويل أنشطة البحث العلمي المختلفة، و شراء التجهيزات والمعدات وتجهيز المخابر البحثية، ودفع رواتب المشتغلين في البحث والتطوير، وغيرها من النفقات الأخرى الضرورية لتسيير وظيفة البحث العلمي

وبصفة عامة فأن توزيع الإنفاق بين أبواب ميزانية البحث العلمي ذاتها، يكون على ثلاثة أقسام أو أبواب وهي:[2]

- الباب الأول ويخص الأجور والمرتبات والمكافآت.
- الباب الثاني، ويخص الإنفاق على تكاليف البحوث الجارية المباشرة منها وغير المباشرة، وتشمل تكاليف البحوث الجارية المباشرة : الخامات و نفقات البحوث و التجارب ، أما تكاليف البحوث الجارية غير المباشرة فتشمل : تكاليف الوقود ووسائل النقل والصيانة الدورية
- الباب الثالث، ويشمل تكاليف الاستثمارات والإنفاق على الإنشاءات وشراء الأجهزة والمعدات.

المطلب الرابع: مؤسسات البحث العلمي

تتولى مهمة البحث العلمي مجموعة من المؤسسات البحثية، فإلى جانب مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بالإشراف على نشاط البحث العلمي توجد مؤسسات ومراكز مستقلة عن التعليم العالي تابعة إما للحكومة أو الهيئات المحلية أو القطاع الخاص.

يساعد الإطار المؤسسي لنظام البحث العلمي على احترام النشاط العلمي والنمط التنظيمي للبحوث العلمية، حيث تكرس مؤسسة البحث العلمي الالتزام بالتشريعات والمعايير والأهداف التي تم تحديدها

---

[1] نزار كاظم صباح الخيكاني، **إمكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد12،العدد1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية،العراق،2010، ص 100.

[2] .أحمد عبد الجواد، **إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربي**، دار قباء للطباعة والنشر التوزيع، مصر، 2000، ص113.

مسبقا، وتكمن أهمية إنشاء مؤسسات للبحث العلمي في التأثير المباشر على البحث والباحثين في النقاط التالية:

- أهداف البحث محددة تحديدًا دقيقًا
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية والتقنية للبحث.
- يمكن إنجاز البحث في مدة زمنية قصيرة وبتكاليف قليلة ونوعية جيدة، وهذا من خلال التنسيق الفعال والتعاون الكامل للباحثين في مجال البحث الواحد. [1]

لقد عمدت كثيرا من البلدان الصناعية المتقدمة إلى إنشاء مؤسسات تهتم بالبحث العلمي، فإلى جانب مؤسسات التعليم العالي و ما تقدمه في مجال البحث العلمي، توجد أعداد متزايدة من البحوث التي تقوم بها مراكز ومؤسسات مستقلة عن التعليم العالي تابعة إما للحكومة أو الهيئات المحلية أو القطاع الخاص.

يمكن حصر مؤسسات البحث العلمي في التالي:

1) المؤسسات الجامعية:

أن الجامعة المكان الملائم لإعداد البحوث، بما تقدمه من باحثين تخرجوا منها، وعلى اعتبار أن خريجي الجامعات هم الصفوة المختارة من رجال العلم، فانه تقع على عاتقهم مسؤولية النهوض بالمستوى الفكري للمجتمع، والارتقاء بالذوق العلمي، و تقديم كل ما هو جديد في مجال العلوم والمعارف، من اكتشافات جديدة[2]،

هناك عدة عوامل يجب أن توفرها الجامعة حتى تصبح بيئة خصبة للبحث العلمي وهي: [3]

---

[1] عبد القادر الشيخلي، **مرجع سبق ذكره**، ص71، 76.

[2]. غازية عناية، **إعداد البحث العلمي في الليسانس والماجستير و الدكتوراه**، دار الجيل، لبنان، بدون سنة نشر، ص13

[3] إبراهيم بن صالح المعتاز، **البحث العلمي في المملكة العربية السعودية**، الموقع https://www.al-maktaba.org/book تم التصفح يوم: 2020/05/04 على الساعة 21:00

- عقد مؤتمرات والندوات وورش العمل واللقاءات العلمية بما توفره من جو علمي للعلماء والباحثين لمناقشة الأعمال البحثية المنجزة.
- توفير الأساتذة والباحثين المتفوقين مِن مَن تلقوا تعليمهم في المؤسسات العلمية المرموقة، حتى يساهموا بأبحاثهم وهذا بنشرها في المجلات العلمية المتخصصة.
- توفير مصادر المعرفة بمختلف أشكالها من كتب ومجلات علمية في مختلف التخصصات ، مع ضمان سهولة الوصول إليها وذلك بتوفير وسائل البحث عن المعلومة في المكتبة (فهارس، أقراص مليزرةCD) من جهة، وتمكين الباحثين من الاطلاع على نتائج البحث العلمي والتكنولوجي في مختلف أنحاء العالم من جهة أخرى .
- توفير الإمكانات المادية من أجهزة ومعدات ومختبرات وورش ومشاغل وفنيين ومهندسين ومستشفيات، وإمكانيات مالية عن طريق توفير التمويل الكافي للبحث العلمي مع تقديم التشجيع الشخصي ماديا ومعنويا للعلماء والباحثين.

2) المؤسسات العلمية الحكومية:

لقد بدأت الحكومات في مختلف أرجاء العالم الاهتمام بالعلماء والمختصين من الباحثين في ميدان العلوم المختلفة، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، نتج عن هذا التوسع في استحداث مؤسسات بحثية حكومية، مما أدى إلى اتساع مجال تدخل الحكومة للوصول إلى معدلات نمو اقتصادية عالية، وزيادة الاهتمام بالمجالات الاقتصادية والعسكرية.

3) المؤسسات العلمية الاقتصادية: لقد أدت المنافسة الشديدة بين المؤسسات الاقتصادية بعد القرن 19، وتقدم الرأس مالية، إلى تخصيص مبالغ معتبرة من ميزانياتها لتمويل البحث العلمي، كما فرضت مستلزمات التنمية الرأسمالية إلى التوسع في إنشاء مختلف المؤسسات العلمية الاقتصادية، والتي كانت تقوم بإعداد البحوث العلمية في ميدان الصناعية والإنتاج، حتى تتمكن من منافسة مؤسسات البحوث الاقتصادية والحكومية الأخرى. خصوصا مع التنافس الشديد في ميادين الاختراعات.

4) المؤسسات العلمية الخيرية:

لقد تم إنشاء المؤسسات العلمية الخيرية من أجل تحرير العلماء والباحثين من سيطرة الحكومة، والتبعية لها، حيث منحتهم مناصب الأستاذية، وتم تأسيس أول جمعية علمية خيرية في إنجلترا وذلك عام

1662 أطلق عليها اسم الجمعية الملكية للعلم التجريبي، تلتها جمعيات علمية خيرية أخرى، على غرار الجمعية البروسية عام 1700، والأكاديمية الأمريكية عام 1743([1]).

المبحث الثاني: تمويل البحث العلمي

المطلب الأول: مفهوم تمويل البحث العلمي

يقصد بتمويل البحث العلمي احتساب ما سوف يتم تخصيصه للبحث العلمي من طرف القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

كما يقصد بتمويل البحث العلمي كل إنفاق على وحدة بحثية في مدة زمنية معينة غالبا ما تكون السنة، من أموال مخصصة لهذه الوحدة أساسا أو من أموال خارجية عن هذه الوحدة كالهبات وغيرها.[2]

التمويل الحكومي للبحث العملي يتم عن طريق الحكومة التي تخصص جزءً من ميزانية الدولة السنوية لدعم البحث العلمي في مختلف الوزارات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية. [3]

أما تمويل البحث العلمي من طرف القطاع غير الحكومي فيتم عن طريق القطاع الخاص الصناعي مثل مؤسسات الاتصالات أو شركات الهندسة والأدوية والبنوك. [4]

للبحث العلمي أربعة مصادر تمويل رئيسة وهي: [5]

- مؤسسات الأعمال.
- الدولة (الحكومة).
- التعليم العالي.

---

[1].مستحوق إبتسام، **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التربية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الموسم الجامعي 2012/2011 ص 47.

[2] معهد اليونسكو للإحصاء ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 04

[3] محمد مسعد ياقوت ، **أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي**، دار النشر للجامعات، مصر، 2007، ص 143.

[4]**المرجع نفسه** ، ص 143.

[5] معهد اليونسكو للإحصاء ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 05

- منظمات خاصة لا تستهدف الربح.

1. قطاع مؤسسات الأعمال:

يشمل قطاع مؤسسات الأعمال:

- الشركات والمؤسسات والمنظمات التي يتمثل نشاطها الأساسي في إنتاج السلع والخدمات وتسويقها لعامة الناس، ما عدا مؤسسات التعليم العالي.
- المؤسسات الخاصة التي لا تستهدف الربح والتي تقدم خدمات لمؤسسات الأعمال.
- المؤسسات العامة التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تسويق وبيع السلع والخدمات.

2. قطاع الدولة (الحكومة):

يتكون قطاع الدولة من:

- الدوائر والإدارات وغيرها من الهيئات التي تقدم خدمات مشتركة، بالإضافة إلى المؤسسات التي تنظم شؤون الدولة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، ما عدا مؤسسات التعليم العالي.
- المؤسسات غير الربحية التي تشرف الدولة عليها و تمولها والتي تتبع التعليم العالي.

3. قطاع التعليم العالي:

يتكون قطاع التعليم العالي من:

- الجامعات والمعاهد التكنولوجية وغيرها من المؤسسات التي تقدم التعليم العالي، بصرف النظر عن مصدر تمويلها أو وضعها القانوني.
- المعاهد البحثية والمراكز المخبرية والعيادات العامة التي تتولى مؤسسات التعليم العالي الإشراف عليها مباشرة أو التي تقوم بإدارتها أو التي تتعاون في تسييرها مع أطراف أخرى.

4. قطاع المنظمات الخاصة التي لا تستهدف الربح:

يشمل هذا القطاع المؤسسات الخاصة غير تابعة للسوق ولا تستهدف الربح والتي تقدم خدمات للمجتمع ككل بالإضافة إلى الأفراد و العائلات .

إن الانفتاح الاقتصادي للدول على بعضها البعض ساهم في اشتداد المنافسة بينها في مجال تطوير تقنيات جديدة في الإنتاج للمحافظة على حصصها في الأسواق العالمية، الشيء الذي ساعد على

زيادة الاهتمام بالاستثمار في البحث العلمي قصد توفير كافة الموارد اللازمة للمحافظة على الميزات النسبية في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي المختلفة. [1]

في مصر مثلا ما نسبته 90% من المخصصات المالية الموجهة للبحث العلمي مصدرها الدولة ونسبة 10% الباقية يتم تمويلها من طرف القطاع الخاص، فحين في الدول المتقدمة وبعض دول جنوب شرق آسيا تساهم الدولة بنسبة تتراوح بين 30% إلى 35% في تمويل البحث العلمي والباقي يتم تمويله من طرف القطاع الخاص. [2]

حتى تقوم الدولة بواجبها تجاه البحث العلمي وجب عليها توفير جملة من الشروط للنهوض بالبحث العلمي وترقيته وتطويره:

- تخصيص ما لا يقل عن 10% من الدخل الوطني للبحوث الجامعية.
- تخصيص حوافز مالية معتبرة للعلماء والباحثين تشجيعا لهم على العمل البحثي.
- تخصيص ميزانية مستقلة للبحث العلمي في الجامعات وتشجيع قطاعات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة على تمويل البحث العلمي.
- تشجيع التفرع كليا أو جزئيا للأساتذة الجامعيين للبحث العلمي ومساءلته عند التقصير عن إكمال مهام التفرغ العلمي. [3]

وأمام تزايد المتطلبات المالية للاستثمار في البحث العلمي عملت الكثير من الدول إلى إيجاد بدائل أخرى غير الحكومية لتمويل البحث العلمي، وهذا عن طريق اللجوء إلى قطاع الصناعة أو الجهات الخارجية أو الهبات و التبرعات ، إلا أن نسب مساهمة القطاع الحكومي (الدولة) والقطاع غير الحكومي (بدائل التمويل الأخرى) تختلف من دولة إلى أخرى،وهذا ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] محمد صادق اسماعيل، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2014، ص 20.

[2] محمد مسعد ياقوت، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

[3] عبد القادر الشيخلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

الجدول (08) : توزيع مصادر تمويل البحث العلمي في عدد من الدول للفترة 1997- 1999.

الدولة	الحكومة	قطاع الصناعة	الجهات الخارجية	صناديق الوقف و الهبات والتبرعات	المجموع الكلي
اليابان	22	67	-	11	100
المملكة المتحدة	30	52	5	13	100
أمريكاusa	33	63	-	04	100
اسبانيا	54	38	1	07	100
تركيا	65	29	3	03	100
الأردن	78	12	8	01	100
مصر	86	04	8	02	100
الكويت	93	06	-	01	100
عمان	99	-	-	-	100

المصدر: م.م خوشي عثمان عبد اللطيف، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توظيف التكنولوجيا، الصين وماليزيا واليابان نموذجا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 30، كانون الأول 2016، جامعة بابل، العراق ، ص 221

إن مساهمة القطاع غير الحكومي (قطاع الصناعة أو القطاع الخاص، الجهات الخارجية، صناديق الوقف والهبات والتبرعات) بالدول المتقدمة، يمثل نسبة كبيرة من مجموع ما يخصص للبحث العلمي، على العكس في الدول العربية التي يمثل التمويل الحكومي للبحث العلمي السمة الغالبة ، فيما لا يمثل القطاع غير الحكومي (بدائل التمويل الأخرى) سوى نسبة ضئيلة من مجموع ما يخصص للبحث العلمي، وهذا يرجع إلى أن أغلب موارد هذه الدول تنفق على قطاعات أخرى، ومحدودية المؤسسات الخاصة التي تقوم بتنفيذ برامج البحث العلمي.

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي للبحث العلمي في الدول العربية بنسبة 80% من مجموع ما يخصص للبحث العلمي، مقارنة ب 3% للقطاع الخاص و 8 % من مصادر مختلفة

في العالم تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي : 70 % في اليابان و 52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[1]

تعتبر نسبة الإنفاق في الدولة على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي أحد المؤشرات الهامة على مدى الأولوية التي تعطيها الدولة للبحث العلمي فيها وعليه فانه ،

- إذا كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي أقل من 1%، يكون أداء البحث العلمي في مستوى أداء حرج،
- إذا كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين1% إلى 1.6 % يكون أداء البحث العلمي دون مستوى الأداء المطلوب
- إذا كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 1.6% إلى 2 % يكون أداء البحث العلمي في مستوى أداء جيد
- وإذا كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي أكثر من 2% فإن أداء البحث العلمي يكون في مستوى أداء مثالي[2].

وفي ما يلي جدول يبين الإنفاق على البحث العلمي كانسة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول العالم لعام 2007.

[1].بلال جواد أبوراس، **دور تمويل البحث والتطوير في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين**، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين الموسم الجامعي 2015/2016.ص 56

[2] نفس المرجع، ص61.

الجدول (09): التوزيع النسبي لمصادر تمويل نشاط البحث العلمي في عدد من الدول

الدولة	نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المملكة المتحدة	1.82
دول الاتحاد الأوربي	1.78
تونس	1.02
تركيا	0.72
المغرب	0.64
الأردن	0.34
قطر	0.33
مصر	0.23
الجزائر	0.16
السعودية	0.05
البحرين	0.04

المصدر: تقرير اليونيسكو للعلوم لعام 2010، منشورات اليونسكو و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة و أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا ، الصادر سنة 2010

من الجدول أعلاه، والذي يبين الإنفاق على البحث العلمي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول العالم لعام 2007، نلاحظ :

إن أعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية المختارة كانت في تونس بنسبة 1.02% وهي نسبة دون مستوى الأداء المطلوب ، فحين تم تسجيل نسب أقل من 1% في باقي الدول العربية، وهي نسبة تجعل أداء البحث العلمي في مستوى أداء حرج في هذه البلدان.

فيما تم تسجيل نسب أكبر من 1.6 %وأقل من 2 % في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، مما يجعل مستوى أداء البحث العلمي في مستوى أداء جيد.

تركيا هي الأخرى، ورغم اعتبارها من الدول الصناعية ذات الاقتصاد القوى نسبيا، إلا أنها سجلت نسبة أقل من 1% كنسبة إنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل مستوى الإنفاق على البحث العلمي فيها في مستوى أداء حرج

المطلب الثاني: مدخلات البحث العلمي:

تشمل مدخلات البحث العلمي:

- الموارد البشرية (العاملون في البحث العلمي)
- الموارد المالية (الانفاق على البحث العلمي)
- مؤسسات البحث العلمي

الفرع الاول : الموارد البشرية (العاملون في البحث العلمي):

إن مؤشر الموارد البشرية يُعد من بين أهم المؤشرات التي تبين أوضاع أو حالة البحث العلمي في الاقتصاد والمجتمع في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، ويقصد بالموارد البشرية العاملون أو المشتغلون في البحث العلمي في المراكز والهيئات البحثية وأساتذة الجامعات المتفرغين جزئيا أو كليا للبحث، بالإضافة إلى طلبة الدكتوراه، ويتحمل كل هؤلاء مسؤولية تجسيد سياسات واستراتيجيات البحث والتطوير والابتكار. [1]

العاملون في البحث العلمي حسب دليل فرسكاتي كل الأفراد العاملين مباشرة في البحث والتطوير، بالإضافة إلى كل الأشخاص الذين يساهمون بتقديم خدمات مباشرة كالمديرين والإداريين والسكرتارية في البحث والتطوير، مع استبعاد الأشخاص الذين يساهمون بتقديم خدمات غير مباشرة كأفراد الإعاشة والحراس بالرغم أن أجورهم يتم إدراجها تحت بند المصاريف الإضافية عند حساب نفقات البحث العلمي.[2]

---

[1] **البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميز** ، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، ط 1، لبنان، 2010، ص 30.

[2] نبيل عبد المجيد صالح، **مؤشرات العلوم و التقانة في الوطن العربي**، الأكاديمية العربية للعلوم و المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، ديسمبر 2009، مصر، ص 04.

يتم إحصاء في مؤشر العاملون في البحث العلمي الأفراد المشتغلون مباشرة في البحث العلمي بالإضافة إلى الأشخاص الذين يقدمون خدمات مباشرة للبحث العلمي، و يتم تصنيفهم جميعا وفق أسلوبين:

1. **التصنيف القياسي الدولي الوظيفي:** (التصنيف عن طريق الوظيفة)، أين يتم تصنيف أفراد البحث العلمي حسب الوظيفة إلى: باحثون، فنيون، موظفو الدعم.

- **الباحثون:** هم مهنيون يشتغلون في تصميم وابتكار المعارف والمنتجات والعمليات والأساليب الجديدة، كما يُوَكل إليهم إدارة المشروعات المعنية.
- **الفنيون:** هم أشخاص يتم إشراكهم في البحث والتطوير التجريبي لتنفيذ مهام علمية وتقنية تتطلب التحكم في المفاهيم والأساليب التشغيلية، ويكونون عادة تحت إشراف الباحثين، تتطلب مهام الفنيون المعرفة التقنية والخبرة في ميدان واحد أو أكثر من ميادين الهندسة والعلوم الفيزيائية وعلوم الحياة والعلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية.
- **موظفو الدعم:** تشمل هذه الفئة الحرفيون عمال الأمانة والخدمات العامة المشاركون في مشروعات البحث العلمي التجريبي أو المرتبطون به مباشرة أو الموظفون الذين يساهمون في تقديم خدمات للباحثين المشاركين في المشروعات البحثية. [1]

2. **التصنيف القياسي الدولي للتعليم:** (التصنيف عن طريق المؤهل الرسمي) يصنف أفراد البحث العلمي حسب هذا التصنيف إلى ستة (06) مجموعات أو أصناف وهي: [2]

- حاملو الشهادات الجامعية من مستوى الدكتوراه (أيسكيد 6)
- حاملو الشهادات الجامعية أقل من مستوى الدكتوراه (أيسكيد5 أ)
- حاملو الديبلومات الجامعية الأخرى (أيسكيد 5 ب)
- حاملو شهادات ما بعد الثانوية ولكن ليست ديبلومات (أيسكيد 4)
- حاملو الديبلومات مستوى الثانوي (أيسكيد 3)
- مؤهلات أخرى.

---

[1] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، **نتائج مسح البحث والتطوير في دولة قطر**، قطر، 2012، ص 14.الموقع https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Social/RAndD/2012/RD_Qatar_2012_Ar.pdf

[2] نبيل عبد المجيد صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

الجدول (10): عدد الباحثون والتقنيون العرب لكل مليون ساكن لعام 2013 أو أقرب عام لذلك

البلد	عدد الإجمالي للباحثين	عدد الباحثين لكل مليون نسمة	عدد التقنيين لكل مليون ساكن
تونس	15159	1394	–
المغرب	27714	864	53
قطر	1203	587	192
مصر	47652	581	294
فلسطين	2492	576	179
العراق	13559	426	61
الكويت	439	135	20
ليبيا	1140	172	397
سلطنة عمان	497	137	54
البحرين	67	50	10
السودان	597	19	–

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030 ، منشورات اليونسكو و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة و أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا ، الصادر سنة 2018 ، الفصل 17 ، ص 425 .

رغم أن إجمالي عدد الباحثين العاملين بالوقت الكامل في أنشطة البحث العلمي يعطي صورة لوضع البحث العلمي في الوطن العربي للدول المختارة في الجدول أعلاه، إلاَّ أنها تبقى صورة ضبابية إذا ما تم مقارنتها بتصنيف عدد الباحثين لكل مليون نسمة، بدل استخدام الأرقام المنفردة للعدد الإجمالي للباحثين،

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تونس احتلت المرتبة الأولى في عدد الباحثين لكل مليون نسمة إذ قدر ب 1394 باحث يعمل بوقت كامل لكل مليون نسمة، تليها المغرب ب 864 باحث لكل مليون

نسمة، ثم قطر ب 587 باحث لكل مليون نسمة، فيما احتلت البحرين والسودان المراتب الأخيرة بعدد باحثين 50 باحث، 19 باحث على التوالي لكل مليون نسمة[1].

الجدول (11): عدد الباحثين العرب (بعدد الأفراد)مصنفين حسب حقول العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية[*]لعام 2013 أو أقرب عام لذلك

البلد	العام	العلوم الطبيعية %	الهندسة والتكنولوجيا %	العلوم الطبية %	العلوم الزراعية %	العلوم الاجتماعية %	العلوم الإنسانية %	غير مصنف %
الكويت	2013	14.3	13.4	11.9	5.2	8.8	13.3	33.2
عمان	2013	15.5	13.0	6.5	25.3	24.3	13.2	2.2
قطر	2012	9.3	42.7	26.0	1.6	14.3	4.8	1.3
المملكة العربية السعودية	2009	16.8	43.0	0.7	2.6	00	0.5	36.4
مصر	2013	8.1	7.2	31.8	4.1	16.8	11.4	20.6
العراق	2011	17.7	18.9	12.4	9.4	32.3	9.3	0.0
الأردن	2008	8.2	18.8	12.6	2.9	4.0	18.1	35.3
فلسطين	2013	16.5	10.9	5.8	4.8	27.7	34.2	0
ليبيا	2013	14.3	17.0	24.4	11.5	2.0	12.4	32.4
المغرب	2011	33.7	7.6	10.40	1.8	26.1	20.4	0

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[1]. تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030 ، **مرجع سبق ذكره** ، الفصل 17، ص 425.

[*]يصنف معهد اليونسكو للإحصاء ودليل فراسكاتي لبيانات البحث والتطوير، التخصصات في مختلف العلوم إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة 1: العلوم والتكنولوجيا وتضم (العلوم الطبيعية، الهندسة والتكنولوجيا، علوم طبية وصحية، العلوم الزراعية)، المجموعة 2: العلوم الاجتماعية والإنسانية وتضم (العلوم الاجتماعية، العلوم الإنسانية)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر عدد من الدول الباحثون فيها يعملون ضمن المجموعة الأولى الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا، وذلك في الدول الكويت والمغرب (العلوم الطبيعية)، قطر والسعودية والأردن (العلوم الطبيعية)، مصر وليبيا (العلوم الطبية)، عمان (العلوم الزراعية)، فيما يعمل الباحثون المنتمين إلى العراق وفلسطين ضمن المجموعة الثانية الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك على النحو التالي: العراق (العلوم الاجتماعية)، فلسطين (العلوم الإنسانية).

على سبيل المثال في الكويت يعمل أغلب الباحثين فيها في حقل العلوم الطبيعية، فيما يعمل أغلب الباحثين في قطر في الهندسة وتكنولوجيا (14.3 %)، وفي مصر يعمل أغلب الباحثين في حقل العلوم الطبية (42.7 %)، وفي عمان يشتغل أغلب الباحثين فيها في حقل العلوم الزراعية (31.8 %)، فيما يعمل أكبر عدد من الباحثين في العراق في حقل العلوم الاجتماعية (32.3 %).

الفرع الثاني: الموارد المالية:

يتم الإنفاق على البحث العلمي غالبًا من طرف الحكومة، عن طريق الوكالات والمكاتب والمؤسسات الأخرى التي تساهم في تقديم سلع وخدمات عامة، أو عن طريق المؤسسات التي تشرف على السياسة الحكومية في مجال التكنولوجيا والاقتصاد بالإضافة إلى الإنفاق على البحث العلمي من طرف المؤسسات غير الربحية التي تشرف عليها الحكومة إداريا وتقوم بدعمها ماليًا، كما يشمل الإنفاق على البحث العلمي المبالغ التي تساهم بها المؤسسات الاقتصادية و الانتاجية في دعم نشاط البحث العلمي من قبل المؤسسات والمنظمات والمعاهد التي تنتج سلع وخدمات يتم بيعها، وكذلك المنظمات الخاصة غير الهادفة للربح، فضلا عن نفقات قطاع التعليم العالي على البحث العلمي باعتباره استثمارًا اقتصاديًا ، بالإضافة لمساهمات الأفراد أو المنظمات من خارج حدود البلد، أو عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بدعم أنشطة البحث العلمي لخلق سلع جديدة أو تحسين من جودة السلع الموجودة بهدف المنافسة وغزو الأسواق الدولية. [1]

[1] تغريد حسين محمد الميالي، **الإنفاق على البحث والتطوير مدخلا معاصرا للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، الموسم الجامعي ، نوفمبر 2016، ص 35.

لقد تجاوزت معدلات الإنفاق على البحث العلمي عالميا 3.73% في السويد و3.39% في اليابان و3.37% في فلندا، وتتراوح بين 2% و2.5% بشكل عام في معظم الدول الأوروبية، فحين فإنه عربيا لا يتجاوز معدل الإنفاق على البحث العلمي 0.2% من أجمالي الدخل الوطني العام حسب بعض الدراسات، أو 0.4% في دراسات أخرى. [1]

وبشكل عام فإن مقدار ما تنفقه الدول على البحث العلمي يختلف حسب ما يتم ادخاره من موارد مالية لتمويل أنشطة البحث العلمي، وحسب ما يتم توفيره من مقومات أخرى كالمراكز البحثية المتخصصة والموارد البشرية المؤهلة وغيرها

وفيما يلي جدول يبين حجم الإنفاق على البحث العلمي ونسبة هذا الإنفاق إلى الناتج الوطني الإجمالي، ونسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا الإنفاق لعام 2002 في بعض دول العالم.

جدول (12): الإنفاق على البحث العلمي في بعض دول العالم لعام 2002 ممثلا بالنسب المئوية (%)

الدولة	الانفاق على البحث العلمي (مليار دولار) 2002 م	% الإنفاق إلى الناتج الوطني الإجمالي	مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق%
الولايات المتحدة	274.7	2.7	73
اليابان	127.9	3.1	74
البرازيل	6.2	1.1	40
إسرائيل	4.9	4.8	73
تركيا	1.3	0.6	33
المجر	0.7	1.0	35
شيلي	0.3	0.5	26

المصدر: محمد الصادق إسماعيل، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضو ولماذا تراجعنا ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط 1، مصر، 2014، ص 25.

[1] البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميز ، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب الدول المتقدمة تخصص مبالغ ضخمة لتمويل البحث العلمي (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، المجر، الشيلي)، فيما تخصص دول أخرى (برازيل، إسرائيل، تركيا) مبالغ متفاوتة على البحث العلمي، لكن عمومًا حجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول الصناعية المتقدمة يبقى مهمًا ومعتبراً بالمقارنة مع الدول العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نسبة كبيرة من الناتج الوطني الإجمالي في هذه الدول خصص لتمويل البحث العلمي بنسب مختلفة، واحتلت إسرائيل المركز الأول فيما احتلت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية المركز 2 و 3 على توالي، وعلى صعيد مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي من مجموع المبالغ المخصصة لتمويله، نلاحظ أن أغلب الدول يساهم القطاع الخاص (غير الحكومي) بنسب معتبرة في تمويل البحث العلمي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 73 % واليابان بنسبة 74 % وإسرائيل بنسبة 73 %، فيما تساهم الحكومة بنسب أقل من 30 %، عمومًا في تمويل أنشطة الحث العلمي

جدول (13): الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث العلمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي خلال 2009 م و2013 م أو أقرب عام لذلك (%)

البلد	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
البحرين	0.04 (2009 م)	0.04 (2013 م)
مصر	0.43 (2009 م)	0.68 (2013 م)
العراق	0.05 (2009 م)	0.03 (2011 م)
الأردن	0.43 (2008 م)	–
ليبيا	–	0.86 (2014 م)
الكويت	0.11 (2009 م)	0.30 (2013 م)
المغرب	0.64 (2006 م)	0.73 (2010 م)
عمان	0.13 (2009 م)	0.17 (2013 م)
قطر	–	0.47 (2012 م)
السعودية	0.07 (2009 م)	–
تونس	0.71 (2009 م)	0.68 (2012 م)
الإمارات	–	0.49 (2011 م)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030، مرجع سبق ذكره ، ص 424.

بلغ معدل الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث العلمي نسبة إلى النتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية المختارة في الجدول أقل من 1 %، مما يبين أن أداء البحث العلمي في هذه الدول في مستوى أداء حرج، أي أن ما يخصص للبحث العلمي من مبالغ مالية لدعم أنشطة البحث المختلفة غير كافي مقارنة ما يخصص للبحث العلمي في الدول المتقدمة الصناعية، أين تفوق النسبة 1.6 % فمثلا في المملكة المتحدة (1.82 %) ودول الإتحاد الأوروبي (1.78%) ، أنظر الجدول رقم (09) الذي يوضح التوزيع النسبي لمصادر تمويل نشاط البحث العلمي في عدد من الدول

ملاحظة: دولة تونس كانت قد حققت نسبة 1.02 % كنسبة إنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 م، لتنخفض هذه النسبة ما دون 1 % لسنة 2009 و 2012 حسب إحصائيات معهد اليونيسكو للعلوم لعام 2010.

الفرع الثالث: مؤسسات البحث العلمي:

تلعب الجامعات والمراكز البحثية دورًا مهمًا في رعاية البحث العلمي إشرافًا أو تمويلًا، باعتبارهما مؤسسات للبحث العلمي حيث تقوم هذه المؤسسات بالاستثمار في البحوث الأساسية والتطبيقية بنفسها، أو في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، بغية خلق المعارف العلمية الجديدة القابلة للتجسيد أو الاستغلال، بما يضمن الحصول على عوائد مالية (استثمارية) يتم استغلالها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. [1]

عربيا، تتنوع مؤسسات البحث العلمي بين الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة ومراكز التميز، تشرف على هذه المؤسسات البحثية مؤسسات رسمية ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كما في الجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن والإمارات، أو وزارة دولة للبحث العلمي كما في مصر، أو بمجالس مستقلة عن الوزارات تخضع لوصاية وزارة التعليم العالي أو مجلس الوزراء أو لمجالس إدارة مختلطة بين القطاعين العام والخاص كما هو الحال في لبنان (المجلس الوطني للبحوث العلمية) والأردن (المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا) والسعودية (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا). [2]

تحتل مراكز البحوث العربية من حيث الكفاءة والتمييز البحثي عالميا مراتب متباينة أحسنها تونس وسلطة عمان في المرتبة 36 و38 على التوالي من مجموع 127 دولة، وأدناها المغرب في المرتبة 79 عالميا، ويعود هذا التباين إلى جملة من المعطيات (حسب تقرير المعرفة العربي لعام 2009).

يمكن تقسيم مراكز البحوث العلمية العربية إلى خمسة مجموعات بناءً على هيكلة وبرامج ونواتج البحوث والإبداع في هذه المؤسسات البحثية.

1. **المركزية:** تتصف مراكز البحوث في هذه الدول بـ:

---

[1] تغريد حسين محمد الميالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2] البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميز ، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

- المركزية الإدارية الشديدة وعلاقات بيروقراطية مع القطاع العام.
- تمول بشكل كامل من طرف الدولة ولا تعرف تنوعا في مواردها المالية والبشرية.
- مساهمتها في إنتاج البحوث وبراءات الاختراع محدد (سوريا، ليبيا، الجزائر، السودان).

2. مستقلة نسبيا: تتضمن مراكز البحوث في هذه الدول (تونس، لبنان، الأردن):

- علاقتها مع القطاع العام تتميز بمرونة نسبية.
- لديها تنوعا في مصادر التمويل والموارد البشرية.
- إنتاجيتها مرتبطة بالقدرة على الحصول على الدعم الدولي وبناء شراكة مع قطاعات الإنتاج.
- تتميز بعدم استقرار الخبراء العلميين وحركتهم الكثيفة في الداخل والخارج.

3. المستقطبة للموارد: تتصف مراكز البحوث في هذه الدول (الإمارات العربية المتحدة، قطر):

- المرونة وأحيانا الاستقلال عن القطاع العام
- تنوع في مصادر التمويل وفي الموارد البشرية
- نسبة كبيرة من إنتاجها العلمي من الجامعات والمراكز الخاصة.
- لديها القدرة على الاستفادة من برامج الدعم الدولي وبناء شراكة مع قطاع الخدمات والصناعة وصناديق الدعم الوطنية المستقلة.

4. المتميزة: تتصف مراكز البحوث في هذه الدول:

- تتمتع بالاستقلالية والفعالية
- توجهت إلى إنشاء مراكز التميز

نجد في هذه المجموعة مصر والسعودية، إذ يملك هذين البلدين أكبر عدد من المراكز البحثية في العالم العربي وينطبق عليهما الأصناف أو النماذج الخمسة المذكورة.

.5. الخدماتية: تتصف المراكز البحثية العلمية في هذه المجموعة بأنها مراكز تخلت عن البحث والابتكار وتحولت مهمتها في تقديم الخدمات التحليلية أو تنظيم دورات تدريبية أو إعداد دراسات فنية لمختلف القطاعات. [1]

[1] البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميز ، **مرجع سبق ذكره**، ص 27 ص 28 .

المطلب الثالث : مخرجات البحث العلمي

- النشر العلمي (الإنتاج العلمي)
- براءات الاختراع
- الجوائز

الفرع الأول : النشر العلمي (الانتاج العلمي):

جدول (14): كثافة النشر العلمي في الدول العربية لكل مليون مواطن عام 2014

الدولة	النشر العلمي %	الدولة	النشر العلمي %	الدولة	النشر العلمي %
قطر	548	**البحرين**	115	**اليمن**	08
السعودية	371	**مصر**	101	**موريتانيا**	06
تونس	276	**الجزائر**	58	**فلسطين**	03
لبنان	203	**المغرب**	47		
الكويت	174	**ليبيا**	29		
الإمارات	154	**العراق**	24		
عمان	151	**سوريا**	10		
الأردن	146	**السودان**	08		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030، مرجع سبق ذكره ، ص 431.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قطر والسعودية حققت أعلى نسبة كثافة للنشر العلمي لكل مليون مواطن لعام 2014، (قطر ب 548 %، السعودية ب371 %)، فيما احتلت تونس المرتبة الثالثة بعد قطر والسعودية حيث قدرت كثافة النشر العلمي فيها لكل مليون مواطن ب 276 %.

واحتلت الجزائر المركز الحادي عشر (11) بكثافة نشر علمي قدرت ب 58 % لكل مليون مواطن، فيما تذيلت كل من اليمن وموريتانيا وفلسطين المراتب الثلاثة الأخيرة على التوالي بكثافة نشر قدرت على التوالي 8 %، 6 %، 3 % لكل مليون مواطن.

جدول (15): معدل الاقتباس من المنشورات (2012/2008) بالنسبة المئوية %

البلد	معدل الاقتباس %	البلد	معدل الاقتباس %
قطر	11.50	الكويت	6.1
السعودية	10.08	المغرب	5.9
لبنان	7.9	السودان	5.9
الإمارات	7.7	الأردن	5.9
اليمن	7.7	الجزائر	5.2
موريتانيا	7.5	ليبيا	4.7
مصر	6.5	تونس	4.5
عمان	6.3	البحرين	3.8
سوريا	6.2	فلسطين	3.8
		العراق	3.7

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030 ، مرجع سبق ذكره ، ص 432.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قطر والسعودية حققتا أعلى معدل اقتباس من المنشورات العلمية ما بين 2008 و2012، (قطر، 11.50 %، السعودية 10.08 %)، فيما احتلت لبنان المرتبة الثالثة بعد قطر والسعودية بمعدل اقتباس من منشوراتها قدر ب 7.9 %،

واحتلت الجزائر المرتبة الرابعة عشر (14) بنسبة اقتباس من منشوراتها العلمية قدر ب 5.2 %، فيما تذيلت كل من الدول التالية: البحرين وفلسطين والعراق المراتب الثلاثة الأخيرة على التوالي، بمعدل اقتباس من منشوراتها قدر على التوالي 3.8 %، 3.8 %، 3.7 % ما بين سنوات 2008 و 2012.

جدول (16): نسبة المنشورات بين نسبة 10% بحثا الأكثر نقلا (2008-2012)

بالنسبة المئوية %

البلد	%	البلد	%
قطر	1.01	الكويت	0.68
السعودية	0.96	الجزائر	0.66
السودان	0.85	المغرب	0.64
لبنان	0.78	تونس	0.63
الإمارات	0.78	ليبيا	0.58
اليمن	0.78	العراق	0.53
سوريا	0.75	البحرين	0.50
الأردن	0.74		
مصر	0.73		
موريتانيا	0.73		
عمان	0.73		

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 432.

احتلت قطر المركز الأول كأول دولة يتم الاقتباس من منشوراتها بين 10 % بحثًا الأكثر نقلاً عنها بنسبة 1.08 % ، تليها السعودية في المركز الثاني بنسبة 0.96 %، والسودان في المركز الثالث بسنة 0.85 %، فيما احتلت الجزائر المركز الثالث عشر (13) بنسبة 0.66 %، فحين احتلت كل من ليبيا والعراق والبحرين المراكز الثلاثة الأخيرة بنسب قدرت على التوالي: 0.58 %، 0.53 %، 0.50 % بين 10 % بحثًا الأكثر نقلاً عنها للفترة 2008- 2012.

يشير تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2015، في تصنيف لمختارات تومسن Thomson Reters لأكثر الباحثين المقتبس عنهم لسنة 2014، أن هذا التصنيف لم يشمل سوى ثلاثة علماء عرب ممن يعود ارتباطهم الأول لجامعات في الدول العربية وهم:

أ. د/ علي نايفة (الجامعة الأردنية وفرجينيا تك).

أ.د/ شاهر المومني (الجامعة الأردنية وجامعة الملك عبد العزيز في السعودية).

أ.د سليم مسعودي من الجزائر (عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالسعودية).

الفرع الثاني : براءات الاختراع:

جدول (17): طلبات براءات الاختراع في الدول العربية (2010-2012) للمقيمين وغير المقيمين

إجمـــالي عـــدد طلبـــات براءات الاخـــتراع			
البلد	**2010**	**2011**	**2012**
مصر	2230	2209	2211
المغرب	1034	1049	1040
السعودية	931	990	-
الجزائر	806	897	900
تونس	621	680	626
الأردن	474	400	394
اليمن	75	44	85
لبنان	13	02	02
السودان	00	00	00
سوريا	1	00	00

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030 ، مرجع سبق ذكره ، ص 428.

احتلت مصر والمغرب والسعودية المراتب الثلاثة الأولى بمجموع طلبات براءة الاختراع للسنوات 2010 و 2011 و 2012، فيما احتلت الجزائر المركز الرابع بعد الدول الثلاثة سابقة الذكر وذلك للسنوات من 2010 إلى 2012، فيما احتلت السودان وسوريا المركزين الأخيرين في عدد طلبات براءات الاختراع.

الفرع الثالث : الجوائز:

للجوائز الوطنية أو الدولية دور بارز لتقييم الباحثين أو العلماء في مختلف المجالات العلمية فالجامعات تمتلك من بين أساتذتها حاصلين على جائزة نوبل أو جوائز متميزة أخرى في مختلف المجالات العلمية، بالإضافة إلى الطلبة المتخرجين من هذه الجامعات و المتحصلين على جوائز ويعتبر الحاصلون على الجوائز من أساتذة أو طلبة علماء رائدين في مجالات تخصصهم. [1]

المبحث الثالث: البحث العلمي و اقتصاد المعرفة

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

تم استخدام مصطلح اقتصاد المعرفة لأول مرة من طرف عالم الاقتصاد الأمريكي "بيتر دراكرا" Peter Druker وذلك في سنة 1969، حيث يرى هذا الأخير أن العالم صار يتعامل فعلا مع صناعات معرفية تكون البيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها والأفكار منتجاتها،

ويرى آخرون أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وأن المعرفة هي المكون الأساسي في العملية الإنتاجية. [2]

إن اقتصاد المعرفة مصطلح يشير إلى اقتصاد تستخدم فيه المعرفة مع التكنولوجيا والاتصالات، بواسطة قوى عاملة ماهرة في مجالات واسعة من القطاعات الاقتصادية التقليدية والجديدة، ويعد المحرك

---

[1] نبيل عبد المجيد صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[2] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدوي البارودي، **اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 64.

الرئيسي للنمو وتحسين الإنتاجية في جميع الصناعات، بصرف النظر عن نوعها وحجمها ومستوى تقدمها. [1]

يهدف اقتصاد المعرفة إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم، وبذلك فإنه يولد نماذج نظرية من خلال البحث العلمي ويطور الأدوات العلمية والتقنية وتطبيقها على العالم الواقعي، [2]

فاقتصاد المعرفة يهتم بكل من إنتاج المعرفة وصناعة المعرفة والتعلم أو الثقفنة. [3]

- إنتاج المعرفة من خلال ابتكار المعرفة واكتسابها ونشرها واستعمالها وتوظيفها وتخزينها.
- صناعة المعرفة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والكتابة والبحث العلمي، والتي تشكل في مجملها أمثلة على الأنشطة التي ترتكز عليها الصناعات المعرفية.
- التعلم و الثقفنة وهذا بجعل العنصر البشري (العاملين) أكثر مهارة وثقافة من خلال قدرتهم على التعلم وظهرت لذلك مفاهيم جديدة مثل المنظمة المتعلمة والمجتمع المتعلم، وبهذا أدى اقتصاد المعرفة إلى ظهور مجتمع المعرفة.

إن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يلعب فيه نشوء واستثمار المعرفة دورًا أساسيا في خلق الثروة، فالثروة في الحقبة الصناعية تم إنشائها باستخدام الآلات والطاقة والعديد من الناس يربطون

اقتصاد المعرفة بالصناعات التكنولوجية مثل خدمات الاتصالات والخدمات المالية، حيث نجد في الاقتصاد المعرفي أن تقنية المعلومات ورأس المال الفكري هما القوة المحركة للاقتصاد. [4]

قبل التطرق إلى مفهوم اقتصاد المعرفة لابد في البداية من التعرف على مفهوم المعرفة.

---

[1] إبراهيم بن عبد الله الرجي، **اقتصاد المعرفة البديل ألابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة سلطنة عمان نموذجا**، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2012، ص 76.

[2] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدري البارودي، **نفس المرجع**، ص 65.

[3] ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص100 ص 101.

[4] **المرجع نفسه**، ص 119.

فالمعرفة هي العلم بالأشياء ومضامينها وتفسير الظواهر، والمعرفة تشمل كل شيء سواءً المعرفة بالطبيعة أو المعرفة بالعلوم والآداب أو المعرفة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع أو المعرفة بالمناهج والتربية والتعليم أو المعرفة بالزراعة والصناعة والتجارة وكافة مناحي الحياة. [1]

ويتم تعريف المعرفة أيضا، على أنها الرصيد الذي تم تكوينه من حصيلة البحث العلمي والتفكير والدراسات الميدانية وتطوير المشروعات الابتكارية وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمن، وهذا ما يمثل الرصيد المعرفي القابل للاستخدام من أجل تحسين ما هو قائم والانتقال إلى الأفضل من الاختراعات، ويمكن للمعرفة أن تسجل في أدمغة الأفراد أو تخزن في وثائق المجتمع ومنتجاته وممتلكاته ونظمه وعملياته. [2]

تنقسم المعرفة إلى أربعة أشكال أو أصناف وهي:

1. معرفة المعلومة أو معرفة ماذا: أي معرفة الحقائق أو معرفة المعلومة التقليدية.
2. معرفة العلة أو معرفة لماذا: أي معرفة أسباب الظواهر الطبيعية واستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي ووراء الصناعة و إنتاج السلع المختلفة، ترتكز مصادر هذه المعرفة في التعليم والبحث العلمي.
3. معرفة الكيفية أو معرفة كيف: تتعلق هذه المعرفة بالخبرة في تنفيذ الأشياء سواءً كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة.[3]
4. معرفة أهل الاختصاص أو معرفة من: أي معرفة من باستطاعتهم عمل شيء ما، أو من بمقدوره تنفيذ العمل بشكل سليم واقتصادي

إن المعرفة قوة وثروة في وقت واحد، وتعتبر قوة المعرفة هي ما يميز القرن الواحد والعشرين باعتبارها المورد الأكثر أهمية في ظل ثورة المعلومات وعصر المعلوماتية، إن المعرفة أهم من مورد رأس

---

[1] عصام نور الدين، **إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 13.

[2] باسم غدير غدير، **اقتصاد المعرفة**، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص 62.

[3] **نفس المرجع** ، ص65 ص 66.

المال وقوة العمل، إنها مورد ينتج قيمة مضافة، تبنى بالتراكم ولا تتناقص بالاستخدام، بل على العكس يمكن استخدامها في توليد وتطوير أفكار جديدة بتكلفة أرخص أو بدون تكلفة إضافية. [1]

المطلب الثاني: مقومات اقتصاد المعرفة

يتطلب الوصول إلى اقتصاد المعرفة جملة من المقومات يجب توفرها وهي:

الفرع الأول: البيئة الاقتصادية والتنظيمية الملائمة أو المحفزة:

من أجل تحقيق بيئة اقتصادية وتنظيمية ملائمة لاقتصاد المعرفة ومحفزة له، يتطلب هذا:

- ضرورة وجود جهاز تنظيمي قادر على خلق بيئة تنافسية منظمة للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لما يضمن تحقيق منافسة عادلة وضمان حرية المستهلك.
- تطوير قطاع المعلومات والاتصالات عن طريق تعزيز وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تأسيس هيئات خاصة بتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير بيئة الأعمال.
- دعم الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا عن طريق تطوير مناطق تكنولوجية مؤهلة لجذب المؤسسات المحلية والأجنبية ومنحها الحوافز الضريبية والاستثمارية.
- خلق بيئة تشريعية ملائمة لتطور القطاعات النشطة في ميدان اقتصاد المعرفة. [2]

الفرع الثاني : تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

إن امتلاك الدول لبنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يحدد ما مدى قدرة أي بلد على التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة، حيث تشير أعداد مشتركي الأنترنت والهواتف الثابتة والنقالة وعدد الحواسب الشخصية ، المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كصناعة البرمجيات ومعدات الإعلام الآلي. [3]

---

[1] ربحي مصطفى عليان ، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[2] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاد المعرفة وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك**، ألفا للوثائق نشر استيراد و توزيع الكتب، الجزائر، 2017 ، ص 122.

[3] **نفس المرجع** ، ص 115.

لقد أصبحت صناعة تقنيات المعلومات موردًا اقتصادًا مهمًا لكثير من الدول لما تساهم به في تنمية الاقتصاد ودفع عجلة التنمية ، ومع تحول الاقتصاد العالمي من مجتمع الاقتصادي الصناعي حيث رأسمال هو المورد الاستراتيجي فيه، إلى مجتمع الاقتصاد المعلوماتي حيث تشكل المعلومات فيه المورد الأساسي والاستراتيجي، يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن الحضارة الحالية تحولت من اقتصاد صناعي إلى اقتصادي معلوماتي تلعب فيه المعلومات والمعرفة محورًا وعاملًا استراتيجيا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد الفلندي الذي يعاني اقتصاده من شح في الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن، أصبح من بين الدول الرائدة في مجال المعلوماتية مما ساهم في حصوله على عائدات ضخمة وفي تزايد مستمر جراء اشتداد مستوى الطلب العالمي على صناعة تقنيات المعلومات.[1]

يشير مصطلح تكنولوجيا إلى مجموع المعارف والخبرات والمهارات الضرورية لتصميم و إنتاج منتج أو عدد من المنتجات و استحداث مشروع لهذا الغرض. [2]

يشير مصطلح المعلومات إلى البيانات المُعَدة بشكل يكون أكثر نفعا للفرد المستقبل لها، والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو استخدام متوقع، وذلك في القرارات التي يتم اتخاذها.

يشير مصطلح الاتصال، إلى عملية نقل أفكار من طرف ، بواسطة وسيلة اتصال ، إلى طرف آخر، تتطلب هذه العملية وجود المرسل والمرسل إليه والرسالة والتي يمكن لهذه الأخيرة أن تكون شفوية أو مكتوبة[3] ،

فتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي وصف عريض للتقنيات والنظم والخدمات والأدوات والتي تساعد على تخزين ومعالجة ونقل وتوزيع المعلومات، والتي تتكون من مزيج متنوع من الأدوات والأجزاء التي يضمها الحاسوب.

---

[1] جمال داود سلمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص54 ، 55.

[2] **نفس المرجع**، ص 69.

[3] عبد الله القلش، **تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة**، الملتقى الدولي الموسوم بالمعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،المنعقد في27 و28 نوفمبر2007،جامعة الشلف،الجزائر.ص 75

أو بعبارة أخرى فإن تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن وسائل وأدوات آلية أو إلكترونية ضرورية للأفراد من أجل أداء أعمالهم و من أجل تحقيق أهداف المنظمة باستخدام الحاسوب لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت والمكان المناسب. [1]

لقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز قدراتنا على التعامل مع المعلومات وترجمتها إلى معرفة مفيدة، ومن المهم الإشارة إلى أن البيانات التي تنقلها وتحللها عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تشكل بمفردها معرفة، وهي بالتالي لا تنتجها أو حتى توسع نطاقها، ويبقى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة المعلومات الأساسية وتوزيعها وإعادة تنظيمها بكفاءة لتؤدي دورًا حيويًا في إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها وفق شروط وأسس معينة. [2]

وفي الأخير فإن توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي إحدى دعائم اقتصاد المعرفة، حيث تُوفِر التقنيات التي ينتجها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمليات نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وتوسع حجم ونطاق الأسواق التي تتعامل معها المؤسسات والشركات المحلية، مما يزيد من كفاءة عملياتها بشكل عام. [3]

الفرع الثالث: التعليم والتدريب:

منذ أن أصدر المفكر الاقتصادي الانجليزي آدم سميث كتابه ثروة الأمم كان التصور السائد أن المواد الطبيعية هي العامل الأساسي في تحديد الثروة ومواقع الدول على سلم القوة في العالم، وأصبحت ثروة الدول و قوتها تقاس بما تمتلكه كل منها من موارد طبيعية ، لكن هذا المفهوم تعرض لتحولات جذرية في الحقبة الأخيرة، بحيث أصبحت المعرفة ونتاج العقل البشري هما العنصران الأساسيان في تحديد ثروة المجتمع ودرجة تقدمه، وانعكس ذلك على اهتمام الدول بما فيها تلك المتقدمة بموضوع التعليم وإعادة

---

[1] مصطفى يوسف الكافي، **مرجع سبق ذكره**، ص57 ، 60.

[2] ابراهيم بن عبدالله الرجي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 98.

[3] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول ، **اقتصاد المعرفة ورقة إطارية دراسات اقتصادية** ، العدد 51، صندوق النقد الدولي، 2019، ص 11.

التعليم (التدريب) كونهما عملية إنتاجية تنموية واستثمار طويل الأمد، فالتعليم يمثل العمود الفقري لتقدم أي مجتمع وهو وسيلة رئيسية لتأهيل الموارد البشرية. [1]

تعرف اليونيسكو التعليم على أنه: "التعليم والتدريب المنظم للطالب والذي يحتوي على البحوث النظرية والتطبيقية، إلى جانب طرق التعليم التي تؤدي إلى عملية التعلم، وهذا التعلم يضم كلا من وسائل التعلم والمحتوى مما يحتاجه البشر من أجل البقاء وتطوير قدراتهم من خلال التعلم المستمر ليصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم.

كما يعرف التدريب على أنه: "وسيلة تعليمية لإعداد المتعلمين للمهن التي تعتمد على أنشطة يدوية أو تطبيقية، غير الأكاديمية عادة، ويتعلق كليا بتجارة أو حرفة معينة". [2]

من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة يجب الاهتمام بالمعرفة والتي تعتمد على العقل البشري بالدرجة الأولى وليس على التكنولوجيا وعليه فالتحول إلى اقتصاد المعرفة يتوقف على مدى قدرة الأفراد على خلق أفكار جديدة واستخدامها بدلًا من القدرات البدنية ، وعلى تطبيق التكنولوجيا بدلًا من تحويل المادة الخام أو استخدام اليد العاملة الرخيصة، ولا يتحقق هذا إلا عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية (رأس المال البشري) من خلال الاعتماد على التعليم والتدريب. [3]

وحسب منظمة التعاون والتنمية (2002) تعتبر أن المعارف والمهارات التي يتم تطويرها من خلال التعليم والتدريب الدائمين، تعد مجالات جديدة يمكن للبلدان أن تستخلص منها ميزة تنافسية باعتبار أن الأيدي العاملة المتعلمة والمدربة تشكل نقطة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسهم ذلك في خلق الأجواء المناسبة للتنمية، مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية، إن هناك علاقة إيجابية بين استمرار اكتساب التعليم والتدريب وتوسيع شبكة المستفيدين منه، وبين التنمية الاقتصادية. [4]

---

[1] جمال داود سلمان، **مرجع سبق ذكره** ، ص194 ، 197.

[2] إبراهيم بن عبد الله الرحبي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

[3] محمد سيد سلطان، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة** ، المنتدى الإعلامي السنوي السابع ، السعودية ، 2016، ص 17.

[4] إبراهيم بن عبد الله الرحبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 91 ، 97.

الفرع الرابع : منظومة الابتكار:

يعتبر الابتكار نظام ذو فعالية كبيرة لمواكبة عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة، وهذا من خلال البحث العلمي والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، حيث يمكن للشركات ومراكز البحوث والجامعات وغيرها من المؤسسات أو المنظمات الاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية التي يوفرها نظام الابتكار واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وبالتالي خلق تكنولوجيا جديدة، فالنجاح الاقتصادي مرتبط بسياسات واستراتيجيات الابتكار. [1]

كذلك فإن الاهتمام بالبحث العلمي والإنفاق على مشاريع البحث والتطوير يعتبر إحدى مؤشرات اقتصاد المعرفة، حيث عملت الدول المتقدمة على تقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث بين الحكومة والقطاع الخاص و القطاع التطوعي أو الخيري، وذلك لتعزيز دور البحث العلمي وتعظيم مردوديته، باعتباره إحدى ركائز اقتصاد المعرفة، وعلى هذا الأساس يتكفل القطاع الخاص بتمويل المشاريع التي يتوقع منها تحقيق أرباح خلال خمسة سنوات أو أقل، فحين تتكفل الدولة بتمويل المشاريع التي يتوقع منها تحقيق أرباح خلال عشرة سنوات فأكثر، أما إذا تراوحت الفترة المتوقعة لتحقيق الأرباح بين خمسة وعشر سنوات يشترك كل من القطاع الخاص والعام في تمويل هذه المشاريع. [2]

المطلب الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة

يقصد بالمؤشر "دلالات إحصائية تصاغ من بيانات رسمية وغير رسمية في صورة كمية أو كيفية، تصف وتقيس التطورات الحاصلة في مؤسسة أو دولة عبر الزمن".

لقد تطورت أساليب ومؤشرات قياس اقتصاد المعرفة بصورة كبيرة، مما نتج عنه وجود عدة مؤشرات لقياس اقتصاد المعرفة وطبيعة مساهمة هذا الأخير في القيمة المضافة وفي توليد الثروة، إلا أن جهود العلماء والباحثين ما انفكت تبحث عن مؤشرات تقيس بكفاءة ودقة قيمة الموجودات المعرفية بمقاييس

---

[1] محمد سيد سلطان، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] كمال منصوري، عيسى خليفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، ص 57.

كمية وكيفية، تسمح للإدارات بالسيطرة على الموارد غير الملموسة، وحسن إدارتها وقياسها بطريقة تسمح بنجاح هذه المؤسسات بما يرسخ توجهها نحو اقتصاد المعرفة. [1]

إن الغرض الحقيقي من قياس اقتصاد المعرفة هو تقييم التقدم المنجز في اقتصاد معين (زمنيا) أو منطقة معينة (مكانيا)، إن هذه المقاييس تعد بمثابة معايير ذات فائدة في المقارنة بدلا من المقاييس المطلقة، كما أنها تلعب دورا مهما في إقناع واضعي السياسات الاقتصادية للتحول نحو اقتصاد المعرفة، باعتباره يشكل فرصة هامة لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني. [2]

وعموما هناك أربعة مؤشرات رئيسية لقياس مدى توفر اقتصاديات الدول على الشروط الضرورية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] أحمد علي الحاج محمد، **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2014، ص 184.

[2] إبراهيم بن عبد الله الرحبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 80 ص 81.

الجدول (18): العناصر الرئيسية و الفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة

العنصر الرئيسي	المؤشرات المطلوبة للعنصر	مفهوم العنصر
البحث والتطوير (ب) Research and Traiting	1. تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي. 2. عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير. 3. إجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة للسكان. 4. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي. 5. المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراعات الممنوحة. 6. ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الأعمال.	• وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة.
التعليم والتدريب (ت) Education and Training	1. إجمالي الإنفاق على التعليم لكل فرد. 2. معدل معرفة القراءة والكتابة. 3. نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الابتدائية. 4. نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الثانوية. 5. التسجيل في المرحلة الثانوية. 6. التسجيل في المرحلة الجامعية.	• ويُعد المدخل الأساسي المبنى على المعرفة، وهو يركز على الموارد البشرية.
البنية المعلوماتية (ع) Infostructure	1. مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات. 2. الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف من السكان. 3. اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان.	• وهو عنصر يشمل كل ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل

	4. التلفونات العاملة لكل ألف من السكان. 5. التلفزيون والراديو لكل ألف من السكان. 6. أجهزة الفاكس لكل ألف من السكان. 7. تكلفة المالية الدولية. 8. الدوريات والصحف اليومية لكل ألف من السكان.	الاتصالات والإعلام.
البنية الأساسية للحاسوب (ح) Computer Infostructure	1. نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب. 2. أعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان. 3. نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية. 4. طاقة الحاسوب لكل فرد. 5. أعداد مستخدمي الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان. 6. مواقع الإنترنت لكل عشرة آلف نسمة من السكان.	• ويعكس هذا العنصر مدى توافر الحاسوب بوصفه أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية.

المصدر: مراد علة، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة ، دراسة نظرية تحليلية ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي ، قطر ، 2011، ص 19

لقد اهتمت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية بقياس اقتصاد المعرفة، كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية، وفيما يلي عرض موجز لأهم العناصر المكونة لمؤشرات اقتصاد المعرفة ، لمؤشر البنك الدولي ومؤشرا الابتكار العالمي.

الفرع الأول : مؤشر البنك الدولي: (KAM)

أنشأ البنك الدولي هذا المؤشر عام 2004 ويضع هذا المؤشر تقييما لـ 140 دولة ويرتكز على أربعة ركائز وهي:

- الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسساتية
- الابداع والابتكار
- التعليم والموارد البشرية
- تقنيات المعلومات والاتصال

يتكون هذا المؤشر على ثمانون متغيرًا يمكن استخدامها كأساس للانتقال إلى اقتصاد المعرفة من طرف البلدان المختلفة وفق سلم معياري يتراوح بين 0 و10.

ويتكون هذا المؤشر من مؤشر قياس المعرفة (KI) ومؤشر اقتصاد المعرفة (KEI)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (01): مؤشر البنك الدولي (KAM) لقياس اقتصاد المعرفة

المصدر: هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

الفرع الثاني: مؤشر الابتكار العالمي: (GII)

يصدر هذا المؤشر سنويا من طرف كلية إدارة الأعمال العالمية ابتداءً من عام 2008، وبدعم من الحكومة الأسترالية على هامش أشغال مجموعة العشرين، ويقيس هذا المؤشر المدخلات والمخرجات في عملية الابتكار وسياسات الابتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة والعلم المعرفة ، والشكل التالي يوضح العناصر المكونة لهذا المؤشر.

الشكل (02): مؤشر الابتكار العالمي (GII) 2014

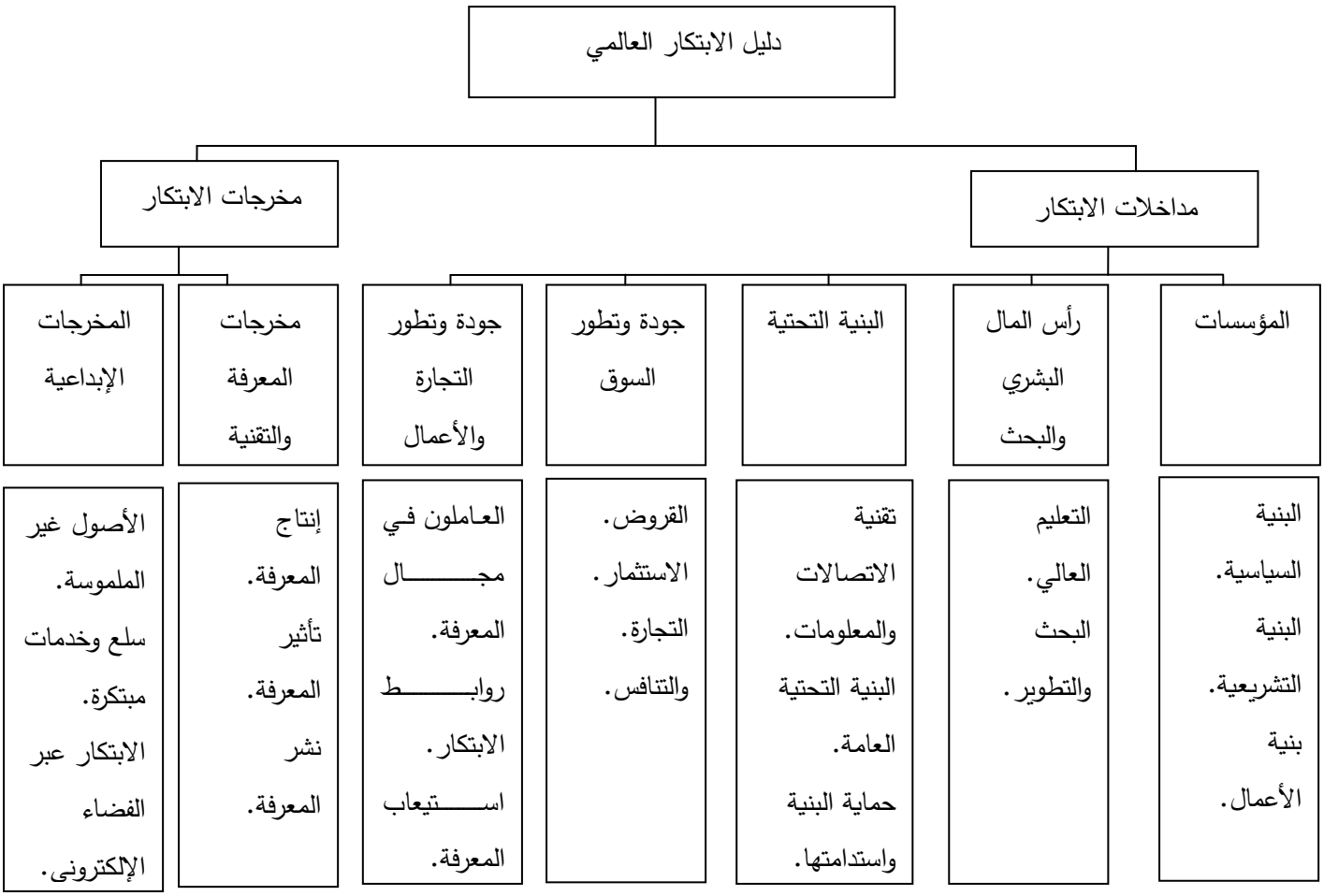

المصدر: هبة عبد المنعم، سفيان قعلول،مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفرع الثالث: مؤشر المعرفة العالمي 2018:

مؤشر المعرفة العالمي يصدر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صدرت أول نسخة منه عام 2017، وجاء تأكيدًا للدور المهم للمعرفة وأهمية توفير الأدوات المنهجية اللازمة لقياسها وإدارتها، يضع هذا المؤشر تقييما لـ 134 دولة مرتكزا على سبعة عناصر أو مؤشرات قطاعية وهي:

- التعليم قبل الجامعي
- التعليم التقني والتدريب المهني
- التعليم العالي
- البحث والتطوير والابتكار
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الاقتصاد
- البيئات التمكينية

المطلب الرابع: البحث العلمي كإحدى متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة

يُعد البحث العلمي من بين أهم المتطلبات التي يجب توفرها للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وعليه فهناك عدة مقومات يجب توفرها في البحث العلمي ضمن إطار اقتصاد المعرفة هذه المقومات هي: (1)

- وجود إستراتيجية واضحة ومدروسة مسبقا للبحث العلمي، تحدد مجالاته وأهدافه وأولويات المجتمع وإمكانياته، مع إنشاء مؤسسات تتولى مهمة البحث العلمي ودعمها بالإمكانات المادية والكوادر البشرية.
- ربط البحث العلمي و التطور التكنولوجي بحيث تحقق نتائج نافعة و ملموسة
- تطوير طرق ومناهج التعليم والتدريب كمًا ونوعًا، وفي الجوانب التطبيقية خاصة بالشكل الذي يساهم في تطوير البحث والتطوير.

(1) مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 120 ، 121.

- سهولة الوصول إلى المعلومات وعلى نشاطات البحث العلمي و التطور التكنولوجي في العالم، و بشكل واسع الاطلاع ، وذلك من خلال توفير البيئة التحتية والأجهزة والوسائل التي تتيح ذلك.
- توفير القدرات البشرية والفنية والمادية والمالية للقيام بنشاط البحث والتطوير.

إن البيانات المتعلقة بالبحث العلمي تشكل إحدى المؤشرات التي تبين ما إذا كانت دولة ما، مؤهلة للانضمام إلى اقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين هما، النفقات المخصصة للبحث العلمي، وفريق العمل المشتغل في أنشطة البحث العلمي، يمكن حصر أهم العناصر الفرعية المكونة لمؤشر البحث العلمي فيما يلي:

- تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي .
- عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي.
- إجمالي العاملين في البحث العلمي على المستوى الوطني كنسبة للسكان.
- إجمالي الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي .
- المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراع الممنوحة.
- ما يتم إنفاقه على البحث العلمي من طرف رجال الأعمال للفرد[1].

إن الوصول إلى مجتمع معرفي يعتمد على الابتكار، هو الأساس في التحول إلى اقتصاد المعرفة، فالابتكار هو من يحدد تنافسية الدول، مما يؤكد أن مفهوم الثروة في ظل اقتصاد المعرفة قد تحول جذريا ، فالدول صارت تقاس على أساس جودة العلم فيها، والقدرة على استخدام وتطبيق المعرفة، وليس على أساس ما تملكه من موارد طبيعية.

إن امتلاك التكنولوجيا المتقدمة والاستثمار في البحث العلمي لإنتاج المعرفة وتحويلها لمنتجات وخدمات وتسويقها، يمكن الدولة من اكتساب القدرة التنافسية، إذا أن الدول المتفوقة في مجال الابتكار تحقق تقدما في مؤشراتها التنافسية، كما أنها تستطيع بناء اقتصاد ذي تنافسية واستدامة عالية، و من أبرز هذه الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا و المملكة المتحدة واليابان، وغيرها[2].

---

[1].خالد ياسين الشيخ، **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق الثمينة الاقتصادية والاجتماعية**، مذكرة ماجستير التأهيل والتخصص في الريادة والإدارة والإبداع، المعهد العالي المنتمية الإدارية، جامعة دمشق، سوريا، الموسم الجامعي 2015/2016. ص19، 21.

[2].نسرين اللحام، **اقتصاد المعرفة آلية لتحقيق نهضة مصر**، سلسلة تصدر عن وحدات الدراسات المستقبلة بمكتبة الإسكندرية، مصر، 2012، ص 20، 21.

خاتمة الفصل الثالث:

تكتسي الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحالي أشد من أي وقت مضى ؛ حيث أصبحت دول العالم في سباق تسارع للوصول إلى أكبر قدر من المعارف المثمرة التي تضمن الراحة والرفاهية للإنسان و تفوقه على غيره.

وبعد أن أدركت هذه الدول أهمية البحث العلمي و الدور الذي يؤيده في تحقيق التقدم والتنمية ، أعطته الكثير من الاهتمام و وفرت له كل ما يحتاجه من متطلبات المادية أو المعنوية ؛ إذ أن البحث العلمي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد والتطور، كما انه يعد ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في مختلف ميادينها، كما يعد أيضا الميزة البارزة للعصر الحديث في ظل اقتصاد المعرفة ،

فأهمية البحث العلمي تعود إلى أن الدول أدركت أن تفوقها و تطورها يرجع إلى القدرات العلمية والفكرية التي يملكها مواطنيها، ومع أن أنشطة البحث العلمي تحتاج إلى تجهيزات كبيرة معقدة ، وتغطي مجالات علمية مختلفة ، وتتطلب مبالغ مالية الطائلة ؛ إلا أن الدول المدركة لأهمية البحث العلمي ترفض أي تقصير نحوه ؛ لأنها تعتبر البحث العلمي إحدى الدعائم الأساسية لنموها وتطورها .

الفصل الرابع:

تمويل البحث العلمي في الجزائر

مع دراسة حالة: المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي –

مقدمة الفصل:

يعد البحث العلمي احدى الركائز الاساسية لتطور الامم وتقدمها، اذ يعتبر استثمارا مدرا للثروة، لذى خصصت له الدول المتقدمة مبالغ معتبرة في ميزانياتها السنوية، ادراكا منها بالدور الذي يلعبه في حل المشكلات التي تواجه المجتمع و تحسين ظروف الحياة.

في الجزائر، وعلى غرار باقي دول العالم خصصت مبالغ مالية معتبرة لتمويل البحث العلمي، عن طريق ما يتم تخصيصه من اعتمادات مالية لقطاع التعليم العالي الذي يتولى مهمة البحث العلمي اشرافا وتمويلا، حيث يرتبط البحث العلمي بالجامعة في أغلب دول العالم، لما توفره من باحثيين وعلماء في شتى الميادين، بالاضافة إلى أن وظيفة البحث العلمي تعتبر من الوظائف الأساسية للجامعة بالإضافة إلى وظيفة التعليم وخدمة المجتمع.

سنتطرق في هذا الفصل إلى **تمويل البحث العلمي في الجزائر مع دراسة حالة في جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي**، وفي هذا المجال قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، في **المبحث الأول** سنتناول البحث العلمي في الجزائر، (نشأته، هياكله، مؤشراته) في **المبحث الثاني** سنتناول موضوع التمويل الحكومي للبحث العلمي في الجزائر، (تمويل البحث العلمي في إطار البرنامج الخماسي الأول والثاني، ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والميزانية العامة للدولة، ميزانية البحث العلمي وميزانية قطاع التعليم العالي).

في **المبحث الثالث** سنتطرق إلى المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، (التعريف بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، مؤشرات البحث العلمي في جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، البدائل المقترحة لتمويل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية).

المبحث الأول: البحث العلمي في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة البحث العلمي في الجزائر.

الفرع الأول: المرحلة الأولى: (1962، 1971).

لقد كان البحث العلمي غداة الاستقلال مقتصراً على بعض البرامج البحثية الفرنسية في إطار اتفاق التعاون الجزائري الفرنسي سنة 1963، حيث تم في هذا الإطار إنشاء مجلس البحث العلمي CRC، هذا الأخير تم حله سنة 1968 لتخلفه هيئة التعاون العلمي OCS في نفس السنة لغاية حلها سنة 1971[1].

مجلس البحث العلمي CRC:

يُمول هذا المجلس بمساعدات مالية فرنسية، وعليه فإن تسيير الميزانية كان من طرف السلطات الفرنسية، ومع قلة الباحثين الجزائريين بعد الاستقلال، فإن كل المشاريع البحثية كانت تحت وصاية الإدارة الفرنسية، في 13 أفريل 1965 قررت الجزائر المشاركة في ميزانية مجلس البحث العلمي CRC، لوقف الهيمنة الفرنسية على هذا المجلس، حيث تم عقد هيئة عليا للبحث العلمي بالتوازي مع نظيرتها الفرنسية من خلال مرسوم وطني تم داخل وزارة التربية الوطنية، ولكنه ورغم هذا الإجراء من قبل السلطات الجزائرية، إلا أن البحث العلمي بقي مسيراً كليًا من الفرنسيين نظراً لقلة عدد الباحثين الجزائريين وانعدام التأطير الإداري المؤهل وتحكم من بقي من الأجانب في نشاطات مؤسسات البحث العلمي[2].

تتمثل مهام هذا المجلس في الإشراف على الأنشطة البحثية لمعاهد ومراكز البحث العلمي، حيث تخضع هذه الأخيرة لرقابة دورية وتوجيهات وتعليمات عامة من طرف مجلس البحث العلمي (CRC).

هيئة التعاون العلمي (OCS):

في 16 مارس 1968 تم التوقيع على بروتوكول ثاني بين الجزائر وفرنسا نص على إنشاء هيئة التعاون العلمي (OCS) بتمويل مشترك بين الطرفين، وتم السماح بموجب هذا الاتفاق لمسؤولي الهياكل الجامعية بتقديم برامج البحث لهيئة التعاون العلمي، التي أشرفت على تنسيق نشاطات البحث مما سمح

---

[1].سمير سمعي، **اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية: 2014/ 2015، ص 268.

[2].براهيمي وريدة، **الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة باتنة1، الجزائر، السنة الجامعية 2016/ 2017، ص 210.

للباحثين الجزائريين بالاحتكاك مع الباحثين الأجانب في إطار التعاون العلمي واكتساب وتبادل الخبرات والمهارات في مجال البحث العلمي ، عمومًا شهدت هذه المرحلة ركودً للبحث العلمي وذلك لعدة أسباب:

- تفرغ الدولة لبناء مؤسساتها الفتية وتسيير المؤسسات الشاغرة بعد الاستقلال.
- هجرة الباحثين الأجانب غداة الاستقلال مما ترك فراغاً في هياكل البحث مع قلة الكفاءات العلمية الوطنية.
- ارتباط البحث العلمي باحتياجات المستعمر مما يَحُول معه الاستفادة من مؤسسات البحث في تغطية احتياجات ومتطلبات التنمية.
- سيطرة المستعمر على البحث العلمي مع حتمية الاستعانة بمن تبقى من الباحثين الأجانب حتى لا تتوقف هياكل البحث عن نشاطها نهائيا[1].

الفرع الثاني : المرحلة الثانية: (1970، 1982):

كانت الانطلاقة الحقيقية للبحث العلمي في الجزائر مباشرة بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، حيث تم بعث الديوان الوطنية للبحث العلمي (ONRS) والمجلس الوطني للبحث (CNR) سنة 1973، حيث تكلفل الديوان الوطني للبحث العلمي بتنفيذ مشاريع البحث، فيما أُسِندَ للمجلس الوطني للبحث مهمة تحديد توجهات البحث وإعداد المخطط الوطني للبحث حسب ما تقتضيه متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما ميدانياً، فقد قام الديوان الوطني للبحث بتعبئة هيئة التدريس في كل من جامعات الجزائر وهران وقسنطينة، أما المجلس الوطني للبحث فقد فتح الباب لمناقشة محتوى برامج البحث الحساسة في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا، السكن والتربية، والزراعة[2].

1)الديوان الوطني للبحث العلمي: (1973/07/25) (ONRS):

يقع الديوان الوطني للبحث العلمي تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، يرأسه المدير العام فهو الأمر الرئيسي لصرف ميزانيته، وتتبع لهذا الديوان مراكز البحث، يقوم بتنفيذ سياسة ترقية وتوجيه البحث

[1].براهيمي وريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 211.

[2].نسيمة أمال حيفري، **البحث العلمي في الجزائر التحديات والرهانات**، ورقة بحثية مقدمة في إطار أعمال المؤتمر الدولي التاسع ، المنعقد بالجزائر في 18– 19– أوت 2015، ص 04.الموقع: www.jilrc.com تم التصفح يوم2020/04/18 على الساعة 00:09

العلمي المسطر من طرف الحكومة، كما أنه يقوم بتحضير أعمال البحث العلمي وتوجيهها في الجامعات والمعاهد، بالإضافة إلى ضمان الارتباط والتنسيق بين القطاعات المستخدمة من جهة ، و الجامعات والمعاهد ومراكز البحث ، من جهة أخرى، و مراقبة نشاطات البحث العلمي والسهر على سيرها بالشكل الأفضل[1].

خلال هذه الفترة (1970، 1982) تم استحداث ثلاث عشر (13) مركز بحث من طرف ONRS وهي[2]:

- مركز العلوم والتكنولوجيا النووية (1976)/ CSTN.
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي (1975)/ CREA.
- معهد علوم الجو والفيزياء الكونية (1974)/ IMPG.
- مركز البحث في الموارد الحيوية البرية (1974)/ CRBT.
- مركز البحث في الأنثروبولوجيا ما قبل التاريخ وعلوم الأجناس البشرية (1977)/ CRAPE.
- مركز البحث في الهندسة المعمارية والتهيئة العمرانية (1975)/ .CRAU
- مركز البحث حول المناطق الجافة (1974)/ CNRZA.
- مركز البحث في علوم البحار والصيد البحري (1974)/ CROP.
- المركز الوطني للدراسات والأبحاث في التهيئة العمرانية (1976)/ CNERAT.
- مركز الدراسات والأبحاث الفلاحية (1976)/ CERAG.
- مركز التعاون والبحث في البنية التحتية و التجهيز الجامعي (1979)/ CCRIEU.
- مركز الإعلام العلمي والتقني والتحويل التكنولوجي (CISTTT).
- المركز الجامعي للدراسات وتجسيد البحث (CURER).

يعتبر الديوان الوطني للبحث العلمي من أبرز الداعمين لمسيرة البحث العلمي في الجزائر، حيث يرجع له الفضل في استحداث العديد من مراكز البحث في عدة قطاعات، كما مول 109 مستودع بحث داخل الجامعات و62 برنامج بحث خارجها، وقد مست هذه العملية 1400 باحث موزعين إلى:

- 450 باحث في البيولوجيا والطب.

[1].براهيمي وريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 213، 214.

[2].سمير سمعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 269، 270.

- 600 باحث في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا.
- 300 باحث في العلوم الاجتماعية[1].

2) المجلس الوطني للبحث (1973) CNR:

يعتبر المجلس الوطني للبحث هيئة استشارية لكيفيات سير الديوان الوطني للبحث العلمي تحت رآسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، يضم هذا المجلس أعضاء من أجهزة البحث والهيئات السياسية والأجهزة الإدارية والاقتصادية والمالية، كما يضم المستخدمين الرئيسين للبحث.

يهدف المجلس الوطني للبحث إلى ضمان مشاركة القطاعات في بلورة سياسة البحث العلمي ووضع مخططاتها وإبداء الرأي حول كل المسائل ذات الطابع العلمي من المجلس أو الحكومة، ويتم هذا عن طريق إعداد تقارير أثناء انعقاد اجتماعات المجلس، وعليه فإن المجلس الوطني للبحث يعتبر أداة توجيهية ومتابعة لأعمال الديوان الوطني للبحث العلمي (ONRS).

تجدر الإشارة إلى أنه وخلال هذه المرحلة تم إنشاء العديد من الهيئات البحثية مثل:

1. المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني 1982/01/23، CSRCT.
2. المحافظة للطاقات المتجددة 1982/02/02، ONRS.

المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني 23 1982/01 CSRCT

أستحدث المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني بناءًا على المرسوم رقم 82–45 المؤرخ في 23 يناير سنة 1982، والذي يشرف على ضبط الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية الخاصة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتنسيق استخدامها وتقييم إجراءات تنفيذها.

المحافظة للطاقات المتجددة 1982/02/02 ONRS

تم أيضا إنشاء المحافظة للطاقات المتجددة أوكلت لها مهمة تطبيق السياسة الوطنية للبحث العلمي في ميدان الطاقات المتجددة والجديدة، الشيء الذي يبين اهتمام الدولة بقطاع البحث الحساس (الطاقة النووية والطاقات المتجددة)[2].

[1].براهيمي وريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 216، 217.

[2].دليلة خينش، **سياسة البحث في الجزائر الأهداف والنتائج**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 22 جوان 2011، ص 77.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: 1983– 1990:

سنة 1983 تم حل الديوان الوطني للبحث العلمي بموجب القرار رقم 83– 733 المؤرخ في 1983/12/17، ليتم إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني سنة 1983 بموجب المرسوم رقم 84–159 المؤرخ في 1984/07/07، تحت وصاية الوزارة الأولى، مهمتها المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني ودعم الاستقلال التكنولوجي، نجحت هذه المحافظة في تجديد عدد من البرامج الوطنية تميزت بالأولوية في محاولتها التوفيق بين العرض والطلب وتنظيم البحث العلمي في مجال التشريعات القانونية أو إنشاء هياكل بحثية أخرى، بالإضافة إلى إنشائها لواحد وخمسين وحدة بحث تضم 400 مشروع بحث في مختلف المجالات، كما قامت بتشكيل فرق مختلفة للتشاور في إطار تنظيم البحث وتنشيط الدراسات العليا الوطنية واستحداث العديد من المخابر الجامعية.

تم إنشاء المحافظة السامية لبحث العلمي HCR وفق المرسوم رقم 86–72 المؤرخ في 08 أبريل 1986 لتحل محل محافظة الطاقات المتجددة التي تم حلها، أوكلت لهذه المحافظة تطبيق السياسة الوطنية للبحث العلمي بالإضافة إلى تطبيق السياسة الوطنية في مجال الطاقات البديلة، بناءً على قرارات الحكومة وأولوياتها المحددة وفي إطار الميثاق الوطني[1].

الفرع الرابع : المرحلة الرابعة 1990–2002:

عرفت هذه المرحلة عدة وصايات أوكل لها الإشراف على البحث العلمي، ويمكن ذكر هذه الوصايات في مايلي[2]:

– الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا تم إنشاءها في 1990 وحلها سنة 1991 تقع تحت وصاية الوزارة الأولى.

– الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا والبيئة أنشأت في 1991 وتم حلها في 1991 تقع تحت وصاية الوزارة الأولى.

– أمانة الدولة للبحث أنشأت سنة 1991 وتم حلها سنة 1992 تقع تحت وصاية وزارة الجامعات.

---

[1]. دليلة خينش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 78.

[2].وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،**التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر50سنة في خدمة التنمية (2012–1962)**، ص 89.

– أمانة الدولة للبحث أنشأت سنة 1992 وتم حلها سنة 1993 تقع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية.

– الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات والبحث أنشأت سنة 1993 وحللت سنة 1994 تحت وصاية وزارة التربية الوطنية.

– الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي أنشأت سنة 2000 تقع تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

– المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي أنشأت سنة 2008 تقع تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

لقد تولت عدة أجهزة وهيئات مهمة تنشيط البحث العلمي منها: ثلاث مديريات البحث على مستوى وزارة البحث العلمي والتعليم العالي وهي على التوالي، مديرية تنسيق البحث. مديرية ما بعد التدرج والبحث الجامعي، مديرية البحث مابين القطاعات وتثمين البحث، بالإضافة إلى هذا تم إنشاء هيئات لتشاور سنة 1992 وأجهزة الوساطة سنة 1995،والصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 1995، ووكالة تثمين نتائج البحث سنة 1998 وسنحاول شرح هذه الهيئات والأجهزة في ما يلي[1]:

1) هيئات التشاور:

أ. **المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني (1992/01/13):** مهمة هذه المجلس استشارية، حيث يحدد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي، كما يحدد الاختيارات الكبرى للبحث العلمي والتقني، بالإضافة إلى تقييم النشاطات المتخذة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني.

ب. **اللجان القطاعية المشتركة (1992/01/13):** تقوم هذه اللجان القطاعية المشتركة بمساعدة الجهاز الرئيسي في وضع سياسة وطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي المرتبطة بالبرامج الوطنية التي تتكفل بها، كما تهتم هذه اللجان بدراسة وتقييم وإتمام البرامج الوطنية للبحث واقتراح الاعتمادات ووسائل إنجازها.

2) أجهزة الوساطة:

أ. **الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة (1995/01/28):** تتولى هذه الوكالة وضع وإنجاز البرنامج الوطني للبحث في الصحة.

[1].براهيمي وريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 227، 231.

ب. الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (02 يوليو 1995): تتولى هذه الوكالة دعم وتطوير وتثمين نشاطات البحث المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث الموجودة في المؤسسات الجامعية للتعليم والبحث.

3) الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (24 يونيو1995): أنشأ هذا الصندوق بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 95–177 المؤرخ في 24 يونيو1995 الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم 082–302 وهو حساب مخصص لتمويل البرامج الوطنية للبحث العلمي والتقني على أساس ميزانية البرنامج ، حيث يحدد حساب مالي مدمج لمدة ثلاث سنوات متتابعة.

4) هيئة تثمين نتائج البحث (3 مايو 1998): تتولى هذه الوكالة مهمة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتطوير التكنولوجي ، وهذا بتطوير آليات تحويل نتائج البحث والابتكارات نحو القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ،

يجدر الإشارة إلى أنه تعتبر سنة 1998 الانطلاقة الفعلية للبحث العلمي في الجزائر، وهذا بصدور القانون رقم 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الأول (1998– 2002) حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

يهدف هذا القانون إلى رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث، وتثمين نتائج البحث، مع دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

نظم هذا القانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية للبحث، ينقسم كل برنامج إلى ميادين وكل ميدان إلى محاور وكل محور إلى مواضيع، وكل موضوع إلى مشاريع بحث، يقوم بإنجاز كل مشروع بحث فرقة بحث واحدة أو أكثر[1].

لقد سمح تطبيق هذا القانون بتجسيد نتائج جد هامة، كمًا ونوعًا، ومن بين هذه النتائج نذكر ما يلي:

- إعداد وتطبيق 27 برنامج بحث علمي وطني من بين 30 برنامج بحث مخطط له.
- تنصيب 21 لجنة قطاعية وذلك من بين 27 دائرة وزارية كانت معينة حسب البرنامج الخماسي.
- تم اعتماد 639 مخبر بحث علمي.

[1].دليلة خينش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 82.

- إضفاء طابع المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي على 16مركز بحث، كما تم إنشاء وحدتي بحث.
- تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث تهتم هذه الوكالة بتقييم أنشطة البحث العلمي كأداة للرقابة البعدية.
- تم اشراك 12000 أستاذ جامعي باحث ، 1500 باحث دائم من بين المجموع الكلي والمقدر ب 16000 باحث.
- تم إنجاز هياكل قاعدية هامة تشمل ميادين تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتكنولوجيا الفضاء والطاقات المتجددة والزراعة والتغذية والصحة والمجتمع والسكان[1].

الفرع الخامس : المرحلة الخامسة: 2002، 2012:

تميزت هذه الفترة بانطلاق البرنامج الخماسي الثاني (2008، 2012) الذي ساهم في إطلاق أكثر من 100 برنامج بحث، بالإضافة إلى اعتماد 1046 مخبر بحث، مع إحصاء 23819 أستاذًا باحثًا، كما تم إصدار 5877 نشرة علمية و14510 عرض وطني ودولي، وقد شهدت هذه المرحلة إنجاز مرافق وتجهيزات بحث معتبرة، حيث شرع في إنجاز ستة (06) أنواع من هذه المرافق وهي:

- مجمعات مخابر.
- مراكز ووحدات بحث.
- أقطاب الامتياز العلمية تابعة للجامعات.
- المنشآت العلمية المشتركة بين الجامعات.
- الأقطاب التقنية والتجهيزات الكبرى لاسيما في مجالات البحث الفضائي والنووي والتكنولوجيات الحيوية[2].

[1]. دليلة خينش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 84، 85.

[2].كياري فطيمة الزهرة، **البحث العلمي والابتكار في الجامعة الجزائرية – الواقع والإمكانيات** – المجلة الجزائرية المالية العامة، العدد 05، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 49.

الفرع السادس : المرحلة السادسة: (2012 إلى 2019).

تم خلال هذه المرحلة صدور عدة قوانين ساهمت في إعطاء دفع لمنظومة البحث العلمي في الجزائر وهي:

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في فاتح من مارس سنة 2012 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 082– 302 والمعنون بالصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الذي أنشأ في إطار المرسوم التنفيذي رقم 95– 177 المؤرخ في 24 يونيو سنة 1995 والذي تم من خلاله تحديد كيفيات سير هذا الصندوق.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2018 والذي تم من خلاله تحرير مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 082– 302 المتعلق بالصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- القانون رقم 15– 21 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما يهدف إلى ضمان ترقية البحث العلمي بما فيه البحث العلمي الجامعي، وتحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها، كما يهدف إلى ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 مارس سنة 2014 والذي تم من خلاله تنظيم المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مكاتب، وسبق هذا القرار الوزاري، المرسوم التنفيذي رقم 08– 251 المؤرخ في 3 غشت(اوت) 2008 الذي يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها في أربعة مديريات وهي: مديرية برمجة البحث والتقييم والاستشراف، مديرية إدارة وتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مديرية التنمية والمصالح العلمية والتقنية، وأخيراً مديرية التثمين والابتكار والتحويل التكنولوجي.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 4 غشت سنة 2019 المعدل والمتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 غشت سنة 2012 الذي يحدد قائمة التجهيزات المقتناة في السوق المحلية أو المستوردة،

الموجهة لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للمراكز والمؤسسات وغيرها من هيئات البحث المؤهلة والمعتمدة المعفاة من الحقوق والرسوم.

- المرسوم التنفيذي رقم 19– 231 المؤرخ في 13 غشت سنة 2019 الذي يحدد كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 13– 109 المؤرخ في 17 مارس سنة 2013 المحدد لكيفيات إنشاء فرق البحث وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 19– 233 المؤرخ في 13 غشت سنة 2019 والذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء الشبكات الموضوعاتية للبحث.

لاحقًا وبتاريخ 30 مارس 2020 تم إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات بناءًا على القانون رقم 20– 01 المؤرخ في 30 مارس 2020 الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه.

المطلب الثاني: هيكل البحث العلمي في الجزائر

الفرع الاول : مخابر البحث:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 19– 231 المؤرخ في 13 أوت 2019 المحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها ، فإن مخبر البحث كيان بحث يسمح للباحثين الذين يتناولون إشكاليات متقاربة بالتعاون من أجل تنفيذ محور أو أكثر أو موضوع أو أكثر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يُمكن أن يكون المخبر البحثي خاصًا بالمؤسسة أو مختلطًا أو مشتركًا، يتمتع مخبر البحث باستقلالية في التسيير ويخضع للمراقبة المالية البعدية.

يضطلع مخبر البحث العلمي بالمهام الآتية[1]:

- ينفذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المسجلة في مشروع تطوير المؤسسة التي ينشأ بها مخبر البحث.
- إنجاز دراسات وأعمال بحث لها علاقة بهدف مخبر البحث.

[1].**دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها** ، حسب نص المرسوم التنفيذي رقم 19– 231 المؤرخ في 13 أوت 2019 المحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، المديرية العامة للبحث العلمي ولتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، ص 03، 04.

- المشاركة في إعداد برامج البحث في ميدان نشاط مخبر البحث.
- تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج و كذا المنتجات والسلع والخدمات وتطويرها.
- جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدف مخبر البحث ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الإطلاع عليها.
- يمكن للمخبر البحثي تقديم خبرات وأداء خدمات للغير وفقًا للتنظيم المعمول به.
- ترقية نتائج الأبحاث المخبرية ونشرها.

يمكن أن يكون مخبر البحث خاص بالمؤسسة التي نشأ بها، أو مختلطًا، أو مشتركًا، أو مخبر بحث امتياز، ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الأنواع من المخابر البحثية فيما يلي[1]:

1. مخبر بحث خاص بالمؤسسة:

ينشأ هذا النوع من المخابر داخل مؤسسات التعليم العالي (الجامعة، المركز الجامعي، المدرسة العليا) بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي وباقتراح من مسؤول المؤسسة التي سيتبع لها المخبر، مع أخذ رأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية، أو داخل مؤسسات التكوين العالي التابعة لدوائر وزارية أخرى أو داخل مؤسسات عمومية أخرى، بقرار مشترك من الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المعني بناءًا على اقتراح مؤسسة الإلحاق وبعد أخذ رأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية

2. مخبر البحث المختلط:

ينشأ في إطار التعاون لتنفيذ برنامج مشترك بين مؤسستين عموميتين أو أكثر أو/ و مؤسسات اقتصادية ، يتم إنشاء مخبر البحث المختلط بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث والوزير المعني حسب الحالة، وهذا بعد إبرام اتفاقية بين أطراف المخبر المختلط، يُحدد في هذه الاتفاقية حقوق والتزامات الطرفين، خاصة ما تعلق بكيفيات المتابعة والتقييم والتمويل، ويشترط هنا أخذ رأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

3.مخبر البحث المشترك:

ينشأ هذا النوع من المخابر في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي بين مؤسسة عمومية أو اقتصادية وبين مخبر بحث ينتمي لمؤسسة أخرى، يتم إنشاءه بموجب قرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي أو

[1]. دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها ، **مرجع سبق ذكره**، ص 06، 07.

قرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث والوزير المعني حسب الحالة، وهذا بعد إبرام اتفاقية بين أطراف المخبر المشترك، يُحدد في هذه الاتفاقية حقوق والتزامات الطرفين، خاصة ما تعلق بكيفيات المتابعة والتقييم والتمويل، مع اشتراط أخذ رأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

4. مخبر بحث الامتياز:

يتم منح علامة الامتياز لمخبر البحث الخاص بالمؤسسة أو مخبر البحث المختلط أو المشترك، عندما يبلغ مستوى تطور مرضٍ في مجمل نشاطه.

تصدر هذه علامة الامتياز لمخبر البحث بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي، وتمنح من طرف اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بناءًا على اقتراح من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك على أساس جملة من المعايير نذكر منها:

- نوعية أشغال بحث المخبر التي تهتم بانشغالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- نوعية وحجم القدرات العلمية البشرية وأثر نشاطات البحث لفائدة المجتمع.
- توفر الهياكل القاعدية والتجهيزات التي تتطلبها أشغاله.
- نوع التكوين المقدم للطلبة في مجال الدكتوراه والماستر.
- حجم العلاقات مع مؤسسات وهيئات القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

يتم سحب علامة الامتياز من المخبر البحثي عندما لا يستوفي الشروط التي تم على إثرها منحه علامة الامتياز[1].

تمويل مخبر البحث:

يتمتع مخبر البحث باستقلالية في التسيير ويخضع لرقابة البعدية، تأتي إيراداته من مساهمات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بالإضافة إلى اعتمادات التسيير التي يفوضها مسؤول مؤسسة الإلحاق، أو عائدات نشاطات تقديم الخدمات والعقود او البراءات والمنشورات ومساهمات الهيئات الوطنية أو الدولية الهبات والوصايا، ولا يجوز أن تستعمل هذه الموارد المتأتية من هذه النشاطات التعاقدية أو من نشاطات تقديم الخدمات لغرض آخر غير احتياجات مخبر البحث،

[1] دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، **مرجع سبق ذكره ،ص** 8.

أما نفقات المخبر فتشمل نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وفي هذا السياق نجد أن مدير المخبر الخاص والمختلط والمشترك، يُعد الجدول التقديري لإيرادات مخبر البحث ونفقاته ويعرضه على مجلس المخبر ليصادق عليه ليرسل إلى المسؤول المعني حسب الحالة وحسب صنف المخبر للموافقة عليه.

تنفذ الاعتمادات لمخبر البحث حسب الحالة، من طرف عميد الكلية أو مدير معهد الجامعة أو مدير المعهد بالمركز الجامعي أو مدير مؤسسة الإلحاق.

بالنسبة لمخبر الامتياز فإن مديره هو الآمر بالصرف لاعتمادات التسيير المخصصة للمخبر، والذي يتولى التسيير المالي للمخبر بعد تلقيه التفويض بالإمضاء.[1]

- إن المرسوم التنفيذي رقم 244/ 99 المؤرخ في 1999/10/31 والمحدد لقواعد إنشاء مخبر البحوث وسيره وتنظيمه، يفرض سلطة مدير الجامعة باعتباره المسؤول الأول والأساسي في صرف وإدارة مخبر البحث، وهو ما يمثل تهميشاً لمدير المخبر، بشكل يُكرس البيروقراطية في التسيير ويظهر عدم ثقة الوصاية في مدير المخبر ومسيريه، في حين تشير الكثير من الدراسات على ضرورة إعطاء جميع الصلاحيات لمسيري مخبر البحث في التدبير واقتناء المعدات والتجهيزات وكذلك في تسيير ميزانية البحث[2].

في آخر إحصاءات تملك الجزائر 1472 مخبر بحث إلى غاية 2022.

الفرع الثاني: فرق البحث

تعرف فرق البحث على أنها: « وحدة بين شخصين أو أكثر يتفاعلون ويقومون بتنسيق عملهم من أجل إنجاز هدف معين »[3].

كما تعرف على أنها: « مجموعة أفراد يجمعهم الاعتماد على بعضهم بعض والدافع والالتزام المشترك لانجاز هدف متفق عليه »[4].

---

[1] دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، **مرجع سبق ذكره ،ص** 6،9 .

[2]. قاسمي محمد الهادي، **مخابر البحث العلمي مجالاتها وفضاءاتها وأدوارها المعرفية والتطبيقية في تطوير البحث العلمي** – جامعة سطيف –، الجزائر، ص 23، 24.

[3]. ليث سعد الله حسين ، ريم سعد الجميل ، **رأس المال الفكري و تأثيره على أنواع فرق العمل** ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31 ، العدد 93 ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، مارس 2009 ، العراق ، ص 190.

[4]. **نفس المرجع** ، ص 190.

تُشير التعاريف السابقة أن فرق البحث تتكون من شخصين أو أكثر، يتفاعلون مع بعضهم بعض، وينسقون أعمالهم بغية الوصول إلى هدف معين، فأعضاء فرق البحث يجمعهم نفس الدافع ويشتركون في نفس الالتزام وهو إنجاز الهدف المتفق عليه.

حسب المرسوم التنفيذي رقم 13– 109 المؤرخ في 5 جمادى الأول عام 1434 الموافق ل 17 مارس سنة 2013، والذي يحدد كيفيات إنشاء فرقة البحث وسيرها، تُعرف فرق البحث « على أنها الكيان التنظيمي القاعدي لإنجاز مشاريع البحث، تتشكل من ثلاثة باحثين على الأقل، وتعتمد على مستخدمي دعم البحث والهياكل والتجهيزات العلمية التابعة للمؤسسة التي تنشأ بها، وتدعى في صلب النص مؤسسة الإلحاق ».

وعليه فإن فرقة البحث تتكون من مجموعة من الباحثين، بشرط أن لا يقل عددهم عن ثلاثة باحثين، تعتمد على مستخدمي دعم البحث وعلى الهياكل والتجهيزات العلمية التابعة للمؤسسة التي نشأت بها، ويمكن لها أن تستعين بالكفاءات العلمية والتقنية التابعة للقطاعات الأخرى، وتنشأ فرقة البحث في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وفي المؤسسات العمومية الأخرى وفي المؤسسات العمومية الاقتصادية، بقرار من الوزير المكلف بالبحث أو بقرار بين الوزير المكلف بالبحث والسلطة الوصية المعنية بناءًا على اقتراح من مسؤول مؤسسة الإلحاق أو أطراف الاتفاقية بعد أخذ رأي الوكالة الموضوعاتية للبحث العلمي.

تتكفل فرقة البحث بمشاريع البحث المنبثقة عن البرامج الوطني للبحث، ويمكن أن تكون فرقة البحث مختلطة في إطار تنفيذ برنامج مشترك بين مؤسستين أو أكثر، أو فرقة بحث شريكة ننشأ نتيجة اشتراك مؤسسة مع فرقة بحث خاصة تم إنشاؤها في مؤسسة أخرى، كما يمكن أن تكون فرقة البحث خاصة بمؤسسة[1].

تكلف فرقة البحث بما يلي:

- إنجاز مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي لها علاقة بغرضها.
- المساهمة في اكتساب معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم في هذه المعارف وتطويرها.

[1].**المواد 03،02، 04 من المرسوم التنفيذي رقم 13– 109** المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 17 مارس سنة 2013، والذي يحدد كيفيات إنشاء فرقة البحث وسيرها، المنشور في الجريدة الرسمية العدد16 بتاريخ 2013/03/20 ص 09.

- العمل على المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات وطرق الإنتاج وكذلك المنتجات والممتلكات الخدمات، و العمل على ترقية نتائج البحث ونشرها.

تتمتع فرقة البحث باستقلالية في التسيير، وتأتي إيراداتها من مساهمات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي أو اعتمادات التسيير المخصصة من مسؤول مؤسسة الإلحاق، كما يمكن أن تعتمد فرقة البحث على عائدات نشاطات أداء الخدمة والعقود أو الهبات والوصايا أو شهادة البراءة والمنشورات[1].

الفرع الثالث : وحدات البحث:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 99– 257 المؤرخ في 08 شعبان عام 1420 الموافق ل 16 نوفمبر 1999 يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها.

يتم إنشاء وحدات البحث في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وفي الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى، يمكن أن تكون وحدة البحث قطاعية يوكل لها إنجاز نشاطات البحث في ميدان أو عدة ميادين بحث في مؤسسة الإلحاق، أو وحدة بحث مشتركة بين القطاعات يُوكل لها إنجاز نشاطات بحث في ميدان أو عدة ميادين بحث مشتركة بين مؤسستي إلحاق أو أكثر، تتشكل وحدة البحث من ثمانية فرق بحث على الأقل توزع على قسمين:

تنشأ وحدة البحث القطاعية بموجب قرار مشترك بين الوزير الوصي والوزير المكلف بالبحث، وهذا بعد أخذ رأي اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما تنشأ وحدة البحث المشتركة بين القطاعات بموجب قرار مشترك بين الوزير أو الوزراء المعنيين من جهة، والوزير المكلف بالبحث العلمي من جهة أخرى، وهذا بعد أخذ رأي اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه.

يتم تكليف وحدة البحث بإنجاز أعمال البحث، وخصوصًا ما يلي[2]:

- تُنفذ أشغال الدراسات والبحث ذات الصلة بميدان نشاطها المحدد في نص إنشاءها.

---

[1]. **المواد 16،17 من المرسوم التنفيذي رقم 99– 257،مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2].**المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 99 – 257**، المؤرخ في 08 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها.المنشور في الجريدة الرسمية العدد 82، بتاريخ 1999/11/21 ص11.

- تحصيل المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة والتحكم فيها.
- تحسين وتطوير تقنيات ووسائل الإنتاج والمواد والأموال والخدمات والتكفل بتوزيعها على مستواها.
- ترقية نتائج البحث وتنميته ونشره.
- إعداد البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المرتبطة بميدان نشاطها.
- جمع المعلومات العلمية والتقنية التي لها علاقة بميدان نشاطها ومعالجتها وتثمينها والمحافظة عليها وتسهيل الإطلاع عليها.
- وضع شبكات البحث الملائمة.
- تقييم الأشغال التي تقوم بها في مجال البحث بصفة دورية.

تتحصل وحدة البحث على مواردها من المصادر التالية:

- مساهمات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- إعتمادات التسيير التي يقوم بتفويضها مسؤول مؤسسة الإلحاق.
- الإعانات المحتلمة للهيئات الوطنية.
- المداخيل المتأتية من عقود البحث والنشاطات وتقديم الخدمات.
- البراءات والمنشورات.
- التعاون الدولي والهبات والوصايا أو أي موارد أخرى مرتبطة بنشاطها.

توزع إيرادات ونفقات وحدة البحث في شكل دوري تقديري ملحق بجدول مؤسسة الإلحاق، ولا يسمح بتحويل الموارد المالية الخاصة بوحدة البحث لغير ما خصصت له، إلاَّ في الحالات الاستثنائية وبعد موافقة الوزير الوصي والوزير المكلف بالبحث ووزير المالية ، في الجزائر يوجد 12 وحدة للبحث وهم على التوالي:

1. وحدة البحث في الطاقات والمواد المتجددة تلسمانURMER.
2. وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والصحة جامعة وهران 2 GRAS.
3. وحدة البحث في العلوم الاجتماعية جامعة باتنة 1.
4. وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية جامعة سطيف 2.

5. Unité de Recherche Neurosciences cognitives – Orthophonie Phoniatrie (URNOP) – U. Alger 2
6. Unité de recherche Matériaux émergents – U. Sétif 1
7. Unité de Recherche Modélisation et Optimisation des Systèmes – U. Bejaia
8. Unité de recherche Chimie de l'environnement et moléculaire structurale – U. Constantine 1
9. Unité de Recherche Valorisation des ressources naturelles, molécules bioactives et analyses physico–chimiques et biologiquesU. Constantine 1
10. **Unité de Recherche Sciences des Matériaux et Applications – U. Constantine 1**
11. **Unité de Recherche Lithiases Urinaires et Biliaires (URALUB) – U. Mostaganem**
12. **Unité de recherche Matériaux, procédés et environnement – U. Boumerdè**

الفرع الرابع: مراكز البحث:

يمكن تعريف مراكز البحث على أنها: « مؤسسة أو منظمة أو معهد أو جماعة أو مركز، يكون مخصص للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو في علاقة بعدد من القضايا المتنوعة، سواءً بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة، أو بغية خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومة) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة »[1].

كما تعرف المراكز البحثية على أنها تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين، تقوم بدراسة معمقة ومستفيضة بغية تقديم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن من خلالها لصناع القرارات من تعديل أو رسم سياستهم بناءًا على هذه المقترحات في المجالات المختلفة[2].

[1].خالد وليد محمود، **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فعالية أكبر**، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، قطر، 2013، ص 05.

[2].لطيفة عمر البرق، **دور المراكز البحثية في إثراء المعرفة والبحث العلمي دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة سرتا، ليبيا**، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 67 سبتمبر 2020، ص 51.

عمومًا تعرف مراكز البحوث على أنها مراكز تقوم بإجراء البحوث العلمية بناءًا على حاجات المجتمع، بمبادرة ذاتية من هذه المراكز البحثية بهدف إيجاد حلول لمشكلة يعاني منها قطاع معين، أو بناءًا على طلب من قطاع معين بهدف الوصول إلى حلول ووضع مقترحات[1].

هناك أربعة (04) أنواع من المراكز البحثية، وهذه الأنواع هي[2]:

1. **مراكز الأبحاث الحكومية:** ترتبط هذه المراكز البحثية بالدولة إداريًا وماليًا، وتقوم بإعداد بحوث علمية في مختلف المجالات، بناءًا على متطلبات أو احتياجات الحكومة أو صناع القرار، يُصرف تمويلها من ميزانية الدولة.

2. **مراكز الأبحاث شبه الحكومية:** هي مراكز غير ربحية يتم تمويلها من طرف الحكومة أو من طرف مؤسسات داخلية أو منظمات أو مانحون دوليون.

3. **مراكز الأبحاث الخاصة:** تنتمي هذه المراكز لمؤسسات المجتمع المدني غير الربحية وهي مستقلة ماليًا وإداريًا عن الحكومة، يتم تمويلها من عائدات المشاريع البحثية التي تقوم بها لصالح منظمات مانحة أو رجال أعمال أو هيئات داعمة للبحث العلمي أو الوقف المالي.

4. **مراكز أبحاث ذات الطابع الأكاديمي:** هذه المراكز قد تكون تابعة أو خاضعة للجامعات أو للمؤسسات التعليمية، يكون البعض منها مستقلاً، تعتمد هذه المراكز في عملها على أكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي والتحليل المعمق، ويرتكز اهتمامها حول إيجاد تحليل معمق للقضايا الساخنة والسياسات الأكاديمية والعامة وتقديم دراسات استشرافية بعيدة المدى، وقد تُمارس بعض هذه المراكز البحثية العمل التعليمي ويمنح درجات أكاديمية عليا، يُمكن أن تمول هذه المراكز من ميزانية الجامعة أو من مؤسسات عالمية تدعم البحث العلمي، أو من شركات كُبرى أو من رجال أعمال ،

يختلف عدد مراكز البحوث عبر العالم بشكل واضح، فحسب إحصاءات عام 2011، بلغ عدد مراكز البحث في أمريكا الشمالية 1912 مركز بحث (29 %) وفي أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي 722 مركز بحث (11 %)، أما في أوروبا فيقدر عدد مراكز البحوث 1795 مركز بحث (27 %)، وفي آسيا 1198 مركز بحث (18 %)، وفي أفريقيا 550 مركز بحث (8 %).

[1]. لطيفة عمر البرق، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[2].خالد وليد محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 15، 16.

فحين بلغ عدد مراكز البحث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 329 مركز بحث (6 %)، وأخيراً في استراليا 29 مركز بحث (1 %)، بمجموع إجمالي عالمي يقدر بـ 6545 مركز بحث (100 %)[1]

دوليا يتباين عدد مراكز البحث من دولة إلى أخرى، فحسب إحصاءات عام 2011 بلغ عدد مراكز البحوث في بعض الدول كما:

جدول (19) يبين تعداد مراكز البحث في بعض دول العالم لغاية 2011.

الدولة	عدد مراكز البحث	الدولة	عدد مراكز البحث	الدولة	عدد المراكز البحث
الولايات المتحدة أ	1815	روسيا	112	رومانيا	54
الصين	425	اليابان	103	اسرائيل	54
الهند	292	كندا	97	كينيا	53
المملكة المتحدة	286	إيطاليا	90	تايوان	52
ألمانيا	194	السويد	65	بلجيكا	52
فرنسيا	176	هولندا	57	بوليفيا	51
الأرجنتين	137	اسبانيا	55	أوكرانيا	47

المصدر: خالد وليد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 12، 15.

يقوم المدير العام لمركز البحث بإعداد مشروع الميزانية ويعرضه على مجلس المركز البحثي للمداولة عليه، ثم يعرض هذا المشروع على الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المكلف بالمالية ليوافق عليه.

تشمل إيرادات مركز البحث في:

- الإعانات المتحصل عليها من طرف الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية.
- عوائد تقديم الخدمات من طرف مركز البحث.

[1].خالد وليد محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

- إعانات الهيئات الدولية والهبات والوصايا والقروض.
- الفائض المحتمل من ميزانية السنة المالية السابقة.
- كل إيراد آخر يحصل عن طريق نشاطات التي يقوم بها مركز البحث والمرتبط بهدفه، **تشمل نفقات مركز البحث** كل من نفقات التسيير والتجهيز وكل نفقة أخرى ضرورية لتحقيق هدف مركز البحث.

تملك الجزائر 19 مركزاً بحثيًا وهم على التوالي[1]:

1. مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER.
2. مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST.
3. مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة CDTA.
4. مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة CRTI.
5. مركز البحث في التحليل الفيزيوكمياءCRAPC.
6. مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية CRCTDLA.
7. مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير CREAD.
8. مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC.
9. مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة CRSTRA.
10. مركز البحث في البيوتكنولوجياCRBT.
11. مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية.
12. مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة.
13. مركز البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية.
14. مركز البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية.
15. مركز البحث في الفلاحة الرعوية.
16. مركز البحث في البيئة.
17. مركز البحث في الميكانيك.
18. مركز البحث في العلوم الصيدلانية.
19. مركز البحث في تهيئة الإقليم.

[1].**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، الموقع على النت WWW.mesrs.dz.

الفرع الخامس : وكالات البحث:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 11– 398 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق ل 24 نوفمبر سنة 2011 والذي يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها فإنه:

- يمكن تعريف الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لوصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي، يتم تحديد مقر الوكالة واختصاصها بناءًا على المرسوم إنشائها، تكلف الوكالة بتنسيق ومتابعة تنفيذ البرامج الوطنية للبحث في التخصصات العلمية المختلفة، التي تكلف بإنجازها مؤسسات وهياكل البحث.
- **تقوم الوكالة عمومًا ب:**

- إعداد البرنامج السنوي والمتعدد السنوات للوكالة والسهر على تنفيذه.
- إعلان المناقصات بحسب المواضيع المقترحة في إطار برامجها ومتابعتها.
- تمويل مشاريع البحث المقررة من ميزانية برنامجية عن طريق اتفاقيات أو عقود.
- التكفل المادي والمالي للتظاهرات العلمية ذات الطابع الوطني أو الدولي المنظمة في ميادين المتعلقة بنشاطها.
- المشاركة بالاتصال مع الهياكل المعنية في تمويل أعمال تحسين المستوى وتجديد المعارف الضرورية لتحقيق برنامجها.
- إنشاء علاقات تبادل وتعاون وتطويرها مع أي هيئة وطنية كانت أو أجنبية تعمل في الميدان نفسه.
- العمل على نشر نتائج البحوث وتوزيعها وتثمينها.

يتم تسيير الوكالة بمجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس علمي.

يقوم المدير العام للوكالة بإعداد مشروع الميزانية ويعرضه على مجلس توجيه الوكالة للمداولة عليه، ثم يُعرض هذا المشروع (مشروع الميزانية) على الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المكلف بالمالية ليوافقا عليه.

للوكالة ميزانية مقسمة إلى بابين، باب الإيرادات وباب النفقات.

يشمل باب الإيرادات:

- الإعانات المتحصل عليها من طرف الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية.
- عوائد تقديم الخدمات من طرف الوكالة.

- إعانات الهيئات الدولية والهبات والوصايا.
- القروض.
- الفائض المحتمل من ميزانية السنة المالية السابقة.
- كل إيراد آخر يُحصل عن طريق النشاطات التي تقوم بها والمرتبط بهدفها.
- **يشمل باب النفقات** كل من نفقات التسيير والتجهيز، وكل نفقة أخرى ضرورية لتحقيق هدفها[1].

يوجد في الجزائر (06) ستة وكالات للبحث وهي على التوالي[2]:

1. الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطوير التكنولوجي.
2. الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا – الحراش– الجزائر.
3. الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة –وهران.
4. الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية –البليدة.
5. الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الطبيعية والحياة –بجاية.
6. الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية –قسنطينة.

المطلب الثالث: مؤشرات البحث العلمي في الجزائر.

الفرع الأول: مداخلات البحث العلمي في الجزائر.

تتمثل مداخلات البحث العلمي في الجزائر في الموارد البشرية، الموارد المالية.

1) الموارد البشرية:

لقد نصت البرامج الوطنية للبحث بما فيها البرنامج الخماسي الأول (1998– 2002) والبرنامج الخماسي الثاني (2008– 2012)، على الرفع من عدد العاملين في البحث بما يتماشى مع احتياجات هذه البرامج، لقد بلغ عدد العاملين في حقل البحث سنة 1998 ب3257 باحث بما يعادل 116 باحث

[1].**المواد 02–07 و المادة 23، 24 من المرسوم التنفيذي رقم 11– 398** المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق ل 24 نوفمبر سنة 2011 والذي يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها الصادر بالجريدة الرسمية العدد 66 بتاريخ 4 ديسمبر 2011، ، ص 18، 22.

[2].**موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** : WWW.MESRS.DZ.

لكل مليون نسمة، فحين ارتفع عدد الباحثين إلى 8000 باحث سنة 2000، ليبلغ 11319 باحث سنة 2007 بما يقارب 170 باحث لكل مليون نسمة.

استقر عدد الباحثين سنة 2014 عند 29183 باحث (الأساتذة الباحثين، الباحثين الدائمين) أي ما يعادل 265 باحث لكل مليون نسمة، يلاحظ هنا أنه ورغم المجهودات المبذولة للرفع من عدد العالميين في البحث، إلا أن نسبة 265 باحث لكل مليون نسمة تبقى قليلة إذا ما قورنت بالمعدل المحقق في العالم و المتمثل في 1081 باحث لكل مليون نسمة، أو المعدل المحقق في بعض البلدان العربية كتونس (2381 باحث لكل مليون نسمة) أو المغرب (862 باحث لكل مليون نسمة)، ولا مجال لمقارنة هذه النسب بالدول المتقدمة حيث بلغت في كندا 4260 باحث لكل مليون نسمة، فحين بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية 4663 باحث لكل مليون نسمة[1]، والشكل التالي يوضع عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014.

الشكل رقم (03) عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014.

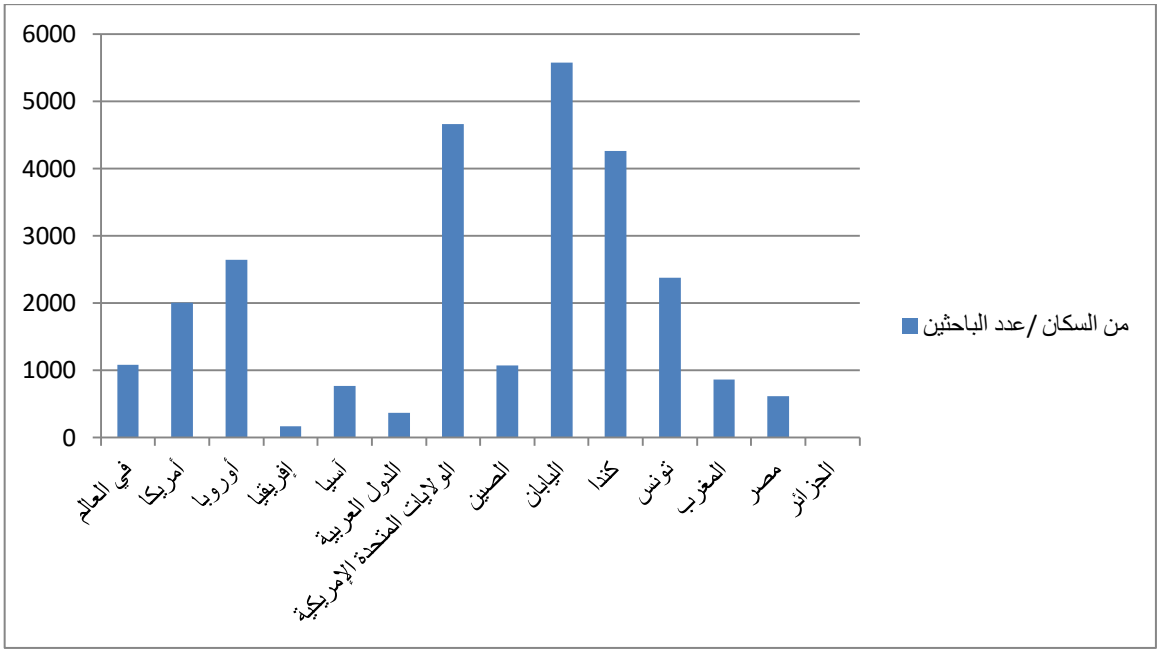

المصدر: لامية حروش، محمد طوالبية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[1].لاميةحروش، محمد طوالبية، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

تعد مخابر البحث العلمي البيئة المناسبة حيث يمكن للأستاذ الباحث من إنجاز بحوثه بالاعتماد على ما توفره هذه المخابر من إمكانيات مادية وبشرية مساعدة، هذا من جهة، كما أن إنشاء مخابر جديدة والتعاقد مع الأساتذة الباحثين يمكن من تعزيز القدرات البشرية للبحث، مما يساهم في الرفع من عدد مشاريع البحوث المنجزة، بالإضافة إلى المساهمة في إشراك العدد الأكبر من الباحثين في عملية البحث العلمي للاستفادة من خبراتهم وقدراتهم المعرفية والعلمية.

لقد ازداد عدد المخابر البحث العلمي في الجزائر بصورة واضحة ومشجعة، وازداد معه عدد الأساتذة الباحثين المنتمين إلى مخابر البحث بمختلف تخصصاتها، فقد بلغ عدد الأساتذة الباحثين المنتميين لمخابر البحث 10181 باحث سنة 2007 منتمين إلى 624 مخبر بحث، ليرتفع هذا العدد ليصل إلى 15011 باحث سنة 2008 ينتمون إلى 646 مخبر بحث، ليرتفع سنة 2011 إلى 22000 باحث ينتمون إلى 887 مخبر بحث، ليستقر عدد الأساتذة الباحثين عند 27584 باحث في سنة 2015، ينتمون إلى 1324 مخبر بحث[1].

أما بالنسبة لمراكز البحث العلمي في الجزائر فإنها تمتلك عدد معتبر من الباحثين بلغ 1857 باحث منتمين إلى 15 مركز بحث إلى غاية سنة 2018، وفيما يلي توزيع عدد الباحثين في مختلف مراكز البحث العلمي في الجزائر لسنة 2018.

[1]. خديجة زياني،نبيل دريس، **مؤشرات تطور البحث العلمي قراءة في واقع وتمويل البحث العلمي في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، جامعة العربي تبسي، المنعقد في 02، 03ماي 2018، ص102.

الجدول رقم (20): عدد الباحثين في مختلف مراكز البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018.

مراكز البحث	عدد الباحثين
مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة.	231
مركز تطوير الطاقات المتجددة.	379
مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة.	210
مركز البحث في تكنولوجيا نصف نواقل للطاقة.	94
مراكز البحث في الإعلام العلمي وتقني.	143
مركز البحث في التحليل الفيزيو كيمياء.	113
مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير.	58
مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة.	95
مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.	45
مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.	84
مركز البحث في البيوتكنولوجيا.	76
مركز الشبكات ونظم المعلومات والاتصالات.	30
المعهد الوطني للبحوث الزراعية في الجزائر.	156
المعهد الوطني للأبحاث الغابية.	90
المركز الوطني للبحث المطبق لمقاومة الزلزال.	53

المصدر: عباس نوال، بوثلجة جمال عبد الناصر، واقع رأس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2000، الجزائر، ص 433.

من الجدول رقم (20) نلاحظ أنه يغلب على مراكز البحث التخصصات العلمية والتقنية والتي تحوز على العدد الأكبر من الباحثين المنتمين إليها، وجاء في المرتبة الأولى مركز تطوير الطاقات المتجددة كأكبر مركز بحث في عدد الباحثين المنتمين لمراكز البحث بعدد 379 باحث، يليه مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة في المرتبة الثانية بعدد 231 باحث، أما في المرتبة الثالثة فجاء مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة بعدد 210 باحث، واحتل المعهد الوطني للبحوث الزراعية في الجزائر المركز الرابع ب 156 باحث، كما احتل المركز الخامس مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني.

2) الموارد المالية:

يعتمد نجاح البحث العلمي في أي دولة على ما يتم تخصيصه من أموال لتمويل نشاطات البحث العلمي، وذلك من أجل القيام بالأبحاث والدراسات وشراء المعدات والتجهيزات اللازمة ودفع أجور الباحثين وغيرها، وعلى هذا الأساس فإنه تقرر في الجزائر، حسب المادة 21 من القانون التوجيهي المتعلق بالبحث العلمي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام من 0.2 % (سنة 1997) إلى 1 % (سنة 2000)[1].

وبحسب بيانات البنك الدولي فإنه تم تخصيص سنة 2001 ما نسبته 0.23 % من إجمالي الناتج المحلي لتمويل البحث العلمي في الجزائر، لترتفع هذه النسبة إلى 0.37 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2002، لتنخفض هذه النسبة إلى 0.20 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2003، و 0.16 % سنة 2004، و 0.07 سنة 2005[2].

لقد بلغت الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي للفترة 1999– 2005 في المتوسط 34266 مليون دينار جزائري، منها 17550 مليون دينار جزائري لتعزيز بيئة البحث ،ومنها 14154

[1].لامية حروش، محمد طوالبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[2].فضيلة بوطرة وآخرون، **الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، السنة 2020، ص 980، 981.

مليون دينار جزائري للتجهيز، و2562 مليون دينار جزائري لإنجاز البرامج الوطنية للبحث ، فحين بلغت الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي للفترة 2008– 2012، 100 مليار دينار[1].

الجدول(21): تطور نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا.

البلد/ السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	–	0.23	0.37	0.20	0.16	0.07	–	–
تونس	0.45	0.53	0.62	0.72	0.99	1.02	–	–
المغرب	–	0.63	0.54	0.65	–	–	0.63	–
مصر	0.19	–	–	–	0.26	0.24	0.25	0.22

المصدر: السعيد بريكة، سمير مسعي، منظومة البحث والتطوير في الجزائر، دراسة تحليلية تاريخية لواقع البحث العلمي في الجزائر، ص 330، 331، الموقع من النت. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/28/29/2/4221

من الجدول رقم (21) نلاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دول شمال إفريقيا متقاربة لم تتجاوز 01 % ، ففي الجزائر أحسن نسبة محققة كانت سنة 2002 (0.37%) للتنخفض هذه النسبة في السنوات اللاحقة لتصل 0.07% كأقل نسبة ، اما في تونس تم تحقيق احسن نسبة في سنة 2005 ب (1.02%) ، فحين لم تتجاوز هذه النسبة في السنوات السابقة نسبة (1%)، كذلك في المغرب فإن هذه النسبة لم تتجاوز 1%، حيث تم تحقيق نسبة 0.65 % كأحسن نسبة سنة 2003، أما في مصر فإن أعلى نسبة محققة هي 0.26% في سنة 2004، مع البقاء النسب المحققة في السنوات الأخرى تحت عتبة 1%.

[1].التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية (1962–2012)، **مرجع سبق ذكره**، ص 101، 112.

إن هذه النسب المحققة والتي لم تتجاوز 1% تبقى دون المعدل المحقق في بعض دول العالم حيث قدرت أعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سويسرا ب5.87%، فحين وصلت هذه النسبة إلى 2.7% في الولايات المتحدة الأمريكية و 3.1% في اليابان و4.8% في إسرائيل، كما بلغ معدل الإنفاق على البحث في الإمارات العربية المتحدة 0.49% وفي الكويت 0.30%، و في العراق 0.03 % ، وفي قطر 0.47%، عموماً يبلغ متوسط الإنفاق في الدول النامية 1% والدول الصناعية 2.3%[1].

الفرع الثاني: مخرجات البحث العلمي في الجزائر.

1. النشر العلمي:

عرف عدد الأوراق العلمية، المنشورة في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة ما بين 2000 وسنة 2011، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (22): مؤشرات حجم النشر العلمي الدولي للفترة 2000 -2011.

المؤشرات	2000- 2003	2004- 2007	2008- 2011
عدد المنشورات	2032	3975	6868
عدد المنشورات سنويا لكل 1000 نسمة.	0.013	0.026	0.046
عدد المنشورات سنويا لكل 1000 باحث.	200	400	686
الحصة العالمية من النشر.	0.04	0.08	0.12

المصدر: هدى بوحنيك وآخرون، واقع الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر المنعقد يومي 02، 03 ماي 2018، بجامعة العربي التبسي، الجزائر، ص 407.

[1]. **تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030**، الصادر سنة 2018 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ص

نلاحظ من الجدول (22) أن عدد المنشورات في الجزائر ارتفع تباعاً، حيث قدر في الفترة 2000– 2003 ب2032 ورقة علمية منشورة، ليرتفع العدد في الفترة 2004– 2007 ليصل 3975، واستقر عدد المنشورات عند 6868 في الفترة 2008– 2011.

كما نلاحظ أن مساهمة الجزائر في المنشورات العالمية (الإنتاج العلمي العالمي) ضئيل جداً، حيث قدر ب0.12% في الفترة 2008– 2011، رغم ارتفاعه تباعاً في الفترات السابقة (0.04 في الفترة 2000– 2003) و (0.08 في الفترة 2004– 2007).

الجدول (23): تطور النشر العلمي في الجزائر من سنة 1996– 2014.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1996	369	2001	559	2006	1808	2011	3567
1997	389	2002	632	2007	2001	2012	4271
1998	424	2003	847	2008	2486	2013	4860
1999	459	2004	1158	2009	3093	2014	4619
2000	511	2005	1294	2010	3155	–	–

المصدر: زموري كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي والتطوير في الجزائر الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، ص 642.

نلاحظ من الجدول (23) أن عدد المنشورات العلمية في الجزائر ارتفع بشكل ملحوظ في الفترة الممتدة من 1996 إلى سنة 2014، حيث بلغ عدد المنشورات في سنة 1996، 369 منشور ليزداد سنة 1997 حيث بلغ 389 منشور، ثم 424 منشور سنة 1998، و459 منشور 1999 و511 منشور سنة 2000، ليتضاعف هذا الرقم ستة أضعاف بعد عشر سنوات وتحديداً في سنة 2010 حيث وصل عدد المنشورات 3155 منشور، ليستقر عدد المنشورات عند 4619 منشور سنة 2014.

تَدُل هذه الزيادة في عدد المنشورات من سنة إلى أخرى على الاهتمام المتزايد بالإنتاج العلمي في الجزائر، وهذا عن طريق الدور الفعال الذي تلعبه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تشجيع الباحثين على النشر العلمي عن طريق الدعم المادي والمعنوي، أو عن طريق اشتراط حيازة الأساتذة الجامعيين على أوراق علمية منشورة ، في مختلف الترقيات في الرتب.

الجدول (24): مؤشرات النشر العلمي حسب المجال العلمي للفترة 2008– 2014.

المجال العلمي	عدد المنشورات العلمية
الزراعة	268
الفلك	95
العلوم البيولوجية	945
كيمياء	1586
علوم الكمبيوتر	393
هندسة	3177
علوم الأرض	708
الرياضيات	974
علوم طبية	451
علوم الحياة	–
علوم فيزيائية	2194
علم النفس	07
علوم اجتماعية	29

المصدر: تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030، الصادر سنة 2018 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مرجع سبق ذكره، ص 431.

نلاحظ من الجدول (24) أن أغلب المنشورات العلمية في الجزائر في المجالات الهندسية والفيزيائية والكيميائية ومجالات علوم الحياة، حيث قدر عدد المنشورات العلمية في مجال الهندسة 3177 منشور علمي لتحتل المركز الأول، يليها مجال العلوم الفيزيائية ب 2194 منشور في المركز الثاني، ثم مجال الكيمياء في المركز الثالث ب 1586 منشور، يليها باقي التخصصات العلمية الأخرى، فيما احتلت المنشورات في المجال العلوم الإنسانية والاجتماعية المراتب الأخيرة، حيث قدر عدد المنشورات العلمية في مجال علم النفس 07 منشورات (المركز 12)، وفي مجال علوم الاجتماعية 29 منشور (المركز 11)، وعليه فان أغلب المنشورات في الجزائر في التخصصات العلمية من هندسة وكيمياء وفيزياء.

2. براءات الاختراع:

« يمكن تعريف براءة الاختراع على أنها صك تصدره الدولة للمخترع الذي يستوفي اختراعه الشروط اللازمة، تمنح له براءة اختراع صحيحة يمكنه بموجبها أن يتمسك بالحماية التي يسبغها القانون على الاختراع »[1].

[1].وفاء بن سيدي إبراهيم، **دور البحث العلمي الأصيل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المنعقد يوم 02،03 ماي 2018،جامعة العربي تبسي بتبسة ، الجزائر، ص 505.

الجدول (25): عدد براءات الاختراع لمؤسسات التعليم العالي ولمراكز البحث العلمي في الجزائر لسنة 2012 و 2018.

سنة 2012 [1]		سنة 2018 [2]	
مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي		مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي	
مؤسسات التعليم العالي	66	مؤسسات التعليم العالي	115
مركز ووحدات البحث	52	مراكز ووحدات البحث	90
مراكز ومعاهد البحث بالخارج	16	مراكز ومعاهد البحث بالخارج	25
/	/	وكالات البحث	07
مجموع براءات الاختراع	134	مجموع براءات الاختراع	237

المصدر: فلاح كريمة، مداح عرايبي الحاج، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية الواقع ومقترحات التطوير، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، ص 222(**معطيات سنة 2012**). و بوثلجة جمال عبد الناصر، عباس نوال، واقع رأس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر – مجلة البشائر الاقتصادية –، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020، الجزائر ص 436(**معطيات سنة 2018**). .

من الجدول (25) نلاحظ:

- ارتفاع عدد براءات الاختراع في الفترة الممتدة بين 2012– 2018، حيث قفز مجموع براءات الاختراع من 134 براءة اختراع سنة 2012 إلى 237 براءة اختراع سنة 2018.
- أغلب براءات الاختراع مسجلة باسم مؤسسات التعليم العالي، حيث تم تسجيل 66 براءة اختراع سنة 2012، ليرتفع هذا الرقم سنة 2018 عند 115 براءة اختراع.
- ارتفاع عدد براءات الاختراع المسجلة باسم مراكز ووحدات البحث من 52 براءة اختراع سنة 2012 إلى 90 براءة اختراع سنة 2018.

- ارتفاع عدد براءات الاختراع في مراكز ومعاهد البحث بالخارج من 16 براءة اختراع سنة 2012 إلى 25 براءة اختراع سنة 2018.
- كما تم تسجيل 07 براءات اختراع سنة 2018 تابعة لوكالات البحث.

المبحث الثاني: التمويل الحكومي للبحث العلمي في الجزائر.

المطلب الأول: تمويل البحث العلمي في إطار البرنامج الخماسي الأول (1998، 2002) والبرنامج الخماسي الثاني (2008، 2012).

الفرع الأول: تمويل البحث العلمي في إطار البرنامج الخماسي الأول (1998، 2002).

حسب المادة 05 من القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الأول حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998– 2002، فإن ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقرها قوانين المالية سنويًا، تجمع كل اعتمادات التسيير والتجهيز المخصصة لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقوم بها مختلف مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي التابعة لمختلف الدوائر الوزارية المعنية، بالإضافة إلى مؤسسات البحث العلمي الأخرى، والاعتمادات الموجهة لتمويل البرامج الوطنية للبحث[1].

يهدف البرنامج الخماسي الأول للفترة الممتدة من 1998 إلى 2002 إلى تحقيق النتائج التالية[2]:

– تنفيذ أو إنجاز 6062 مشروع بحث إلى غاية سنة 2002.

– تعبئة 15915 باحث لتنفيذ برامج البحث الوطنية، من بينهم 11994 يعملون بصفة جزئية، وهذا بحلول سنة 2002.

– تخصيص إعانة تقديرية سنوية للتسيير تقدر ب 54453 مليون دج وإعانة تقديرية سنوية للتجهيز تقدر ب 78608 مليون دج.

---

[1].**القانون رقم 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998** والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998– 2002)، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 62، في 2 جمادى الأولى1419، الموافق ل 24 غشت 1998 ص 04، 05.

[2]. **نفس المرجع** ، ص 43.

– ليبلغ مجموع إعانة الدولة لتمويل البحث العلمي للفترة 98/ 2002 مبلغ 133061 مليون دج.

تقدر إعانة الدولة التقديرية السنوية للتسيير الخاصة بتمويل محيط البحث وبرامج البحث الوطنية للفترة الممتدة من 1998 إلى 2002 ب 54453 مليون دينار جزائري.

الجدول (26): خلاصة إعانة التسيير (بملايين دج)

السنوات / العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع 1998– 2002
محيط البحث بصفة جزئية.	375	2.265	3.067	3.854	4.644	5.425	19.255
محيط البحث بصفة دائمة.	1.378	3.627	4.156	4.654	5.213	5.715	23.365
برامج البحث	100	1.521	1.939	2.462	2.801	3.110	11.833
مجموع إعانة الدولة	1.853	7.413	9.162	10.970	12.658	14.250	54.453
نسبة النمو السنوي	–	%300.05	%23.59	%19.73	%15.39	%12.58	–

المصدر: القانون رقم 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998– 2002)، مرجع سبق ذكره ، ص 47

تقدر إعانة الدولة التقديرية السنوية للتسيير الإضافية والمتعلقة بتمويل محيط البحث وبرامج البحث الوطنية للفترة 1998– 2002 بـ 12397، وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول (27): خلاصة إعانة التسيير الإضافية(بملايين دج)

السنوات / العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع 1998– 2002
محيط البحث بصفة جزئية.	–	1.890	802	787	790	781	5.050
محيط البحث بصفة دائمة.	–	2.249	529	498	559	502	4.337
برامج البحث	–	1.421	418	523	339	309	3.010
المجموع	–	5.560	1.749	1.808	1.688	1.592	12.397

المصدر: القانون رقم 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998– 2002)، مرجع سبق ذكره ، ص 48

من خلال الجدول 26 و 27 نلاحظ:

1) بالنسبة لتمويل محيط البحث بصفة جزئية:

لقد بلغت الإعانة التقديرية السنوية لتمويل محيط البحث بصفة جزئية إلى غاية 2002 مبلغ 19255 مليون دينار جزائري، من بينها مبلغ 375 مليون دينار جزائري لسنة 1996، ليرتفع هذا الرقم إلى 2265 مليون دج سنة 1998، بنسبة نمو 504 % مقارنة بسنة 1996، متبوعًا بارتفاع مستمر، ليصل سنة 2002 لمبلغ 5425 مليون دج، كما أنه تم تخصيص إعانة تقديرية سنوية إضافية لتمويل محيط البحث بصفة جزئية ب 5050 مليون دج إلى غاية سنة 2002 (جدول 27)، من بينها مبلغ 1890 مليون دج لسنة 1998 و 802 مليون دج في سنة 1999، ليستقر مبلغ هذه الإعانة الإضافية عند حدود أقل من 800 مليون دج للسنوات 2000، 2001، 2002.

2) بالنسبة لتمويل محيط البحث بصفة دائمة:

لقد بلغت الإعانة التقديرية السنوية لتمويل محيط البحث بصفة دائمة إلى غاية 2002 مبلغ 23365 مليون دج جزائري، من بينها مبلغ 1378 مليون دج لسنة 1996، ليرتفع هذا المبلغ إلى 3627 مليون دج سنة 1998، بنسبة زيادة 163.21 % مقارنة بسنة 1996، متبوعًا بارتفاع مستمر ليصل سنة 2002 لمبلغ 5715 مليون دج، كما أنه تم تخصيص إعانة تقديرية سنوية إضافية لتمويل محيط البحث بصفة دائمة بـ 4337 مليون دج إلى غاية سنة 2002 **(الجدول 27)**، من بينها مبلغ 2249 مليون دج لسنة 1998 و 529 مليون دج لسنة 1999، وصولاً إلى 502 مليون دج سنة 2002.

3) بالنسبة لتمويل برامج البحث:

يتم تمويل برامج البحث من طرف الصندوق الوطني للبحث الذي يتحصل على مداخيله عن طريق إعانة الدولة والضرائب والهبات والتبرعات، تم إنشاء هذا الصندوق في جانفي 1996 وبدأ العمل في أكتوبر سنة 1996 بعد اعتماده بمبلغ قدر ب 415 مليون دج[1].

من الجدول 26 نلاحظ أن الإعانة التقديرية السنوية لتمويل برامج البحث عن طريق الصندوق الوطني للبحث خلال الفترة 1996– 2002 قدرت ب 11833 مليون دج، من بينها 100 مليون دج سنة 1996، ليرتفع هذا المبلغ سنة 1998 ليصل إلى 1521 مليون دج متبوعًا بارتفاع مستمر ليصل سنة 2002 لمبلغ 31110 مليون دج، كما أنه تم تخصيص إعانة تقديرية سنوية إضافية لتمويل برامج البحث ب 3010 مليون دج إلى غاية سنة 2002 **(الجدول 27)**، من بينها مبلغ 1421 مليون دج سنة 1998، وصولاً إلى مبلغ 309 مليون دج سنة 2002.

4) بالنسبة لمجموع إعانة الدولة للتسيير التقديرية السنوية الخاصة بتمويل محيط البحث بصفة جزئية وبصفة دائمة وتمويل برامج البحث، فإنها بلغت كما أشرنا سابقًا مبلغ 54453 مليون دينار جزائري، من بينها مبلغ 1853 مليون دج لسنة 1996، ليرتفع هذا المبلغ إلى 7413 مليون دج لسنة 1998 بنسبة زيادة 300.05 % مقارنة بسنة 1996، متبوعًا بارتفاع مستمر ليصل مبلغ إعانة الدولة سنة 2002 ل 14250 مليون دج، كما أنه تم تخصيص إعانة تقديرية سنوية إضافية لتمويل محيط

[1].القانون 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الأول حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

البحث وبرامج البحث الوطنية، للفترة (1998– 2002) قدرت ب 12397 مليون دج، من بينها 5560 مليون دج سنة 1998، وصولاً لمبلغ 1592 مليون دج لسنة 2002.

تقدر إعانة الدولة في باب ميزانية التسيير والتجهيز في الفترة 1998 إلى 2002 ب 133061 مليون دينار جزائري والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (28): إعانة الدولة في باب ميزانية التسيير والتجهيز(بملايين دج)

السنوات / العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع 1998– 2002
ميزانية التسيير	1853	7.413	9.162	10.970	12.658	14.250	54.453
ميزانية التسيير (C.P)	600	3.252	11.985	20.239	21.005	22.127	78.608
مجموع إعانة الدولة	2.453	10.665	21.147	31.209	33.663	36.377	133.061

المصدر: القانون رقم 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998– 2002)، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

الجدول (29): حصة المنتوج الداخلي الخام المخصصة سنويًا للبحث العلمي (بملايين دج)

السنوات / العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002
مصاريف التسيير	2.686	9.674	11.486	15.799	15.960	18.073
مصاريف اقتناء التجهيزات	600	3.252	11.985	20.239	21.005	22.127
مجموع المصاريف	3.286	12.926	23.471	34.038	36.965	40.200
المنتوج الداخلي الخام	2.362.800	2.872.400	3.129.500	3.403.800	3.696.500	4.020.000
نسبة المصاريف/ فرع منتوج داخلي خام	% 0.14	%0.45	%0.75	%1.00	%1.00	%1.00

المصدر: القانون رقم 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998– 2002)، مرجع سبق ذكره ، ص 49

من الجدول (28): نلاحظ أن مبلغ الإعانة التقديرية السنوية للدولة لتمويل البحث العلمي خلال البرنامج الخماسي الأول (1998– 2002) بلغ 133061 مليون دج من بينها مبلغ 54453 مليون دج كإعانة تقديرية سنوية في باب ميزانية التسيير، ومبلغ 78608 مليون دج كإعانة تقديرية سنوية في باب ميزانية التجهيز، كما أن مبلغ الإعانة المتوقع لسنة 1998 والمقدر ب 10665 مليون دج يمثل نموًا بنسبة 335 % إذا ما قورن بمبلغ الإعانة المتوقع لسنة 1996 المقدر ب 2453 مليون دج.

تقدر إعانة الدولة بعنوان ميزانية الاستثمار مبلغ 79000 مليون دج والذي يتضمن الترخيص بالمشاريع المتوقعة في البرنامج الخماسي المقبل على شكل دراسات وإنجاز وتجهيز علمي وتقني للهياكل الموجودة أو التي ستنشأ، كما أن قروض التسديد للسنوات الخمس القادمة قدر ب 78608 مليون دج (ميزانية التسيير CP)[1].

[1].القانون رقم 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

من الجدول (29)، بلغ مجموع المصاريف المخصصة لتمويل البحث العلمي بما فيها مصاريف التسيير ومصاريف اقتناء التجهيزات لسنة 1996 مبلغ 3286، والتي تمثل 0.14 % من مجموع المنتوج الداخلي الخام لسنة 1996 والمقدر ب 2362800 مليون دج، فيما بلغت نسبة مجموع المصاريف لسنة 1998 إلى المنتوج الداخلي الخام لنفس السنة نسبة 0.45 %، لترتفع هذه النسبة سنة 1999 لتبلغ 0.75 % لتستقر هذه النسبة عند 1 % سنة 2000 وسنة 2001 وسنة 2002،

غير أنه تبقى نسبة 1 % بعيدة عن الواقع المحقق ميدانيا، حيث بلغت 0.18 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2004[1].

الفرع الثاني: تمويل البحث العلمي في إطار البرنامج الخماسي الثاني (2008– 2012).

جاء القانون 08– 05 والمؤرخ في 23 فيفري 2008 ليعدل ويتمم القانون رقم 98– 11 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998–2002.

يهدف هذا القانون تحقيق جملة من الأهداف في إطار البرنامج الخماسي الثاني 2008– 2012 نذكر منها[2]:

- تحقيق التنمية الفلاحية والغابية وتنمية الصيد البحري وتطوير الهياكل القاعدية من طرق وموانئ ومطارات وسكك حديدية.
- تشجيع البحث في الذاكرة والتاريخ الجزائري وحماية التراث الحضاري والثقافي الوطني.
- تطوير الصناعة والزراعة، وتطوير التشغيل وترقيته، وتطوير وترقية السكن والبناء والعمران.
- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين، وترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطويرها.

عمومًا فإن البرنامج الخماسي الثاني 2008– 2012 جاء لتحقيق تطلعات الدولة في الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية في الجزائر.

---

[1].براهيمي وريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 288.

[2]. المادة 03 من **القانون رقم 08– 05 المؤرخ في 23 فيفري 2008**، المعدل والمتمم للقانون 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998–2012، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 10، بتاريخ 2008/02/27، ص 3، 4.

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الخماسي الثاني 2008– 2012 قامت الدولة بتخصيص اعتمادات مالية معتبرة لتمويل البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ونشاطات المؤسسات والهيئات المعينة بالبحث العلمي، بالإضافة إلى الهياكل القاعدية للبحث العلمي والتجهيزات الكبرى، هذا المجهود المالي من طرف الدولة، والمخصص لتنفيذ البرنامج الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

جاء للوصول إلى:

- تعبئة 32579 باحث، إلى غاية سنة 2012، من بينهم 28079 أستاذ باحث و 4500 باحث دائم.
- انجاز 3732 مشروع بحث إلى غاية 2012، من بينهما 2000 مشروع بحث سنة 2005.

- تمويل محيط البحث بصفة جزئية، بمجموع إعانة يقدر ب 47.051.267.80 دج، وتمويل محيط البحث بصفة دائمة بمجموع إعانة يقدر ب 20.036.960.000 دج، بالإضافة إلى تمويل البرامج الوطنية للبحث بمجموع إعانة يقدر ب 5.598.000.000 دج. **(الجدول 30)**

- تخصيص إعانة تقديرية سنوية من طرف الدولة، لتمويل محيط البحث بصفة جزئية ودائمة وتمويل برامج البحث، (مجموع إعانة الدولة)، بمبلغ يقدر ب 72.686.227.800 دج، منها 8.410.507.800 دج لسنة 2008، و 13.221.072.000 دج لسنة 2009، بنسبة زيادة 57.19 مقارنة بسنة 2008، متبوعًا بارتفاع مستمر في مبلغ إعانة الدولة ليصل في سنة 2012 عند مبلغ 17.895.896.000 دج (الجدول رقم 30).

الجدول (30) : ملخص إعانة تمويل محيط البحث والبرامج الوطنية للبحث (بالدينار).

السنوات/ العناوين	المتوسط 1999– 2005	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع 2008–2012
محيط البحث بصفة جزئية	1.932.000.000	3.841.867.800	7.914.512.000	11.311.296.000	11.765.296.000	12.218.296.000	47.051.267.800
محيط البحث بصفة دائمة	993.000.000	1.568.640.000	3.506.560.000	4.280.240.000	5.003.920.000	5.677.600.000	20.036.960.000
البرامج الوطنية للبحث	427.000.000	3.000.000.000	1.800.000.000	675.000.000	123.000.000	–	5.598.000.000
مجموع إعانة الدولة	3.352.000.000	8.410.507.800	13.221.072.000	16.266.536.000	16.892.216.000	17.895.896.000	72.686.277.800

المصدر: القانون رقم 08– 05 المؤرخ في 23 فيفري 2008، المعدل والمتمم للقانون 98– 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998– 2012، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 10، بتاريخ 2008/02/27، ص 37

يمثل القانون التوجيهي للبحث العلمي والمخطط الخماسي الأول الانطلاقة الحقيقية للبحث العلمي في الجزائر، حيث أصبحت منظومة البحث العلمي في إطار هذا البرنامج، أكثر نجاعة وتناسقًا فيما يخص التوفيق بين الأهداف العلمية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبحث والتطوير، كما أنه وفي إطار البرنامج الخماسي الأول، نجحت الدولة في إدماج الأسرة العلمية في منظومة البحث عن طريق هيكلتها في مخابر ومراكز ووكالات البحث، مع تشجيع عملية تمويل البحث العلمي حسب الأهداف.

جاء القانون التوجيهي للبحث العلمي والمخطط الخماسي الثاني، لإتمام ما بدأ به القانون التوجيهي للبحث العلمي والمخطط الخماسي الأول، حيث تم تعديل المواد المتعلقة بالفترة الخامسة بما يتوافق مع الأهداف الجديدة للبحث العلمي وقائمة البرامج الوطنية للبحث والمجهود المالي في ميدان البحث بالإضافة إلى تعبئة القوى البشرية وإدماجها في منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[1].

[1].زموري كمال، مرداوي كمال، **منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر**، الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، المركز الجامعي بميلة، ص 639.

في مجال تمويل البحث العلمي، خصص القانون التوجيهي للبحث العلمي رقم 98- 11 للفترة 1998- 2002 مبلغ 133 مليار دينار جزائري لتمويل البرامج الوطنية للبحث ب 11833 مليار دج وتعزيز محيط البحث ب41620 مليار دج والاستثمار في الهياكل القاعدية والتجهيزات ب 79 مليار دج.

كما أنه تم التخطيط لرفع حصة المنتوج الداخلي الخام المخصص للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من 0.14 % سنة 1996 إلى 1 % سنة 2000، فحين خصص القانون التوجيهي للبحث العلمي رقم 08- 05 للفترة 2008- 2012 مبلغ 100 مليار دج لتطوير وترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي موزعًا بنسبة 73 % لتمويل محيط البحث والبرامج الوطنية للبحث و 27 % لاستثماراتها،

بالإضافة إلى إعفاء المعدات والتجهيزات التي يحتاجها البحث العلمي والقادمة من السوق المحلي أو الدولي من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة

رغم تخصيص مبالغ مهمة لتمويل البحث العلمي في إطار البرنامج الخماسي الأول والثاني، إلا أن بلوغ نسبة 1 % من الناتج المحلي الخام يبقى هدف بعيد المنال، حيث يُمثل ما تم تخصيصه للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام 0.40 % فقط، وهذا بسبب البيروقراطية من جهة والفارق الكبير بين الطموح وقدرة التسيير اليومية لمنظومة القيادة في مختلف المستويات، حيث أنها عاجزة عن مسايرة الطموحات المعلنة والإمكانيات المتاحة[1].

[1].مولاي أمحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

المطلب الثاني: ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والميزانية العامة الدولة .

الفرع الأول: حصة ميزانية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من الميزانية العامة للدولة

يعتمد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر على التمويل الحكومي في تغطية نفقاته المختلفة، حيث تخصص الدولة اعتمادات مالية سنوية ضمن ميزانياتها السنوية،

والجدول التالي يوضح تطور الاعتمادات المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وحصة هذه الاعتمادات من الميزانية العامة للدولة للسنوات 2010– 2019

جدول (31): حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة لسنوات 2010– 2019. [اعتمادات ميزانية التسيير].

السنوات	ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (دج)	الميزانية العامة للدولة (دج)	نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى الميزانية العامة للدولة %
2010	173.483.802.000	2.837.999.823.000	% 6.11
2011	212.830.565.000	3.434.306.634.000	% 6.19
2012	277.173.918.000	4.608.250.475.000	% 6.01
2013	264.582.513.000	4.335.614.484.000	% 6.10
2014	270.742.002.000	4.714.452.366.000	% 5.74
2015	300.333.642.000	4.972.278.494.000	% 6.04
2016	312.145.998.000	4.807.332.000.000	% 6.49
2017	310.791.629.000	4.591.841.961.000	% 6.76
2018	313.336.878.000	4.584.462.233.000	% 6.83
2019	317.336.878.000	4.954.476.536.000	% 6.40
المجموع	2.752.757.825.000	43.841.015.006.000	% 6.27

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادًا على قوانين المالية للسنوات من 2010 الى 2019.

من الجدول (31) نلاحظ أن حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة لم تتغير بشكل كبير خلال العشرة سنوات من سنة 2010 إلى سنة 2019، حيث قدرت في حدود نسبة 6 % عمومًا، باستثناء وحيد حدث في سنة 2014، حيث بلغت نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى الميزانية العامة للدولة 5.74 %، وهي أقل نسبة مسجلة خلال العشر سنوات الماضية (2010، 2019)، كما أنه تم تسجيل أكبر نسبة خلال نفس الفترة إذ بلغت 6.83 % سنة 2018.

وعمومًا بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال العشر سنوات (2010، 2019) مبلغ 2.752.757.825.000 دج، من المجموع الكلي للميزانية العامة للدولة خلال نفس الفترة والمقدرة ب 43.841.015.006.000 دج، بنسبة مئوية تقدر ب 6.27 %.

الشكل رقم (04): حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة لسنوات 2010- 2019 (اعتمادات ميزانية التسيير).

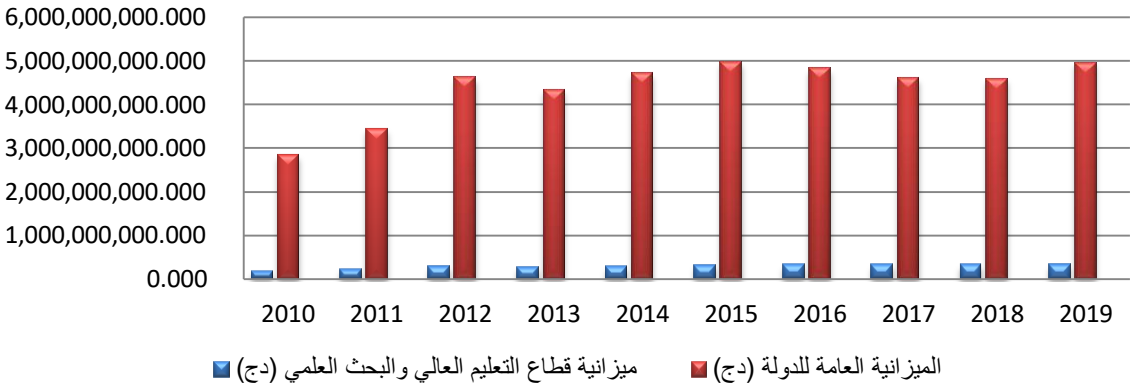

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول (رقم31) الذي يوضح حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة لسنوات 2010– 2019.

وبمزيد من التفصيل، واعتمادا على الشكل (04) فإننا نلاحظ فيما يخص الجانب المتعلق بالميزانية العامة للدولة مايلي:

- ارتفاع اعتمادات ميزانية التسيير لسنوات الدراسة (2010– 2019) بنسب زيادة مختلفة لبعض السنوات، وانخفاض هذه الاعتمادات في سنوات أخرى. فعلى سبيل المثال ارتفعت اعتمادات التسيير للميزانية العامة للدولة لسنة 2011 بنسبة زيادة قدرت ب 121.01 % بمقارنة بسنة 2010، أما في سنة 2012 فتم تسجيل أعلى زيادة في اعتمادات التسيير للميزانية العامة للدولة ، أي بنسبة زيادة 134.18% مقارنة بسنة 2011، فيما تم تسجيل نسب زيادة متقاربة في سنة 2014 بزيادة 108.73 % مقارنة بسنة 2013، وفي سنة 2015 بزيادة 105.46 % مقارنة بسنة 2014، وبنسبة زيادة قدرت ب 108.07 % لسنة 2019، مقارنة بسنة 2018، باقي السنوات (2013، 2016، 2017، 2018)، تم تسجيل انخفاض في مبلغ اعتمادات التسيير للميزانية العامة للدولة ، حيث انخفضت هذه الاعتمادات لسنة 2013 بنسبة 5.92 % مقارنة بسنة 2012، كما انخفضت هذه الاعتمادات أيضا بنسبة 3.32 % لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وبنسبة 4.50 % سنة 2017 مقارنة بنسبة 2016، وبنسبة 0.17 % لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذه السنة أقل نسبة انخفاض مسجلة في اعتمادات التسيير للميزانية العامة للدولة لفترة الدراسة.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فاننا نلاحظ مايلي،

إن اعتمادات التسيير المخصصة لهذا القطاع، ارتفعت في سنوات بنسب زيادة مختلفة وانخفضت في سنوات أخرى، فعلى سبيل المثال ارتفعت اعتمادات ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2011 بنسبة زيادة قدرت ب 122.68 % مقارنة بسنة 2010، أما في سنة 2012، فتم تسجيل أعلى زيادة في اعتمادات التسيير في ميزانية القطاع حيث بلغت نسبة الزيادة ب 130.23 % مقارنة بسنة 2011، فحين تم تسجيل نسبة 110.92 % كنسبة زيادة في سنة 2015 في اعتمادات التسيير المخصصة للقطاع مقارنة بسنة 2014، فيما تم تسجيل نسب زيادة متقاربة في سنة 2014 بزيادة قدرت ب 102.32 % مقارنة بسنة 2013، وبزيادة قدرت ب 103.93 % لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وبنسبة زيادة ب 100.81 % لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وهي أقل نسبة زيادة مسجلة خلال فترة الدراسة، أما في سنة 2019 فتم تسجيل نسبة زيادة في اعتمادات التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تقدر ب 101.27 % مقارنة بسنة 2018.

كذلك فإنه تم تسجيل انخفاض في اعتمادات التسيير للقطاع في سنة 2013 بنسبة 4.55% مقارنة بسنة 2012، وفي سنة 2017 بنسبة 0.44 % مقارنة بسنة 2016، وهذه النسبة أقل نسبة

انخفاض مسجلة في اعتمادات التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال فترة الدراسة.

إن حصة ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة قدرت في حدود نسبة 6 % وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، وهي نسبة مهمة اذا ماتم مقارنتها بما يتم منحه من اعتمادات مالية لقطاعات اخرى كقطاع الدفاع الوطني او قطاع التربية الوطنية او قطاع الداخلية او الصحة ، حيث يحتل قطاع التعليم العالي المراكز المتقدمة في ترتيب حجم الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الاخري ضمن الميزانية العامة للدولة ، فعلى سبيل المثال و خلال السنوات المالية : 2010،2014،2019 احتل قطاع التعليم العالي المركز الخامس في ترتيب حجم الاعتمادات المخصصة لمختلف القطاعات المكونة للميزانية العامة للدولة ، حيث جاء قطاع الدفاع الوطني في المركز الاول ، يليه قطاع التربية في المركز الثاني ، ثم كل من قطاع الداخلية و الصحة في المركز الثالث و الرابع على التوالي (انظر الجدول 32)

جدول (32): ترتيب ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للقطاعات الاخرى ضمن الميزانية العامة للدولة خلال السنوات 2010،2014 ،2019

القطاع / السنة	ميزانية الدفاع الوطني (01)	ميزانية التربية الوطنية (02)	ميزانية الداخلية (03)	ميزانية الصحة (04)	ميزانية التعليم العالي (05)
2010	421.726.569.000	390.566.167.000	387.178.344.000	195.011.838.000	173.483.802.000
2014	955.926.000.000	696.810.413.000	540.708.651.000	365.946.753.000	270.742.002.000
2019	1.230.000.000.000	709.558.540.000	418.409.273.000	398.970.409.000	317.336.878.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادًا على قوانين المالية للسنوات 2010،2014 ،2019

لكن نسبة 6 % هذه ، تبقى نسبة دون المستوى الموصى به من طرف منظمة اليونيسكو « حيث أوصت هذه المنظمة على أن تتراوح الاعتمادات المالية اللازمة لقطاع التعليم بين 14 % إلى 17 % من الميزانية العامة للدولة »[1].

كذلك فإنه ورغم الارتفاع السنوي في الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، إلاَّ أن نسبة هذه الاعتمادات من مجموع الميزانية العامة للدولة، بقيت تتراوح بين 5.74 % و6.83 %، رغم الارتفاع السنوي في عدد الطلبة والأساتذة والموظفين، وما يترتب عنه من أعباء إضافية، هذا ما سوف ينعكس على أداء قطاع التعليم العالي ومردوديته.

[1].بيوكريم، **قياس متغرات تمويل التعليم العالي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 02، أوت 2019، ص 369.

الفرع الثاني: حصة ميزانية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من الناتج الداخلي الخام

الجدول (33) ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى الناتج الداخلي الخام بالجزائر لسنوات 2010- 2011:

السنوات	ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (مليار دج)	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام
2010	173.483.802	[1]11.991.600.000	% 1.44
2011	212.830.565	14.589.000.000	% 1.45
2012	277.173.918	16.209.600.000	% 1.70
2013	264.582.513	16.647.900.000	% 1.59
2014	270.742.002	17.228.600.000	% 1.57
2015	300.333.642	[2]16.712.700.000	% 1.79
2016	312.145.998	17.514.600.000	% 1.78
2017	310.791.629	[3]18.575.800.000	% 1.67
2018	313.336.878	20.259.000.000	% 1.54
2019	317.336.878	[4]20.259.000.000	% 1.56
المجموع	2.752.757.825	169.987.800.000	% 1.62

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادًا على الجدول (31) الذي يوضح حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة لسنوات 2010- 2019، و معطيات مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاءات الجزائر الموقع من النت: www.ons.dz.

[1].**نشرة 2017، رقم 47**، نتائج 2014- 2016، الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر.

[2].**نشرة 2018، رقم 48**، نتائج 2015، 2017، الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر.

[3].نشرة **2021، رقم 49**، نتائج 2016- 2018، الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر.

[4].تم اعتماد نفس مبلغ الناتج الداخلي الخام المحقق سنة 2018، لعدم توفره في موقع الديوان الوطني للإحصاء أو أي مصادر أخرى.

من الجدول رقم (33) الذي يوضح حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من مجموع الناتج الداخلي الخام بالجزائر لسنوات 2010 إلى 2019 نلاحظ:

أن حصة ميزانية قطاع التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام لم تتغير بشكل كبير خلال عشر سنوات من سنة 2010 إلى سنة 2019 حيث قدرت في حدود (1.44% – 1.79 %) فيما تم تسجيل أقل نسبة في سنة 2010 ب 1.44 %، وأعلى نسبة في سنة 2015 ب 1.79 %.

وعمومًا بلغت ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لعشرة سنوات (2010، 2019) مبلغ 2.752.757.825 دج، ما يمثل 1.62 % من المجموع الكلي لحجم الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة.

إن هذه النسب المسجلة، والتي تبين حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من مجموع الناتج الداخلي الخام، تبقى ضعيفة، والتي لم تتعدى 1.79 % في أحسن الأحوال، سنة 2015، الشيء الذي يبين ضعف في تمويل قطاع حساس كقطاع التعليم العالي مما سيؤثر على أداء ومردودية هذا القطاع، ليس في جانب التعليم العالي فقط، بل يتعداه إلى قطاع البحث العلمي، باعتبار وزارة التعليم العالي وصية على البحث العلمي في الجزائر إشرافًا وتمويلاً.

المطلب الثالث: ميزانية البحث العلمي وميزانية قطاع التعليم العالي

الفرع الأول: الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي

جدول رقم(34): الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات2010– 2019.(اعتمادات ميزانية التسيير)

السنة	الوكالات الموضوعاتية أو الوطنية للبحث	مراكز البحث	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	المجموع الاعتمادات المخصصة للبحث
2010	258.840.000	2.518.061.000	101.600.000	2.878.501.000
2011	367.647.000	3.113.803.000	190.854.000	3.672.304.000
2012	230.000.000	4.919.303.000	181.139.000	5.330.442.000
2013	307.666.000	4.946.974.000	233.423.000	5.488.063.000
2014	310.600.000	5.040.345.000	207.913.000	5.558.858.000
2015	407.700.000	5.407.025.000	207.245.000	6.021.970.000
2016	368.558.000	5.341.468.000	203.338.000	5.913.364.000
2017	326.000.000	4.333.000.000	190.604.000	4.849.604.000
2018	308.000.000	4.403.000.000	194.653.000	4.905.653.000
2019	308.000.000	4.403.000.000	194.948.000	4.905.948.000
المجموع	3.193.011.000	44.425.979.000	1.905.717.000	49.524.707.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على المراسيم التنفيذية المتضمنة لتوزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قوانين المالية من سنة 2010 الى 2019.

اعتماداً على المراسم التنفيذية المنشورة في الجريدة الرسمية الجزائرية والمتضمنة لتوزيع الاعتمادات المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في جانب ميزانية التسيير لسنوات (2010– 2019)، قمنا باستخراج جميع الأبواب في الميزانية والتي لها علاقة بتمويل البحث العلمي، وهذه الجوانب أو الأبواب تتمثل في الوكالات الموضوعاتية لبحث ومراكز البحث والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

1) الوكالات الموضوعانية للبحث (الوكالات الوطنية للبحث):

- الوكالة الوطنية من أجل تطور البحث الصحي رقم الباب 36– 03.
- الوكالة الوطنية من أجل تطوير البحث الجامعي رقم الباب 36– 04.
- الوكالة الوطنية لتقويم نتائج الأبحاث والتنمية التكنولوجية رقم الباب 44– 07.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة رقم الباب 36– 03.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم وتكنولوجية رقم الباب 36– 04.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية رقم الباب 36– 08.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة والتغذية رقم الباب 36– 09.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة رقم الباب 36– 10.

2) مراكز البحث:

- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية رقم الباب 44– 02.
- مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجرداء رقم الباب 44– 03.
- مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية رقم الباب 44– 04.
- مركز البحث العلمي والتقني في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية رقم الباب 44– 05.
- مركز البحث العلمي والتقني في التحليل الفيزيائي والكيميائي رقم الباب 44– 06.
- مركز البحث في البيوتكنولوجيا رقم الباب 44– 09.
- مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة رقم الباب 44– 10.
- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني رقم الباب 44– 12.
- مركز تطوير الطاقات المتجددة رقم الباب 44– 13.
- مركز البحث العلمي والتقني للالحام والمراقبة رقم الباب 44– 14.
- مركز البحث في تكنولوجيات نصف النواقل للطاقوية رقم الباب 44– 11.

- مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية رقم الباب 44- 14.
- مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة رقم الباب 44- 15.
- مركز البحث في اللغة والثقافة الامازيغية رقم الباب 44- 16.
- مركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الاجتماعي والثقافي رقم الباب 44- 05.

3. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

تم حساب جميع أبواب الفرع الثاني والمتضمن لاعتمادات التسيير للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي تتولى الإشراف على البحث العلمي في وزارة التعليم العالي الجزائرية.

أبواب الفرع الثاني هي الباب 31، الباب 33، الباب 34، الباب 35، الباب 37، الباب 43.

الفرع الثاني: حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي

جدول رقم (35): حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات 2010- 2019..(اعتمادات ميزانية التسيير)

السنوات	الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي (اعتمادات التسيير)	ميزانية قطاع التعليم العالي (اعتمادات التسيير)	نسبة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي إلى ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
2010	2.878.501.000	173.483.802.000	01.66
2011	3.672.304.000	212.830.565.000	01.72
2012	5.330.442.000	277.173.918.000	01.92
2013	5.488.063.000	264.582.513.000	02.07
2014	5.558.858.000	270.742.002.000	02.05
2015	6.021.970.000	300.333.642.000	02.00
2016	5.913.364.000	312.145.998.000	01.89
2017	4.849.604.000	310.791.629.000	01.56
2018	4.905.653.000	313.336.878.000	01.56
2019	4.905.948.000	317.336.878.000	01.54
المجموع	49.524.707.000	2.752.757.825.000	01.80

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول (34) و الذي يوضح الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات2010- 2019 ، و قوانين المالية للسنوات من 2010 الى 2019.

من الجدول رقم (35) الذي يوضح حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لسنوات 2010 إلى 2019 نلاحظ ما يلي:

إن نسبة الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي من مجموع ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال فترة عشر سنوات (من 2010 إلى 2019) كانت في حدود 1.54% إلى2.07%

حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2013، اذ بلغت حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من مجموع ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ب 2.07% ، فحين تمثل الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي لسنة 2019 ما يقارب 1.54% من مجموع ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لنفس السنة ، وهي اقل نسبة مسجلة

وعموماً تمثل الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي للسنوات من سنة 2010 إلى سنة 2019 مايقارب 1،80% من مجموع اعتمادات التسيير لميزانية قطاع التعليم العالي لنفس الفترة

الشكل رقم (05): حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات 2010-2019 (اعتمادات ميزانية التسيير).

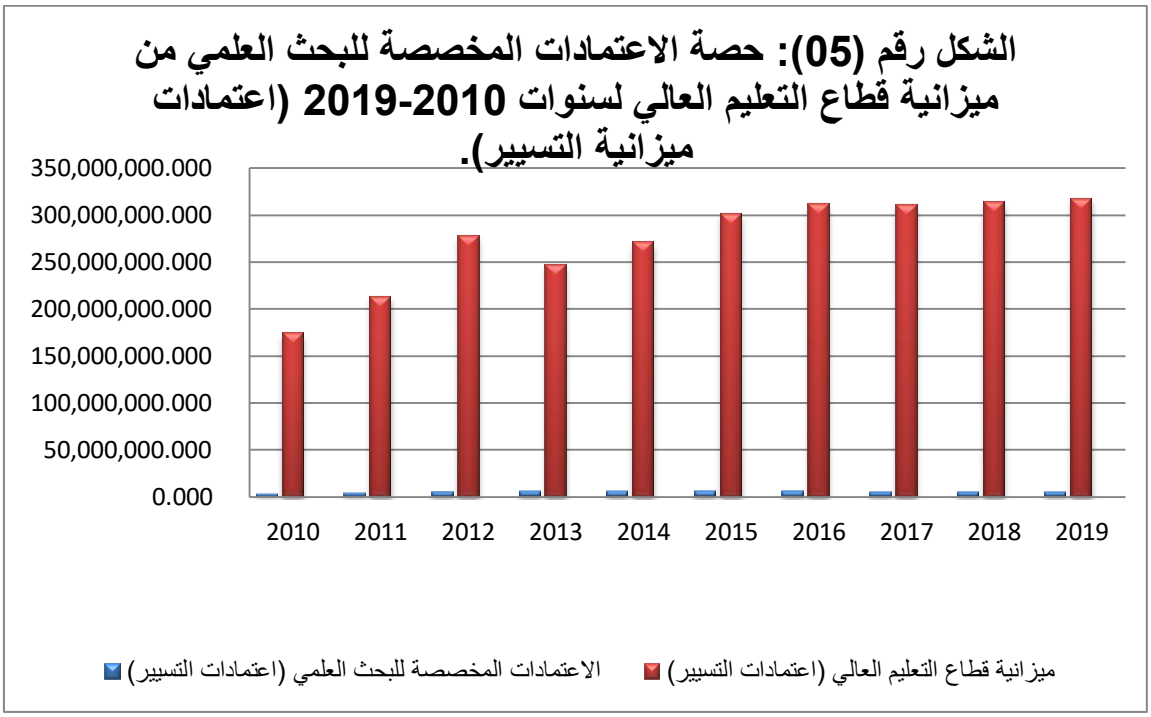

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول (35) الذي يوضح حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات 2010– 2019

وبمزيد من التفصيل واعتمادا على الشكل رقم (05) فإن حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من مجموع ميزانية قطاع التعليم العالي ارتفعت بنسب متقاربة للسنوات : 2010 ،2011 ، 2012 ،2013 ، فحين شهدت الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي انخفاض بسيط في سنة 2014 قدر ب 0.02% مقارنة بسنة 2013 ، نفس الشيء حدث في السنوات : 2015، 2016 ، 2017 ، حيث انخفض ما تم تخصيصه من اعتمادات للبحث العلمي من مجموع ميزانية قطاع التعليم العالي بنسب انخفاض قدرت ب : 0.05% لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014، و 0.11% لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015، و ب0.33% لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ، مع بقاء نسبة ما تم تخصيصه للبحث العلمي من محموع ميزانية القطاع عند نفس المستوى لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ، اي في حدود 1.56 % ، أما في سنة 2019 انخفضت هذه النسبة من جديد لتصل عند حدود 1.54% ، بانخفاض قدر ب0.02% عن سنة 2018.

إن الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي لم تتجاوز نسبة 2.07% في أحسن السنوات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019، فيما بقيت عن حدود 1% في السنوات الأخرى، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بفرنسا التي خصصت 33.4 مليار أورور، أي ما يعادل 311296 مليار دينار جزائري لتمويل أنشطة البحث العلمي، ما يمثل 2.23% من صافي الإنتاج الوطني، فحين أنفقت إسرائيل 30.6% من ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التعليم العالي على تمويل أنشطة البحث العلمي، كما أنفقت الو م أ 280 مليار دولار على البحث العلمي والاتحاد الأوربي 199 مليار دولار واليابان 113 مليار دولار والصين 101 مليار دولار[1].

[1].براهيمي وردة، **مرجع سبق ذكره**، ص 294.

يعود قلة المخصصات الموجهة لتمويل البحث العلمي في الجزائر إلى عدة أسباب:

– عدم التناسب بين الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي و بين ارتفاع نفقات هذا القطاع سنويا نتيجة ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في الجامعة و ما يترتب عليه من نفقات اضافية ، تحول دون منح ما يحتاجه البحث العلمي من اموال ضرورية لتغطية نفقاته

– أغلب الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي تذهب لتغطية أجور الأساتذة والموظفين، أو الإنفاق على قطاع الخدمات الجامعية والديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، أو تذهب كإعانات للجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا،

فمثلا في سنة 2010، بلغت ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 173.483.802.000 دج خصص منها نسبة 43.67% لقطاع الخدمات الجامعية، ونسبة 0.02% لديوان المطبوعات الجامعية ونسبة 52.50% كإعانات للجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا، فيما تم تخصيص ما نسبة 2.12% لنفقات الإدارة المركزية، فحين تم تخصيص ما نسبته 1.66% فقط لتمويل البحث العلمي ، (انظر الشكل 06)

الشكل رقم 06 يوضح توزيع نفقات ميزانية قطاع التعليم العالي لسنة 2010

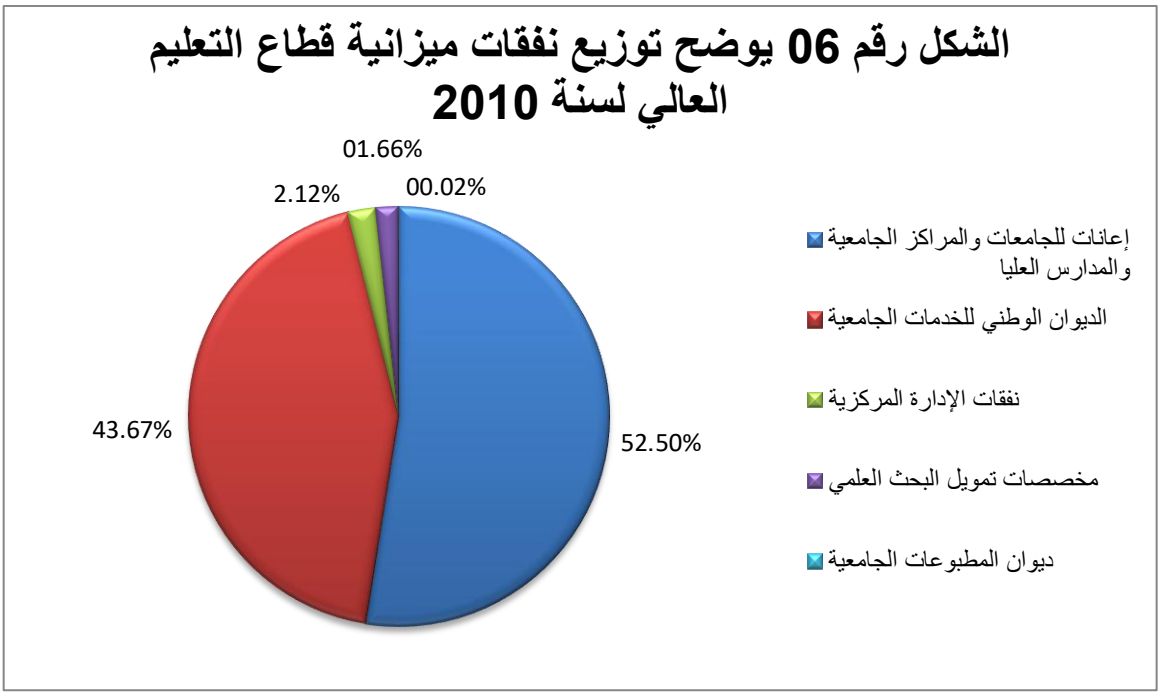

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على المرسوم التنفيذي المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2010

كـذلك فـي سـنة 2019، بلغـت ميزانيـة التسـيير لقطـاع التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي 317336878000دج تم تخصيص منها نسبة 32.13% لقطاع الخدمات الجامعية ونسبة 0.007% لديوان المطبوعات الجامعية ونسبة 65.98% كإعانات للجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا، فيما تم تخصيص نسبة 0.31% لنفقات الإدارة المركزية، فحين تم تخصيص نسبة 1.54% فقط لتمويل البحث العلمي. (انظر الشكل 07)

الشكل رقم 07 يوضح توزيع نفقات ميزانية قطاع التعليم العالي لسنة 2019

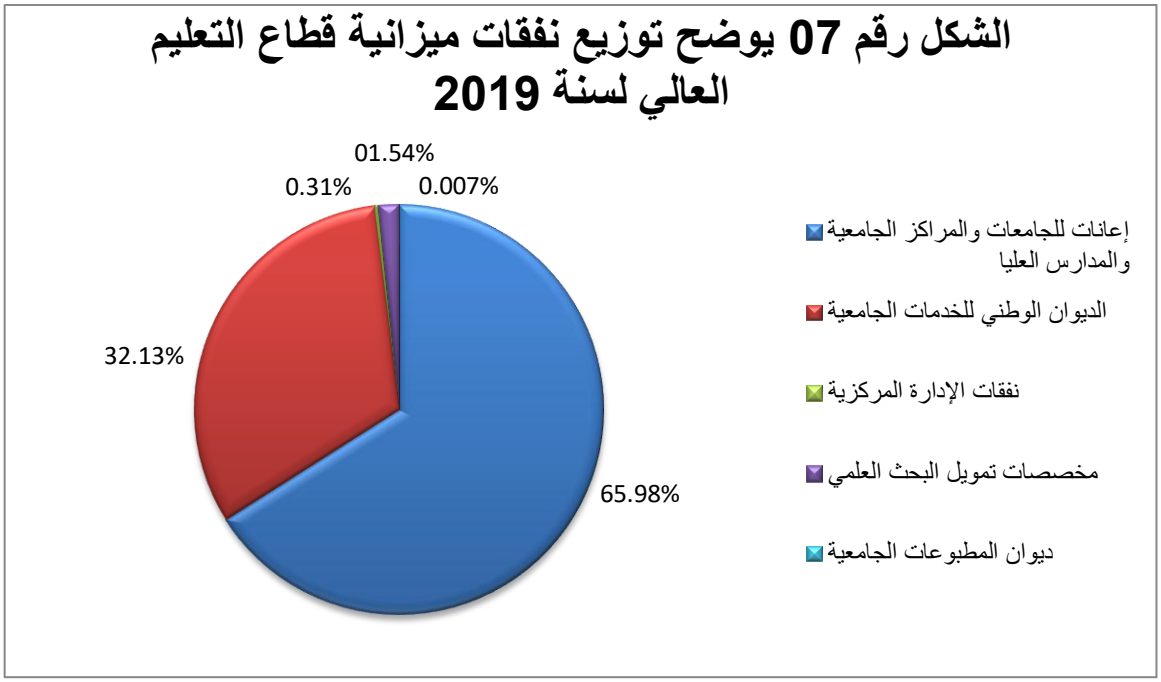

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على المرسوم التنفيذي المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2019

الفرع الثالث: حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام

جدول رقم(36): حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام لسنوات 2010– 2019.

السنوات	الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي (إعتمادات التسيير ملياردج)	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	نسبة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي إلى الناتج الداخلي الخام(%)
2010	2.878.501	11.991.600.000	%0.02
2011	3.672.304	14.589.000.000	%0.02
2012	5.330.442	16.209.600.000	%0.03
2013	5.448.063	16.647.900.000	%0.03
2014	5.558.858	17.228.600.000	%0.03
2015	6،021،970	16.712.700.000	%0.03
2016	5.913.364	17.514.600.000	%0.03
2017	4.849.604	18.575.800.000	%0.02
2018	4.905.653	20.259.000.000	%0.02
2019	4.905.948	20.259.000.000	%0.02
المجموع	49.524.707	169.987.800.000	%0.02

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الجدول (رقم35) الذي يوضح حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات 2010– 2019 ، و الديوان الوطني للاحصاءات (معطيات الناتج الداخلي الخام)

من الجدول رقم (36) نلاحظ ك:

إن نسبة الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي من مجموع الناتج الداخلي الخام لسنوات 2010 إلى 2019 تتروا ح بين 0.02% و 0.03%، حيث سجلت أقل نسبة والمقدرة ب0.02% في السنوات 2010، 2011، 2017، 2018، 2019، فيما تم تسجيل نسبة 0.03 في السنوات المتبقية من فترة الدراسة أي من سنة 2012 إلى سنة 2016، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال نفس الفترة.

وعموما بلغت نسبة الاعتمادات الاجمالية المخصصة للبحث العلمي إلى الناتج الداخلي الخام لسنوات الدراسة من 2010 إلى 2019، نسبة 0.02%

وبمزيد من التفصيل، فإن الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي بلغت 0.02% لسنة 2010 ولسنة 2011 من مجموع الناتج الداخلي الخام ، لترتفع هذه النسبة للسنوات 2012 إلى 2016 ، حيث بلغت الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي نسبة 0.03% من مجموع الناتج الداخلي الخام ، لتعاود هذه النسبة للانخفاض من جديد ، لسنوات 2017، 2018، 2019 ، حيث بلغت الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي نسبة 0.02% من مجموع الناتج الداخلي الخام ، وهي نفس النسبة المسجلة لسنوات 2010، 2011،.

إن نسبة ما يتم تخصصيه للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام، والذي يتروا ح بين 0.02% و 0.03%، يبقى ضعيفاً إذا ما قورن بالمستوى العالمي للإنفاق على البحث العلمي في بعض دول العالم، « حيث تنفق الولايات المتحدة الأمريكية 2.61% من إجمالي دخلها الوطني على أنشطة البحث العلمي، فيما بلغ الأنفاق على البحث العلمي في اليابان 3.39% من إجمالي الدخل القومي، وفرنسا 2.09% من الدخل الوطني، وألمانيا 2.53% من دخلها الوطني وتنفق بريطانيا 2.45% من إجمالي دخلها الوطني على البحث العلمي، فحين تنفق الدول العربية أقل من 1% من إجمالي الدخل الوطني على البحث العلمي »[1].

[1].زموري كمال،مرداوي كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص641.

الفرع الرابع: الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر.

الجدول رقم (37): الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي و الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي من ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي لسنوات 2010، 2019.

السنوات	الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي	الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي من ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي	مجموع الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي	الميزانية العامة للدولة للتسيير	%
2010	20.000.000.000	2.878.501.000	22.878.501.000	2.837.999.823.000	%0.80
2011	20.000.000.000	3.672.304.000	23.672.304.000	3.434.306.634.000	%0.69
2014	15.000.000.000	5.558.858.000	20.558.858.000	4.714.452.366.000	%0.43
2015	05.000.000.000	6.021.970.000	11.021.970.000	4.972.278.494.000	%0.22
2016	02.500.000.000	5.913.364.000	8.413.364.000	4.807.332.000.000	%0.17
2017	02.342.000.000	4.849.604.000	7.191.604.000	4.591.841.961.000	%0.15
2018	20.000.000.000	4.905.653.000	24.905.653.000	4.584.462.233.000	%0.54
المجموع	84.842.000.000	33.800.254.000	118.642.254.000	29.942.673.511.000	%0.39

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم(35) الذي يوضح حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات 2010– 2019 ، و الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي (معطيات الخاصة بالاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي)

لقد استفاد البحث العلمي من مبالغ مهمة من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال فترة الدراسة من سنة 2010 إلى سنة 2019، وتباينت المبالغ المخصصة للبحث من حيث قيمتها من سنة إلى سنة، فيما لم يتم تخصيص أي مبالغ لدعم البحث العلمي في سنوات أخرى (سنة 2012، سنة 2013، سنة 2019)، وبلغ مجموع الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 84.842.000.000 دج، للسنوات الدراسة (2010، 2019)، فيما بلغ أكبر اعتماد مالي موجهة للبحث العلمي مقدم من طرف الصندوق ب 20.000.000.000 دج للسنوات 2010، 2011، 2018، فحين بلغ أقل اعتماد موجه للبحث العلمي من طرف الصندوق ب 2.342.000.000 دج وذلك في سنة 2017.

وإذا تم جمع المبالغ المالية المقدمة للبحث العلمي من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والمبالغ المالية الموجهة للبحث العلمي من ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والمشار له ب: « مجموع الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي » في الجدول أعلاه ومقارنته بمجموع الاعتمادات المالية للتسيير في الميزانية العامة للدولة نستنتج ما يلي:

- أن حصة الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة للتسيير، خلال فترة الدراسة (2010، 2019)، تتراوح بين 0.15 % و 0.80 %، حيث تم تسجيل أعلى حصة من الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي سنة 2010 اي ما يمثل 0.80 % من الميزانية العامة للدولة ، فحين تم تسجيل أقل حصة سنة 2017، حيث تمثل الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي ب 0.15 % من الميزانية العامة للدولة
- يمثل مجموع الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي لسنوات الدراسة (من 2010 إلى 2019) ما يقارب 0.39 % من مجموع الميزانية العامة للدولة للتسيير لنفس الفترة

– إن مجموع الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي تمثل عمومًا أقل من 1% من الميزانية العامة للدولة للتسيير وهي حصة قليلة إذا ما تم مقارنتها بما يتم تخصيصه من مبالغ مالية لدعم البحث العلمي في بعض البلدان الصناعية المتقدمة ، حيث « بلغت ميزانية الإتحاد الأوروبي للبحث العلمي من سنة 2002 إلى 2006 مبلغ 17.5 بليون أورو، وهي تمثل 3.9% من الموازنة الإجمالية للإتحاد الأوروبي في 2001، وفي أقل من عقدين تضاعف تمويل البرامج المشتركة للبحث العلمي ب 3.66

%، فيما بلغت ميزانية الإتحاد الأوروبي المخصصة للبحث العلمي خلال فترة 2007 إلى غاية 2014 حوالي 300 بليون أورو ...

فحين رفعت كوريا الجنوبية ميزانية البحث العلمي إلى ما يقرب من 4% في عام 2010، لتصل ميزانيتها إلى 11.5 مليار ...، أما الصين فبلغت الميزانية المخصصة للبحث العلمي ما يقارب من 136 مليار دولار، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه هذه الميزانية 30 مليار دولار في عام 2005 »[1].

المبحث الثالث: المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.– دراسة حالة–

المطلب الأول:التعريف بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

لقد مرت جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي بخمسة مراحل رئيسية بداية من سنة 1995 إلى غاية سنة 2022.

المرحلة الأولى (1995– 1998).

تعتبر ملحقة المعهد الوطني للتجارة بالوادي النواة الأولى لجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، أنشأت هذه الملحقة بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1995/06/03، وانطلقت الدراسة رسميًا فيها خلال الموسم الجامعي 1995/ 1996، وكان مقرها بثانوية تكسب والتي ضلت لموسمين حتى تم تحويلها سنة 1998 إلى مركز الشهداء، ليدرس بها طلبة شعبة العلوم التجارية في تخصص إدارة أعمال (الموسوم الجامعي 97/ 98)، وتخصص تجارة دولية (الموسم الجامعي 99/ 2000)، وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين خلال الموسم الجامعي 95/ 96، 65 طالب.

[1].خوشي عثمان عبد اللطيف، **واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توظيف التكنولوجيا الصين وماليزيا واليابان نموذجًا**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 30، جامعة بابل، كانون الأول 2016، ص 202.

المرحلة الثانية: (1998– 2001):

تم خلال هذه الفترة إنشاء الملحق الجامعي بالوادي التابع لجامعة محمد خيضر بسكرة، والذي يضم فرع العلوم القانونية والإدارية (الموسم الجامعي 98/ 99) وفرع الأدب العربي (الموسم الجامعي 99/ 2000)، بالإضافة إلى ملحقة معهد التجارة التابع للمعهد الوطني للتجارة بالجزائر العاصمة الذي أنشأ في المرحلة الأولى السابقة الذكر (1995– 1998).

المرحلة الثالثة (2001– 2012):

خلال هذه الفترة تم إنشاء المركز الجامعي بالوادي، وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01/ 277 المؤرخ في 2001/09/18 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06/ 280 المؤرخ في 2006/08/16 والذي تم تحويل بموجبه الملحق الجامعي بالوادي إلى المركز الجامعي بالوادي، ويتكون هذا المركز الجامعي من خمسة (05) معاهد وهي:

معهد العلوم القانونية والإدارية.

معهد الآداب واللغات.

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

معهد العلوم والتكنولوجيا.

معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية.

المرحلة الرابعة (2012– 2015):

تميزت هذه المرحلة بإنشاء جامعة الوادي، وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12/ 243 المؤرخ في 2012/06/04، والذي تم تحويل بموجبه المركز الجامعي بالوادي إلى جامعة الوادي ، وتتكون هذه الجامعة من ستة (06) كليات وهي:

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

كلية الآداب واللغات.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كلية العلوم والتكنولوجيا.

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

كلية علوم الطبيعة والحياة.

المرحلة الخامسة (من 22 جوان 2015 إلى غاية سنة 2022).

خلال هذه المرحلة أصبحت جامعة الوادي تضم سبعة (07) كليات ومعهد واحد (01)، بدلاً من ستة (06) كليات، حيث تم إضافة كلية العلوم الدقيقة، ومعهد العلوم الإسلامية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري لجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

تتكون مديرية جامعة الوادي من أربع (04) نيابات المديرية وهي:

1. نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات، وكذا التكوين العالي في التدرج: وتشمل ثلاث مصالح وهي:

- مصلحة التعليم والتدريب والتقييم.
- مصلحة التكوين المتواصل.
- مصلحة الشهادات والمعدلات.

2. نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج، وتشمل المصالح الثلاث الآتية:

- مصلحة التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص.
- مصلحة التأهيل الجامعي.
- مصلحة متابعة أنشطة البحث وتثمين نتائجه.

3. نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية، وتشمل مصلحتين وهما:

- مصلحة التبادل ما بين الجامعات والتعاون والشراكة.
- مصلحة التنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

4. نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه، وتشمل ثلاث مصالح وهي:

- مصلحة الإحصاء والاستشراف.
- مصلحة التوجيه والإعلام.
- مصلحة متابعة برامج البناء وتجهيز الجامعة.

بالإضافة إلى هذه الأربع (04) نيابات المديرية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي والإداري لجامعة الوادي، نجد مكتب الأمانة العامة، والذي يضم بدوره المديريات الفرعية الآتية:

- المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين.
- المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة.
- المديرية الفرعية للوسائل والصيانة.
- المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية.

بالإضافة إلى هذه المديريات الفرعية يلحق بمكتب الأمانة العامة مكتب التنظيم ومكتب الأمن الداخلي.

الفرع الثالث: معطيات إحصائية عن جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

1) تطور عدد الطلبة بجامعة الوادي:

من الجدول (38) الذي يوضح تطور عدد الطلبة بجامعة الوادي من الموسم الجامعي 96/95 الى الموسم الجامعي 2021/2020 نلاحظ:

لقد تطور عدد الطلبة بجامعة الوادي بشكل متزايد، حيث بلغ عدد الطلبة انطلاقًا من الموسم الجامعي 95/ 96، 65 طالب ليرتفع في الموسم الجامعي 96/ 97 إلى 142 طالب، بنسبة زيادة سنوية 118.46 %، ليصل عدد الطلبة في الموسم الجامعي 2010/ 2011، 14340 طالب بنسبة زيادة 18.29 % عن الموسم الجامعي السابق 2009/ 2010 حيث كان عدد الطلبة يقدر ب 12123 طالب، ليصل عدد الطلبة المسجلين في جامعة الوادي في الموسم الجامعي 2021/ 2022 ب 29.028 طالب بنسبة زيادة 4.79 % عن الموسم الجامعي السابق 2020/ 2021 حيث كان عدد الطلبة يقدر ب 27700 طالب.

عمومًا لقد شهدت جامعة الوادي تزايداً في عدد الطلبة من موسم جامعي إلى آخر، بنسب زيادة سنوية متذبذبة، حيث ترتفع نسبة الزيادة السنوية للطلبة في موسوم جامعي معين وتنخفض في موسم جامعي آخر.

والاستثناء الوحيد كان في الموسم الجامعي 2019/ 2020 حيث انخفض عدد الطلبة المسجلين إلى 26750 طالب، بنسبة انخفاض تقدر ب 2.10 % عن الموسم الجامعي السابق (2018/ 2019) حيث قدر عدد الطلبة فيه ب 27350 طالباً.

الجدول (38) تطور عدد الطلبة بجامعة الوادي من الموسم الجامعي 96/95 الى الموسم الجامعي 2021/2020

الموسم الجامعي	العدد الإجمالي للطلبة	نسبة الزيادة السنوية في عدد الطلبة
96 /95	65	/
97 /96	142	118.46
98 /97	339	138.73
99 /98	615	81.42
2000 /99	922	49.92
2001/2000	1083	17.46
2002 /2001	2586	138.78
2003 /2002	3046	17.79
2004 /2003	3626	19.04
2005 /2004	4761	31.30
2006 /2005	5901	23.94
2007 /2006	7838	32.82
2008 /2007	9660	23.25
2009 /2008	11435	18.37
2010 /2009	12123	6.02
2011 /2010	14340	18.29
2012 /2011	15230	6.21
2013 /2012	16150	6.04
2014 /2013	16179	0.18
2015 /2014	17015	5.17
2016 /2015	20559	20.83
2017 /2016	23455	14.09
2018 /2017	26325	12.24
2019 /2018	27350	3.89
2020 /2019	26750	2.10
2021 /2020	27700	3.55
2022 /2021	29028	4.79

المصدر: النشرة الاحصائية ، مجلة احصائية تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، نيابة مديرية الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، مارس2022، ص 34

بلغ عدد الطلبة المسجلين في جامعة الوادي للفترة الممتدة من الموسم الجامعي 2010/ 2011 إلى 2019/ 2022، ب 203353 طالب، فحين بلغ عدد الطلبة للموسم الجامعي 2019/ 2020، 26750 طالب، بنسبة زيادة قدرت ب 186.54 % مقارنة بعدد الطلبة المسجلين في الموسم الجامعي 2010/ 2011، والمقدر عددهم 14340 طالب.

2) تعداد طلبة التدرج الجدد المسجلين بجامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022.

الجدول (39) : تعداد طلبة التدرج المسجلين الجدد بجامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022.

الميدان	عدد الطلبة المسجلين الجدد		إجمالي المسجلين الجدد
	طور ليسانس	طور الماستر	
علوم وتكنولوجيا	760	1158	1918
علوم المادة	147	112	259
رياضيات وإعلام آلي	315	193	508
علوم الطبيعة والحياة	668	588	1256
علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير	904	984	1888
حقوق وعلوم سياسية	550	555	1105
لغات أجنبية	304	347	651
علوم اجتماعية وإنسانية	860	793	1653
لغة عربية	281	367	648
علوم إسلامية	375	233	608
عدد الطلبة الجدد	5164	5330	10494

المصدر: النشرة الإحصائية ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

لقد بلغ عدد الطلبة الجدد والمسجلين بجامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022، 10494 طالب منهم 5164 طالب في طور ليسانس، ما يمثل 49 % من إجمالي عدد الطلبة الجدد المسجلين، و5330 طالب في طور الماستر، أي ما يمثل 51 % من إجمالي عدد الطلبة الجدد

المسجلين، ويتوزع مجموع الطلبة الجدد المسجلين في الطورين ليسانس والماستر على عشر ميادين (10) في مختلف التخصصات.

3) عدد الطلبة حسب الكليات والمعاهد المسجلين في جامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022.

الجدول (40) عدد الطلبة حسب الكليات والمعاهد المسجلين في جامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022.

الكليات والمعاهد	عدد الطلبة 2021/ 2022	%
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	4804	16.55
كلية الآداب واللغات	3806	13.11
كلية التكنولوجيا	5379	18.53
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	4276	14.73
كلية العلوم الدقيقة	2159	07.43
كلية العلوم الإسلامية	1916	6.60
كلية العلوم الطبيعة والحياة	3713	12.80
كلية الحقوق والعلوم السياسية	2975	10.24
عدد الطلبة الإجمالي	29028	100

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات النشرة الإحصائية ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

لقد بلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين في مختلف الكليات والمعاهد في جامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022،ب 29028 طالب، موزعين على سبع (07) كليات ومعهد واحد (01).

الشكل رقم (08): توزيع الطلبة حسب الكليات والمعاهد بجامعة الوادي للموسم الجامعي 2021/ 2022.

الشكل رقم 08 توزيع الطلبة حسب الكليات و المعاهد بجامعة الوادي للموسم الجامعي 2021/2022

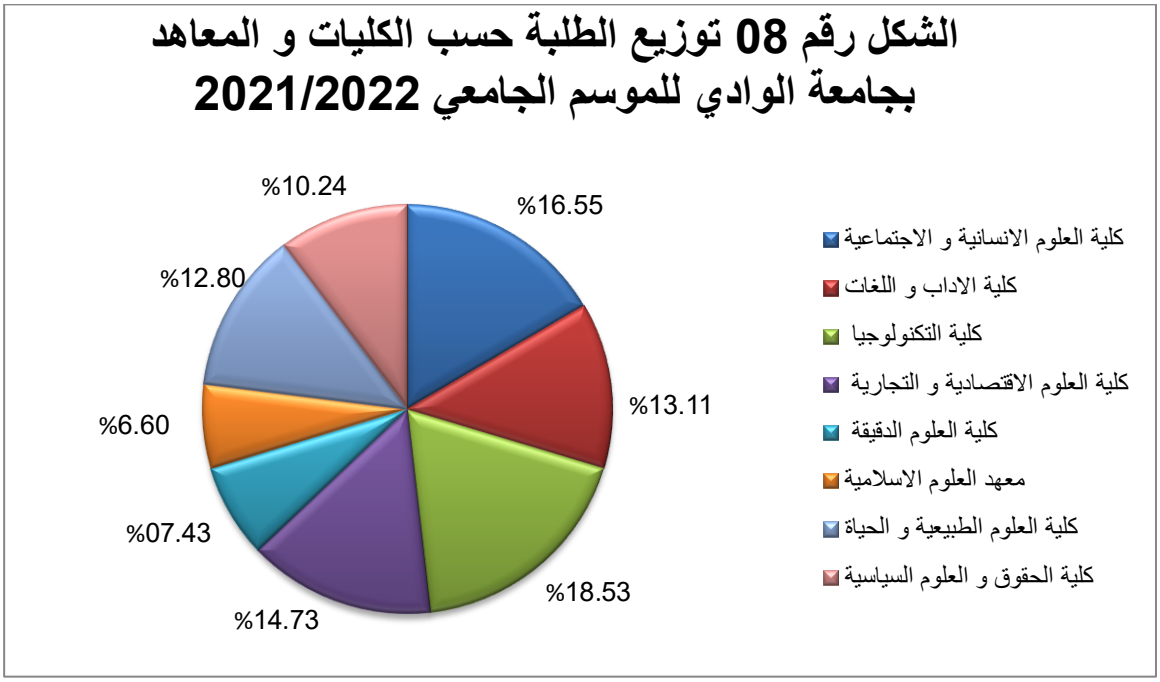

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (40) الذي يوضح عدد الطلبة حسب الكليات والمعاهد المسجلين في جامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022.

نلاحظ أن أغلب الطلبة في جامعة الوادي مسجلين في كلية التكنولوجيا بعدد إجمالي يقدر ب 5379 طالب، أي ما يمثل 18.53 % من عدد الطلبة الإجمالي المسجلين في الجامعة بمختلف كلياتها ومعاهدها والمقدر ب 29028 طالب، وتأتي في المرتبة الثانية بعد كلية التكنولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية حيث يبلغ عدد الطلبة المنتمين إلى هذه الكلية 4804 طالب، أي ما يمثل 16.55 % من إجمالي عدد الطلبة المسجلين في الجامعة بمختلف الكليات والمعاهد، ثم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، في المرتبة الثالثة بمجموع 4276 طالب أي ما يمثل 14.73 % من مجموع الطلبة الإجمالي، ليحتل معهد العلوم الإسلامية المرتبة الثامنة والأخيرة في الترتيب، حيث يمثل مجموع الطلبة المنتمين إلى هذا المعهد ما نسبته 6.60 % من مجموع الكلي للطلبة المسجلين في الجامعة وبعدد إجمالي يقدر ب 1916 طالب.

4. توزيع طلبة الليسانس والماستر (طلبة التدرج) المسجلين في جامعة الوادي للموسم الجامعي 2021/ 2022 على مختلف التخصصات في الجامعة.

الجدول (41) توزيع طلبة الليسانس والماستر (طلبة التدرج) المسجلين في جامعة الوادي للموسم الجامعي 2021/ 2022 على مختلف التخصصات في الجامعة.

الفرع	عدد الطلبة في طور ليسانس	عدد الطلبة في طور الماستر
تكنولوجيا	2621	2629
علوم المادة	542	274
رياضيات وإعلام آلي	854	363
علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير	2119	1971
لغة فرنسية	355	435
لغة انجليزية	622	323
علوم اجتماعية	1740	871
علوم طبيعية وحياة	2086	1577
علوم إنسانية	1123	835
علوم سياسية	53	113
علوم إسلامية	1021	786
آداب ولغة عربية	918	1008
حقوق	1644	1073
عدد الطلبة الإجمالي	15698	12258

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات النشرة الإحصائية ، مرجع سبق ذكره، ص16، ص17

يبلغ عدد الطلبة الإجمالي في طوري الليسانس والماستر 27956 طالب، منهم 15698 طالب في طور الليسانس، أي ما يمثل 54 % من إجمالي عدد الطلبة المسجلين (طلبة التدرج) في جامعة الوادي للموسم الجامعي 2021/ 2022، في حين يمثل عدد الطلبة في الماستر والمقدرين ب 12258 طالب،

ما نسبته 44 % من إجمالي عدد الطلبة المسجلين في التدرج بطوريه الليسانس والماستر للموسم الجامعي 2021/ 2022.

يتوزع مجموع الطلبة المسجلين في الليسانس والماستر في جامعة الوادي، على (13) ثلاثة عشر فرعًا أو تخصصًا في الميادين العلمية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والآداب واللغات والحقوق والعلوم السياسية، وميدان العلوم الإسلامية.

5. عدد الطلبة المتخرجين خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022، وتوزيعهم حسب ميدان التكوين وطور الدراسة.

الجدول (42) عدد الطلبة المتخرجين خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022، وتوزيعهم حسب ميدان التكوين وطور الدراسة.

الميدان	عدد الطلبة المتخرجين		إجمالي عدد الطلبة المتخرجين
	طور ليسانس	طور الماستر	
علوم وتكنولوجيا	948	1089	2073
علوم المادة	113	102	215
رياضيات وإعلام آلي	170	134	304
علوم الطبيعة والحياة	687	881	1568
علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير	613	913	1526
حقوق وعلوم سياسية	417	564	981
لغات أجنبية	265	284	549
علوم اجتماعية وإنسانية	830	838	1668
لغة عربية	215	575	790
علوم إسلامية	257	509	766
المجموع	4551	5889	10440

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات النشرة الإحصائية ، مرجع سبق ذكره، ص19

بلغ إجمالي عدد الطلبة المتخرجين خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022، 10440 طالب، في عشر (10)، ميادين للتكوين، وهذا في طوري الليسانس والماستر، فحين يبلغ عدد الطلبة المتخرجين في طور الليسانس 4551 طالب، ما يمثل 43.60% من المجموع الإجمالي للطلبة المتخرجين في الموسم الجامعي 2021/ 2022 في جامعة الوادي، أما في طور الماستر فيقدر عدد الطلبة المتخرجين لنفس الموسم الجامعي 5889 طالب، أي ما يمثل 56.40% من إجمالي عدد الطلبة المتخرجين في جامعة الوادي.

المطلب الثاني: مؤشرات البحث العلمي في جامعة الوادي.

الفرع الأول: مدخلات البحث العلمي.

سنتطرق في هذا الفرع إلى مداخلات البحث العلمي في جامعة الوادي والمتمثلة في الموارد البشرية ومؤسسات البحث العلمي، فيما سنتناول الموارد المالية في جامعة الوادي في المطلب الثالث بشيء من التفصيل.

1. الموارد البشرية:

إن مؤشر الموارد البشرية يبين حالة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، يشمل المشتغلون أو العاملون في البحث العلمي في الجامعات من أساتذة متفرغين جزئيًا أو كليا للبحث، وطلبة الدكتوراه.

وعليه سوف نتطرق في هذا العنصر إلى الموارد البشرية التي لها علاقة بالبحث العلمي في جامعة الوادي من أساتذة جامعيين وطلبة دكتوراه، والأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه في مشاريع البحث.

1.1. تعداد طلبة الدكتوراه في جامعة الوادي

بلغ عدد طلبة الدكتوراه المسجلين في جامعة الوادي لغاية 2021/ 2022، 931 طالب دكتوراه، بما فيهم 793 طالب دكتوراه ل.م.د (الطور الثالث)، و 138 طالب دكتوراه علوم.

يتوزع المجموع الكلي لطلبة الدكتوراه (931 طالب دكتوراه) على 7 كليات ومعهد واحد، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (43) توزيع طلبة دكتوراه الطور الثالث ودكتوراه علوم على الكليات والمعاهد في جامعة الوادي لغاية الموسم الجامعي 2021/ 2022.

الكلية أو المعهد	عدد طلبة الدكتوراه الطور الثالث	عدد طلبة الدكتوراه علوم	المجموع الكلي
كلية العلوم والتكنولوجيا	89	19	108
كلية العلوم الدقيقة	87	34	121
كلية العلوم الطبيعية والحياة	50	0	50
كلية الآداب واللغات	104	22	126
كلية الحقوق والعلوم السياسية	70	13	83
معهد العلوم الإسلامية	73	27	100
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية	166	18	184
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	154	05	159
المجموع الكلي	793	138	931

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

من الجدول (43) الذي يوضح توزيع طلبة الدكتوراه (الطور الثالث وعلوم) في جامعة الوادي لغاية الموسم الجامعي 2021/ 2022.

نلاحظ أن أغلب الطلبة مسجلين في دكتوراه الطور الثالث ل م د، بمجموع 793 طالب، أي ما يمثل 85.17 % من المجموع الكلي لطلبة الدكتوراه في الطور الثالث ودكتوراه علوم والبالغ عددهم 931 طالب، فيما يمثل طلبة الدكتوراه علوم والبالغ عددهم 931 طالب، ، 14.83 % من المجموع الكلي لطلبة الدكتوراه، ويرجع هذا الفارق في النسب إلى تبني الدولة لنظام ل م د دكتوراه الطور الثالث، وتخليها عن النظام التعليمي الكلاسيكي، الذي يتوج المتخرجين منه بدكتوراه علوم.

نلاحظ أيضا أن أغلب الطلبة المسجلين في الدكتوراه (دكتوراه الطور الثالث، ودكتوراه علوم)، ينتمون إلى كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بمجموع 184 طالب، لتحتل المرتبة الأولى في عدد طلبة الدكتوراه المسجلين فيها، فيما احتلت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المرتبة الثانية في عدد الطلبة المسجلين في هذه الكلية بمجموع طلبة يقدر ب 159 طالب، وجاء في المرتبة الثالثة كلية الآداب واللغات بمجموع طلبة يقدر ب 126 طالب، وفيما يلي ترتيب الكليات والمعاهد في جامعة الوادي حسب عدد الطلبة المسجلين في كل كلية أو معهد. **(الشكل 09)**

1. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية (184 طالب).
2. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (159 طالب).
3. كلية الآداب واللغات (126 طالب).
4. كلية العلوم والتكنولوجيا (108 طالب).
5. كلية العلوم الدقيقة (121 طالب).
6. معهد العلوم الإسلامية (100 طالب).
7. كلية الحقوق والعلوم السياسية (83 طالب).
8. كلية العلوم الطبيعية والحياة (50 طالب).

الشكل رقم 09 توزيع طلبة الدكتوراه (علوم و الطورالثالث) على الكليات و المعاهد بجامعة الوادي لغاية الموسم الجامعي 2021/2022

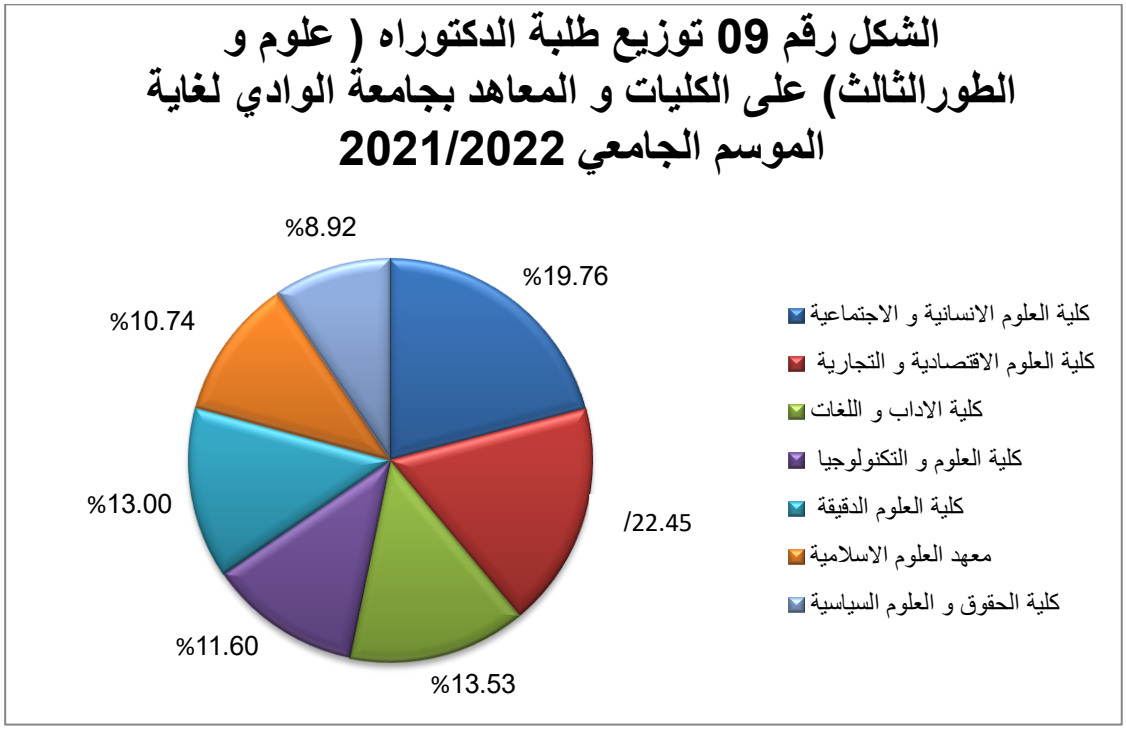

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (43) الذي يوضح توزيع طلبة دكتوراه الطور الثالث ودكتوراه علوم على الكليات والمعاهد في جامعة الوادي لغاية الموسم الجامعي 2021/ 2022.

1.2. تعدد الأساتذة الدائمين في جامعة الوادي

يبلغ عدد الأساتذة الدائمين في جامعة الوداي، 876 أستاذ دائم، موزعين على مختلف الرتب العلمية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (44): عدد الأساتذة الدائمين في جامعة الوادي.

رتب الأساتذة الدائمين	العدد
أستاذ تعليم عالي	140
أستاذ محاضر قسم أ	330
أستاذ محاضر قسم ب	148
أستاذ مساعد قسم أ	216
أستاذ مساعد قسم ب	42
المجموع الكلي	876

المصدر: النشرة إحصائية، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

من الجدول رقم (44) الذي يوضح تعداد الأساتذة الدائمين في جامعة الوادي، نلاحظ أن أغلب الأساتذة ينتمون إلى صنف الأساتذة المحاضرين قسم أ بمجموع 330 أستاذ، ثم يأتي صنف الأساتذة المساعدين قسم أ بمجموع 216 أستاذ، ثم الأساتذة المحاضرين قسم ب بمجموع 148 أستاذ، ويليه أساتذة التعليم العالي بمجموع 140 أستاذ، ليأتي في الرتبة الأخيرة الأساتذة المساعدين قسم ب، بمجموع 42 أستاذ.

1.3. تعداد الأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه الباحثين في مشاريع البحث الجامعي.

الجدول (45) توزيع الأساتذة الباحثين حسب مختلف الرتب العلمية، وطلبة الدكتوراه على مشاريع البحث الجامعي.

السنة	عدد مشاريع البحث الجامعي	أستاذ تعليم عالي	أستاذ محاضر – أ –	أستاذ محاضر – ب –	أستاذ مساعد – أ –	أستاذ مساعد – ب –	طلبة الدكتوراه
2018	51	07	50	11	23	04	79
2019	31	09	39	09	23	01	59
2020	28	07	25	04	11	02	47
2021	25	01	29	14	18	03	44
2022	53	07	70	17	17	00	130
المجموع	188	31	213	55	92	10	359

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

تملك جامعة الوادي عدد معتبر من مشاريع البحث قدر إلى غاية عام 2022 ب 188 مشروع بحث منها 82 مشروع بحث للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019 (51 مشروع بحث سنة 2018 و 31 مشروع بحث سنة 2019)، فيما ينتظر الشروع في إنجاز 130 مشروع بحث في سنة 2023، ليبلغ عدد مشاريع البحث إلى غاية سنة 2023، 318 مشروع بحث جامعي PRFU.

يقوم بإنجاز مشاريع البحث عدد معتبر من الأساتذة الباحثين بمختلف رتبهم العلمية، بمجموع 401 أستاذ باحث، منهم 31 أستاذ باحث برتبة أستاذ تعليم عالي بروفيسور، و 268 أستاذ محاضر أ و ب و 102 أستاذ مساعد فيما يقدر عدد الأساتذة الباحثين المنتمين لمشاريع البحث للفترة الممتدة من سنة

2010 إلى سنة 2019 ب 176 أستاذ باحث، منهم 16 أستاذ باحث برتبة أستاذ تعليم عالي و 109 أستاذ باحث برتبة أستاذ محاضر أ و ب، و 51 أستاذ باحث برتبة أستاذ مساعد أ و ب.

كما تضم مشاريع البحث الجامعي عدد معتبر من طلبة الدكتوراه قدر عددهم إلى غاية سنة 2022 ب 359 طالب دكتوراه، منهم 138 طالب دكتوراه للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019.

تحوز جامعة الوادي بالإضافة إلى مشاريع البحث الجامعي PRFU المقدر ب 318 مشروع بحث على مشروعين (02) ضمن مشروع PNR، وثلاث (03) مشاريع ذات مدى اجتماعي واقتصادي، ليصل تعداد الموارد البشرية العاملة في البحث العلمي ب 600 أستاذ.

2.مؤسسات البحث العلمي:

تقوم مؤسسات البحث العلمي بالإشراف على تنفيذ مشاريع البحث العلمي المسطرة من قبل الدولة أو مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات.

وتتنوع مؤسسات البحث العلمي في الجزائر، حيث نجد مخابر البحث، ووحدات البحث ومراكز البحث ووكالات البحث، تقوم جميعها بتجسيد خطة الدولة في مجال البحث العلمي، عن طريق إشرافها وتمويلها لمختلف المشاريع البحثية في مختلف المجالات.

بالنسبة لجامعة الوادي فإنها على غرار باقي جامعات الوطن تملك مؤسسات بحث علمي متنوعة نذكرها في النقاط التالية:

2.1. مخابر البحث:

تَعُدُ جامعة الوادي 24 مخبر بحث، موزعة على عشرة مخابر بحث في العلوم التكنولوجية، و14 مخبر بحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية،

تم انشاء 11 مخبر بحث في الفترة الممتدة من سنة 2010– 2019، موزعة كاتالي:

الجدول(46) توزيع مخابر البحث على الكليات و المعاهد في جامعة حمة لخضر بالوادي

رقم	الإنشاء	إسم المخبر بالعربية	الكلية	الفرق
.1	2009	مخبر الموارد الصحراوية تثمينها و تكنوليجيتها	كلية علـوم الدقيقـة	4
.2	2013	مخبر استغلال و تثمين المصادر الطاقوية الصحراوية	كلية علـوم الدقيقـة	4
.3	2013	مخبر نظرية المؤثرات والمعادلات التفاضلية الجزئية اساسيات و تطبيقات	كلية علـوم الدقيقـة	4
.4	2015	مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية	المعهد الإسلامي	4
.5	2015	مخبر علم النفس العصبي المعرفي والاجتماعي	كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية	4
.6	2015	مخبر الدرسات الفقهية و القضائية	المعهد الإسلامي	4
.7	2015	مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية	العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير	4
.8	2015	مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر	كلية الحقوق و العلوم السياسية	4
.9	2017	مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ،	العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	4
.10	2018	مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده	كلية الأداب و اللغات	4
11	2018	مخبر التكامل المعرفي	كلية الأدب واللغات	4
12	2018	الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والافريقية	العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير	4
13	2020	مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع	كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية	4
.14	2020	التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري	كلية الحقوق والعلوم السياسية	4
.15	2020	إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة	العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير	4
16	2020	مخبر البيولوجيا، المحيط والصحة	كلية علوم الطبيعة والحياة	4
.17	2020	التنوع البيولوجي وتطبيقات البيوتكنولوجيا في المجال الزراعي	كلية علوم الطبيعة والحياة	4
.18	2020	مخبر بحث التاريخ الاقتصاديوالاجتماعي للجزائر	كلية العلوم الإجتماعيةوالإنسانية	5
.19	مخابر في انتظار قرار الانشاء	مخبر التداولات وتحليل الخطاب	كلية الآداب واللغات	4
.20		مخبر البيو تكنولوجياوالمواد الحيوية المكثفة	كلية العلوم التكنولوجية	4
.21		مخبر الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته	كلية العلوم التكنولوجية	4
.22		كيمياء تطبيقية والبيئة	كلية العلوم التكنولوجية	4
23		مخبر التكنولوجيات الحديثة والتنمية المحلية	كلية العلوم التكنولوجية	4
24		مخبر الهندسة الكهربائية والطاقات المتجددة	كلية العلوم التكنولوجية	4

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

02 مخبر بحث تابع لكلية الآداب واللغات ، 02 مخبر بحث تابع للمعهد الإسلامي، 02 مخبر بحث تابع لكلية العلوم الدقيقة ، 03 مخابر بحث تابعة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 01 مخبر بحث تابع لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 01 مخبر بحث تابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية.(انظر الجدول46)

2.2. وحدات البحث:

تملك جامعة الوادي وحدة بحث واحدة في اختصاص تطوير الطاقات المتجددة في الأراضي القاحلة بالوادي تم إنشاؤها بمقتضى القرار رقم 423 المؤرخ في 17 أفريل 2017، حيث تم اعتمادها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار مركز التنمية في الطاقات المتجددة.

2.3. حاضنة جامعية:

بلغ إجمالي عدد المشاريع المحتضنة 29 مشروع بحث، بإجمالي نشاطات منجزة قدر ب 85 نشاط منجز، تحول مشروع واحد منها إلى مؤسسة ناشئة

تعتبر الحاضنة مصلحة مشتركة للبحث، أنشأت طبقًا للقرار الوزاري المشترك رقم 118 المؤرخ في 08 أكتوبر 2020، تتكون الحاضنة من فرعين:

- فرع هندسة إدارة الأعمال، يكلف ب:

– استقبال ومرافقة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث.
– مساعدة صاحب المشروع على تحقيق فكرته.
– العمل على إمكانية تطبيق الفكرة في المدى البعيد.
– تقديم الدعم للأصحاب المشاريع من تكوين واستشارة وتمويل، حتى يتم إنشاء مؤسستهم.
– متابعة تطور المؤسسة المنشأة من طرف الحاضنة.

- فرع صيانة وأمن التجهيزات العلمية، يكلف ب صيانة التجهيزات العلمية التابعة للحاضنة، مع ضمان أمن موقع المؤسسة والتجهيزات العلمية الموجودة فيها.

الفرع الثاني: مخرجات البحث العلمي في جامعة الشهيد حمة لخضر.

نتناول في هذا الفرع مخرجات البحث العلمي في جامعة الوادي، والمتمثلة في النشر العلمي، براءات الاختراع والجوائز.

1. النشر العلمي: تملك جامعة الوادي 35 مجلة علمية، منها 28 مجلة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، و 07 مجلات في العلوم التكنولوجية، من بين 35 مجلة هناك 26 مجلة مصنفة في الصنف C.

بلغ عدد المنشورات في سكوبيس 543 منشور، فحين بلغ عدد الاقتباسات 2196 اقتباس، كما بلغ عدد المنشورات الموقع عليها 267 منشور.

2. براءات الاختراع:

بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة باسم جامعة الوادي 31 براءة اختراع إلى غاية الموسم الجامعي 2021/ 2022، وبهذا احتلت الجامعة المرتبة الأولى وطنيا من حيث براءات الاختراع المسجلة في المعهد الوطني للملكية الصناعية.

المطلب الثالث: المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

إن الإنفاق على البحث العلمي يعتبر من المؤشرات المهمة لمعرفة أوضاع البحث العلمي في أي بلد، إذ يعتبر حجم الأموال المرصودة لتمويل نشاطات البحث العلمي الفارق بين نجاح البحث العلمي أو فشله في تحقيق الاستراتيجيات والأهداف الموضوعة من طرف الدولة في مجالات البحث والتطوير.

وعلى هذا الأساس فإن الدولة رصدت ضمن ميزانيتها السنوية مبالغ مهمة لتمويل البحث العلمي، عن طريق ما يتم تخصيصه سنويًا من أموال لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يتولى السهر على تجسيد سياسات الدولة في مجال البحث والتطوير إشرافًا وتمويلاً.

إن الجامعة باعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالي، فإنها تستفيد سنويًا من إعانات مالية من الميزانية السنوية الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، هذه الإعانات تستعين بها الجامعة للقيام بنشاطاتها ومهامها من خدمة المجتمع والتعليم والبحث العلمي

وعليه فإن جامعة الوادي، على غرار باقي جامعات الوطن تستفيد سنويًا من إعانات مالية من طرف الوزارة الوصية تخصصها للقيام بمهامها، وتمويل نشاطات البحث العلمي.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة حجم الميزانية السنوية للتسيير لجامعة الوادي من مجموع الإعانات السنوية للتسيير المخصصة للجامعات في ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من ثم سنتطرق لحجم ما تخصصه جامعة الوادي من ميزانية التسيير السنوية لتمويل البحث العلمي.

الفرع الأول: حصة ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي من الإعانات السنوية للجامعات

الجدول (47) حصة ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي من الإعانات السنوية للجامعات (اعنمادات التسيير)

السنوات	إعانات التسيير للجامعات	ميزانية التسيير لجامعة الوادي	حصة ميزانية التسيير لجامعة الوادي من إعانات التسيير للجامعات %
2010	5.308.000.000	1.376.303.000	25.92
2011	7.648.530.000	1.977.000.000	25.84
2012	12.259.600.000	1.146.084.000	09.34
2013	151.336.669.000	2.637.087.000	1.74
2014	158.798.000.000	2.702.401.000	1.70
2015	174.720.300.000	2.910.280.000	1.66
2016	176.798.660.000	2.834.000.000	1.60
2017	181.000.000.000	3.055.114.000	1.68
2018	183.000.000.000	3.368.900.000	1.84
2019	185.000.000.000	3.243.000.000	1.75
المجموع	1.235.869.759.000	25.250.169.000	02.04

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المراسيم التنفيذية المتضمنة لتوزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قوانين المالية من سنة 2010الى 2019، و وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي**(معطيات ميزانية جامعة الوادي)**

الشكل رقم (10): حصة ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي من الإعانات السنوية للجامعات (اعتمادات التسيير).

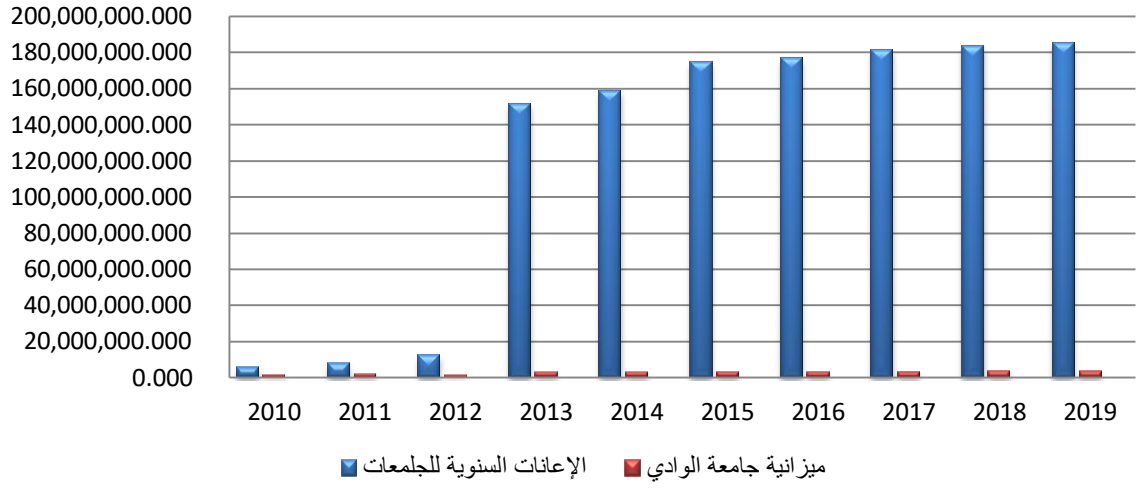

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (47) الذي يوضح حصة ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي من الإعانات السنوية للجامعات

من الجدول رقم (47) والشكل رقم (10) الذي يوضح حجم الميزانية السنوية للتسيير لجامعة الوادي من مجموع إعانات التسيير المخصصة للجامعات في ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ونلاحظ ما يلي:

مرت جامعة الوادي بمرحلتين في الفترة التي شملتها الدراسة أي من سنة 2010 إلى سنة 2019، المرحلة الأولى من سنة 2010 إلى سنة 2012، حيث كانت جامعة الوادي مركزاً جامعيًا فقط، و المرحلة الثانية من سنة 2013 إلى سنة 2019، حيث تم ترقية المركز الجامعي للوادي إلى جامعة وطنية إبتداءًا من منتصف سنة 2012.

وعليه فيما يخص إعانات التسيير للجامعات، فإنه تم حساب المبالغ المخصصة كإعانات تسيير للمراكز الجامعية للسنوات 2010، 2011، 2012، باعتبار أن خلال هذه السنوات لم يتم ترقية جامعة الوادي إلى جامعة بعد. أما باقي السنوات من سنة 2013 إلى سنة 2019، فإنه تم حساب المبالغ المخصصة كإعانات تسيير للجامعات باعتبار أن خلال هذه السنوات أصبح المركز الجامعي للوادي جامعة وطنية.

لقد شهدت المبالغ المخصصة **كإعانات التسيير للجامعات** ارتفاعًا محسوسًا خلال السنوات من 2010 إلى 2012، حيث ارتفعت إعانات التسيير المخصصة للجامعات في سنة 2011 بنسبة زيادة 144.09 % مقارنة بسنة 2010، أما في سنة 2012، فإن إعانات التسيير المخصصة للجامعات خلال هذه السنة ارتفعت بنسبة زيادة قدرت ب 160.28 % مقارنة بسنة 2011.

نفس الشيء نلاحظه بالنسبة للمبالغ المخصصة كإعانات التسيير للجامعات، وهذا إبتداءًا من سنة 2013، حيث ارتفعت إعانات التسيير المخصصة للجامعات سنة 2014 بنسبة زيادة قدرت ب 104.93 % مقارنة بسنة 2013، وبنسبة زيادة قدرت ب 110.02 % لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014، و، وبنسبة زيادة قدرت 101.18% لسنة 2016، مقارنة بسنة 2015 ، وبنسبة زيادة قدرت ب 102.37 %، و 101.10 % ، لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 و لسنة 2018 مقارنة بسنة 2016 على التوالي ، فحين بلغت نسبة الزيادة في إعانات التسيير لجامعات سنة 2019 نسبة 101.09 % مقارنة بسنة 2018.

فحين بلغت نسبة الزيادة الإجمالية لإعانات التسيير المقدمة للجامعات خلال فترة الدراسة من سنة 2010 إلى سنة 2019 ما نسبته 3485.30 % لسنة 2019 مقارنة بسنة 2010.

لقد عرفت **ميزانية التسيير لجامعة الوادي** ارتفاعًا محسوسًا سنة 2011 بنسبة زيادة قدرت ب 143.64 % مقارنة بسنة 2010، فحين تمثل ميزانية التسيير لجامعة الوادي لسنة 2012 ما نسبتة 57.97 % من ميزانية التسيير للجامعة مقارنة بسنة 2011 ، بانخفاض قدر ب 42.03 %.

ابتداءًا من سنة 2013 فإن نسبة الزيادة في **ميزانية التسيير لجامعة الوادي** شهدت ارتفاعًا سنوات وهبوطًا في سنوات أخرى، حيث بلغت نسبة الزيادة في سنة 2014 ما نسبته 102.47 % مقارنة بسنة 2013، لترتفع هذه النسبة سنة 2015 أيضا لتبلغ ما نسبة 107.69 % مقارنة بسنة 2014، لتعاود النسبة الانخفاض سنة 2016 لتبلغ 97.37 % مقارنة بسنة 2015 ، ثم ترتفع مرة أخرى عند نسبة 107.80% لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 و عند نسبة 110.27 % لسنة 2018، مقارنة بسنة 2017 و انخفضت من جديد هذه النسبة سنة 2019 لتبلغ ما نسبته 96.26 % مقارنة بسنة 2018.

فيما يخص **حصة ميزانية التسيير لجامعة الوادي من مجموع إعانات التسيير السنوية المخصصة للجامعات**، فإن هذه الحصة ارتفعت في سنوات وانخفضت في سنوات أخرى حيث تمثل ميزانية التسيير

لجامعة الوادي سنة 2010 ، نسبة 25.92 % من مجموع إعانات التسيير للجامعات لنفس الفترة ، فحين قدرت ميزانية التسيير لجامعة الوادي سنة 2011 ، ما يمثل 25.84 % من مجموع إعانات التسيير للجامعات لسنة 2011 ، بانخفاض بسيط بلغ 0.08 %، أما في سنة 2012 فإن ميزانية التسيير لجامعة الوادي تمثل ما يعادل 09.34 % من مجموع إعانات التسيير للجامعات لنفس الفترة وهذا بانخفاض هام بلغ 16.5 %، راجع إلى نسبة الزيادة المعتبرة في إعانات التسيير المقدمة للجامعات لسنة 2012، حيث بلغت ما نسبته 160.28 % مقارنة بسنة 2011، مع انخفاض في ميزانية التسيير لجامعة الوادي لسنة 2012 بنسبة 57.97 % مقارنة بسنة 2011.

تمثل **ميزانية التسيير لجامعة الوادي** لسنة 2013 ما نسبته 1.74 % من مجموع **إعانات التسيير للجامعات** لنفس الفترة ، فحين قدرت ميزانية التسيير للجامعة سنة 2014 ما يمثل 1.70 % من مجموع اعانات التسيير للجامعات لسنة 2014 ، بانخفاض بسيط بلغ 0.04 % مقارنة بسنة 2013 ، فيما قدرت ميزانية التسيير لجامعة الوادي سنة 2015 ما يمثل 1.66 % من مجموع الإعانات المقدمة من طرف الوزارة الوصية للجامعات بانخفاض قدر ب 0.04 % مقارنة بسنة 2014، لتستمر حصة ميزانية التسيير لجامعة الوادي بانخفاض في سنة 2016 و هذا بنسبة 0.06 % مقارنة بسنة 2015، ، لترتفع من جديد ميزانية التسيير لجامعة الوادي سنة 2017، إذ وصلت ما يعادل 1.68 % من مجموع إعانات التسيير للجامعات ، وكذلك هو الحال في سنة 2018، حيث قدرت نسبة ميزانية التسيير لجامعة الوادي ب 1.84 % من مجموع إعانات التسيير للجامعات، وفي آخر سنة أي عام 2019 عاودت هذه النسبة الانخفاض بمقدار 0.09 % ،حيث تمثل ميزانية التسيير لجامعة الوادي ما نسبته 1.75% من محموع اعانات التسيير للجامعات لنفس الفترة

عمومًا، بلغ **مجموع ميزانية التسيير لجامعة الوادي** خلال عشر (10) سنوات التي شملتها الدراسة (2010– 2019) ما يمثل 02.04 % من **المجموع الكلي لإعانات التسيير المقدمة للجامعات** من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لنفس الفترة

أخيراً نشير أن حجم المخصصات المالية الموجهة لجامعة الوادي خلال السنتين الماليتين 2010، 2011، والمقدر في حدود 25 % من مجموع الإعانات المالية الموجهة للمراكز الجامعية، باعتبار أن خلال هذه الفترة لم يتم ترقية المركز الجامعي للوادي إلى جامعة بعد، يُعد حجماً معتبرًا، فربع الإعانات

المالية استفاد منها المركز الجامعي للوادي وحده، وهذا راجع من جهة إلى العدد المحدود من المراكز الجامعية خلال هذه الفترة حيث قدر عدد المراكز الجامعية إلى غاية سنة 2011 ب 13 مركز جامعي، وحجم الإعانات المالية المخصصة للمراكز الجامعية في ميزانية قطاع التعليم العالي من جهة أخرى، والمقدر ب 05 مليار دج لسنة 2010 و 7 مليار دج لسنة 2011، وهو مبلغ مهم بمقابل 13 مركز جامعي.

وفي سنة 2012، ومع ارتفاع عدد المراكز الجامعية إلى 16 مركز جامعي ارتفع حجم الإعانات المالية للمراكز الجامعية إلى 12 مليار دينار جزائري، بمقابل انخفاض في حجم ميزانية التسيير للمركز الجامعي الوادي، باعتبار أنه خلال صدور قانون المالية لسنة 2012، لم يتم ترقية المركز الجامعي للوادي إلى جامعة بعد – وعليه بلغت حصة ميزانية التسيير للمركز الجامعي بالوادي من مجموع إعانات التسيير المقدمة للمراكز الجامعية ب 9.34 %، وهذا راجع كما أشرنا سابقا إلى ارتفاع في حجم إعانات التسيير للمراكز الجامعية مع بقاء ميزانية التسيير للمركز الجامعي للوادي في حدود 1 مليار دينار جزائري.

مع بداية 2013، وارتقاء المركز الجامعي للوادي إلى جامعة وطنية، بلغت حصة ميزانية التسيير لجامعة الوادي من مجموع الإعانات المالية المقدمة للجامعات من طرف قطاع التعليم العالي، في حدود 1 %، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2019، يعود هذا اعتبارًا أن جامعة الوادي تعبر جامعة فتية (تم إنشاءها منتصف سنة 2012)، لا تتطلب نفقات تسيير كبيرة، بالنظر إلى عدد طلبتها وأساتذتها وحجم هيكلها الإداري، إذا ما تم مقارنتها بالجامعات الوطنية العريقة التي تم إنشاءها منذ مدة معتبرة، والتي تملك عدد طلبة وأساتذة أكثر، والتي يخصص لها في غالب الأحيان مبالغ مالية أكبر لتغطية نفقات تسييرها.

الفرع الثاني: حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

اعتمادًا على ميزانية التسيير لجامعة الوادي للسنوات الممتدة من سنة 2010 إلى 2019، تم استخراج جميع الأبواب في الميزانية والتي لها علاقة بتمويل البحث العلمي، هذه الأبواب تتمثل في:

- التعاون العلمي واتفاقيات البحث العلمي.
- المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج والطور الثالث.

- المصاريف المرتبطة بنقل الطلبة للتكوين طويل المدى بالخارج.
- مصاريف التكوين وتحسين المستوى بالخارج.
- مصاريف التظاهرات العلمية والتقنية.

الجدول (48) حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (اعتمادات التسيير)

السنوات	ميزانية التسيير لجامعة الوادي	الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي	حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية جامعة الوادي %
2010	1.376.303.000	32.400.000	2.35
2011	1.977.000.000	50.140.000	2.54
2012	1.146.084.000	21.400.000	1.87
2013	2.637.087.000	62.300.000	2.36
2014	2.702.401.000	33.800.000	1.25
2015	2.910.280.000	28.530.000	0.98
2016	2.834.000.000	54.000.000	1.91
2017	3.055.114.000	61.000.000	2.00
2018	3.368.900.000	70.900.000	2.10
2019	3.243.000.000	69.500.000	2.14
المجموع	25.250.169.000	483.970.000	1.91

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

الشكل رقم (11): حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (اعتمادات التسيير).

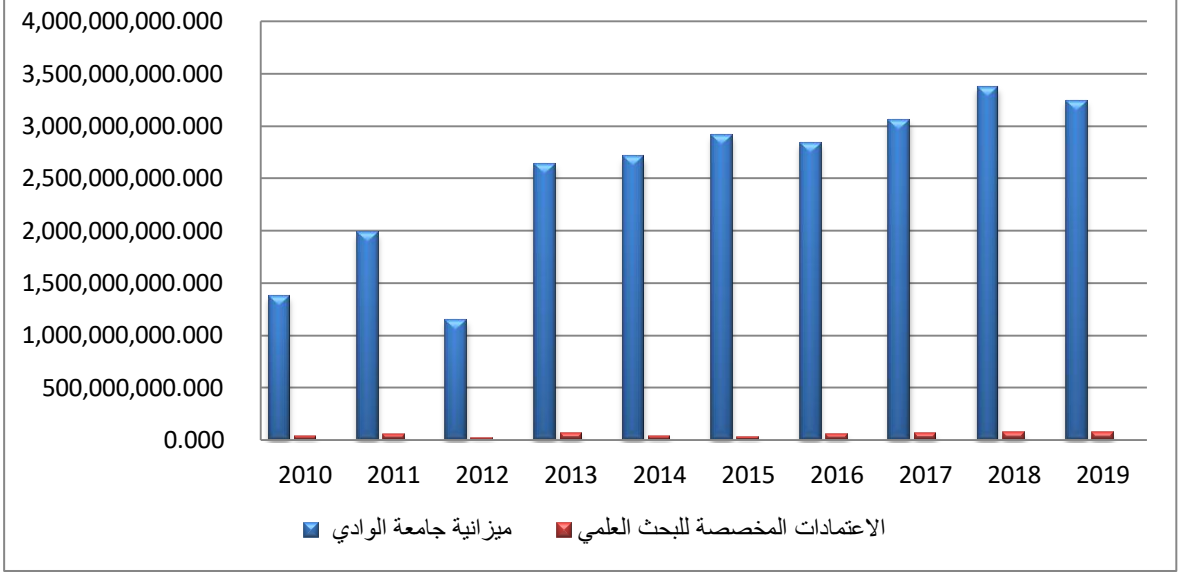

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول (48) الذي يوضح حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

من الجدول رقم (48) و الشكل رقم (11) نلاحظ مايلي:

فيما يخص **المخصصات المالية المقدمة من طرف جامعة الوادي للبحث العلمي** لسنوات الدراسة، هناك اختلاف في حجم هذه المبالغ أو المخصصات من سنة إلى أخرى، حيث ترتفع في سنة وتنخفض في سنة، حيث قدرت مخصصات البحث العلمي في جامعة الوادي لسنة 2010 ب32.400.000 دج، لترتفع هذه المخصصات سنة 2011 لتصل مبلغ 50.140.000 دج أي بزيادة سنوية قدرت ب 154.75% ، مقارنة بسنة 2010 ، ثم انخفضت هذه المخصصات سنة 2012 لتصل لمبلغ 21.400.000 دج أي ما يمثل 42.88 % مقارنة بسنة2011

فحين بلغت مخصصات البحث العلمي لجامعة الوادي سنة 2013 مبلغ 62300000 دج بسنة زيادة 291.12 % مقارنة بسنة 2012، ثم عاودت هذه المخصصات الانخفاض من جديد سنة 2014 عند مبلغ 33.800.000 دج، أي ما يمثل 54.25 % مقارنة بسنة 2013، أما في سنة 2015 فإن مخصصات البحث العلمي في جامعة الوادي انخفضت عند مبلغ 28.530.000 دج، أي ما يمثل 84.40 % مقارنة بسنة 2014، لتعاود هذه المخصصات المالية الموجهة للبحث العلمي بالارتفاع

سـنوات 2016، 2017، 2018 بنسـب زيـادة قـدرت علـى التـوالي: 189.27 %، 112.96 %، 116.22 %، أما في آخر سنة (سنة 2019)، فإن مخصصات البحث العلمي في جامعة الوادي شهدت انخفاض بسيط مقارنة بسنة 2018، حيث وصلت هذه المخصصات مبلغ 695.000000 دج، أي بنسبة قدرت ب 98.02 % مقارنة بسنة 2018.

فيما يخص **حصة مخصصات البحث العلمي من ميزانية التسيير لجامعة الوادي** تتراوح بين نسبة 0.98 % كأقل نسبة سجلت سنة 2015، و2.54 % كأعلى نسبة سجلت سنة 2011.

وبمزيد من التفصيل، فإن مخصصات البحث العلمي في جامعة الوادي قدر سنة 2010 عند مبلغ 32400000 دج أي ما يمثل 2.35 % من مجموع ميزانية التسيير لجامعة الوادي ، ليرتفع مبلغ هذه المخصصات سنة 2011 ليصل المبلغ الى 50140000 دج ، اي مايمثل 2.54% من مجموع ميزانية التسيير لجامعة الوادي والمقدر ب 197700000 دج، ثم انخفضت مبلغ هذه المخصصات سنة 2012 عند مبلغ 21400000 دج، أي ما يمثل 1.87 % من مجموع ميزانية التسيير للجامعة والمقدر ب 1146084 دج، عاود مبلغ هذه المخصصات الارتفاع سنة 2013 عند حدود 62300000 دج، ما يمثل 2.36 % من مجموع ميزانية التسيير للجامعة البالغ 2637087 دج، لينخفض هذه المخصصات من جديد سنة 2014 و2015 حيث قدرت على التوالي ب 338.800.000 دج و 28530000 دج؛ أي ما يمثل 1.25 % لسنة 2014 و 0.98 % لسنة 2015، وهذه الأخيرة أقل نسبة مسجلة خلال سنوات الدراسة، ليرتفع مبلغ مخصصات البحث العلمي في جامعة الوادي سنة 2016، 2017، 2018، بالمبالغ التالية وعلى التوالي: 54.000.000 دج، 61.000.000 دج، 70.900.000 دج، أي ما يمثل 1.91 % لسنة 2016 و2.00 % سنة 2017 و 2.10 % سنة 2018، أما في آخر سنة (سنة 2019) فإن مخصصات البحث العلمي في جامعة الوادي قدرت ب 69500000 دج، أي ما يمثل 2.14 % من مجموع ميزانية التسيير لجامعة الوادي والمقدر 3243000000 دج.

عمومًا بلغ حجم المخصصات المالية المخصصة من طرف جامعة الوادي لسنوات الدراسة من 2010 إلى 2019 مبلغ 483970000 دج، أي ما يمثل 1.91 % من مجموع ميزانية التسيير لجامعة الوادي والمقدر ب25.250.169.000 لعشر سنوات من 2010 إلى 2019.

نشير أخيرًا إلى أن حجم المخصصات المالية الموجهة لتمويل البحث العلمي في جامعة الوادي خلال فترة الدراسة والممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019، والمقدر في حدود 1% في سنوات و 2%

في سنوات أخرى، هي نسبة ضئيلة جدًا مقارنة مع ما تخصصه بعض الجامعات الأمريكية لتمويل البحث العلمي.

« فمثلاً جامعة بيركلي الأمريكية بفروعها التسعة تحصل من حكومة ولاية كاليفورنيا مقابل خدماتها البحثية، على ستة أضعاف ما ينفقه العرب على التعليم العالي بمجمله في كل الجامعات العربية »[1]، وفي تصنيف لمؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية حول أكثر المؤسسات الجامعية إنفاقًا على البحث العلمي في أمريكا لسنة 2012، احتلت جامعة جونز هو بكنز الصدارة بإنفاقها 2.1 مليار دولار على البحث العلمي، تليها جامعة ميشيقان في المركز الثاني بإجمالي إنفاق 1.3 مليار دولار[2].

كما خصصت الجامعات الألمانية سنة 2019، 17 مليار أورو أي ما نسبته 17.3 % من إجمالي ما تم إنفاقه على البحث العلمي لعام 2019 والمقدر 109.5 مليار أورو[3].

عربيا وفي المملكة العربية السعودية، « فإن جامعة الملك سعود على سبيل المثال، لا يفوق ما تخصصه للبحث العلمي 10 % مما تنفقه جامعة أمريكية تماثلها في الحجم مثل جامعة أو ها يو»[4]،

إن حجم الإنفاق على البحث العلمي في جامعة الوادي لا يختلف كثيرًا عن حجم الإنفاق في الجامعات الجزائرية الأخرى، فأغلب ما تخصصه الدولة من إعانات مالية لتمويل الجامعات، يذهب لتغطية نفقات الموظفين من أساتذة ونفقات التسيير الأخرى المرتبطة بضمان سير مرافق الجامعة وأداء وظيفتها، فمثلاً يذهب أكثر من 98 % من حجم ميزانية التسيير لجامعة الوادي، على الأقل خلال فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2019 على تغطية نفقات التسيير للجامعة من رواتب الموظفين والأساتذة

[1].خوشي عثمان عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 212.

[2].**مقال في جريدة الشرق الأوسط** منشور التاريخ 23 ديسمبر 2013 الموقع https://aawsat.com/ ثم التصفح 2022/9/13، 11:39.

[3].**غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية**، الموقع من النت WWW.GHORFA.DE، تم التصفح يوم 2022/09/1 على ساعة 11:24.

[4].موقع العربية للأخبار، **مستقبل الإنفاق على البحث العلمي**، نشر بتاريخ 13 نوفمبر 2015، الموقع WWW.alarabiya.net، تم تصفح في 2022/9/1، 12.00.

ونفقات أخرى، فيما لا يتم تخصيص سوى 2 % على تمويل أنشطة البحث العلمي، مما يؤثر على أداء الجامعة لدورها في مجال البحث العلمي، واقتصار وظيفتها في التعليم ومنح الشهادات الجامعية لطلبتها. وبصورة أشمل، فإن ما يتم تخصيصه من طرف قطاع التعليم العالي في الجزائر، من ميزانيته السنوية، لتمويل البحث العلمي، لا يتجاوز 2% –أو يزيد عليه بقليل– فيما يذهب 98% من ميزانية القطاع لتمويل الديوان الوطني للخدمات الجامعية ومختلف الجامعات الوطنية والمراكز الجامعية والمدارس العليا على شكل إعانات تسيير، أو نفقات المرتبطة بالإدارة المركزية، الشيء الذي سيؤثر على تحقيق أهداف الدولة في مجال تشجيع ودعم البحث العلمي في الجزائر.

المطلب الرابع: البدائل المقترحة لتمويل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

تعاني الجامعة الجزائرية جملة من المشاكل ساهمت في الحد من دورها كاقاطرة للتنمية الاقتصادية،

- الطلب المتزايد على التعليم العالي و ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في الجامعات فوق قدرة استعابها، مما اثر على نوعية التكوين و مستوى خريجي الجامعات الجزائرية ، بالاضافة الى مشكل البطالة الذي يعاني منه حاملي الشهادات الجامعية بسبب عدم التوافق بين نوعية و مستوى التكوين المتحصل عليه في الجامعة و متطلبات سوق العمل
- هجرة اساتذة و اطارات الجامعة الى الخارج بحثا عن الحوافز التي توفرها الجامعات الاجنبية ، من اجور مرتفعة و سكن لائق و ظروف عمل احسن
- نقص التأطير البيداغوجي في الجامعة الجزائرية نتيجة هجرة الاساتذة للخارج و محدودية عملية التوظيف فيها ، امام العدد المتزايد من الدكاترة البطالين الذين يصطدمون بقلة المناصب المالية المفتوحة سنويا للتوظيف كاساتذة جامعيين ، رغم محاولة الدولة ادماجهم في مختلف القطاعات الاقتصادية لامتصاص الفائض منهم
- ارتفاع نفقات التعليم العالي سنويا بسبب زيادة عدد الطلبة المقبيلين على التعليم العالي ، مما يحتم معه انشاء جامعات جديدة لاستقبال هذا العدد الهائل من الطلبة ، اوتسجيلهم في الجامعات الموجودة اصلا ، رغم القدرة الاستعابية المحدودة لها، وبالتالي ارتفاع تكاليف العملية التعليمية (بناء المباني و اقتناء المعدات و التجهيزات و دفع اجور الاساتذة و الموظفين الاداريين و كل نفقة اخرى تتعلق بنشاط الجامعة)

ان المشاكل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية اثرت على اداء وظائفها ، خصوصا ما تعلق بوظيفة البحث العلمي، باعتبار ان الجامعة تساهم في امداد البحث العلمي بالكوادر و الاساتذة الباحثيين ، الذين يقع على عاتقهم القيام بانشطة البحث العلمي والاشراف عليها و تنفيذها .

وعليه فالبحث العلمي في الجزائر يعاني من عدة اختلالات نوجزها فيما يلي[1]:

- غياب الاستراتيجيات الواضحة لمسيرة البحث العلمي و التي يمكن التقيد بها إداريا وعلميا
- ضعف مايتم تخصيصه للبحث العلمي من اموال ، وهو ما ساهم في ضعف مستواه، وقلته، مع عدم إسهامه في التنمية
- ضعف العلاقة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي بما فيها علاقتها بقطاعات التنمية في المجال الصناعي و الفلاحي، وهذا مايظهر جليا في عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث التي تجريها الجامعية، بل وغير مقتنعة بفائدتها، بإعتبار ان الجامعة ، حسب راي رجال الاعمال في القطاع الصناعي، لا تهتم باجراء البحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات الإنتاج أو تحل مشكلات عملية
- ضعف قاعدة للمعطيات و المعلومات في مراكز الابحاث او المختبرات العلمية يمكن الرجوع اليها ، بالمقارنة بما يوجد في الدول التي المتقدمة.
- عدم الاهتمام بالأبحاث العلمية المتميزة في مختلف المجالات العلمية ، و نشرها

ان ازمة تمويل البحث العلمي ، تساهم بصفة مباشرة او غير مباشرة في الاختلالات التي يشهدها قطاع البحث العلمي في الجزائر، لذى فان ايجاد تمويل كافي للبحث العلمي و تنويع مصادر هذا التمويل، الفيصل في نجاح البحث العلمي في اداء دوره في احداث تنمية شاملة ،

يمكن عرض البدائل التمويلية التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل انشطة البحث العلمي في النقاط التالية ;

[1]. لحرش موسى ، **ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر**، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر، ص 154 الموقع :https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/483/2/1/79485
تاريخ التصفح : 2016/07/30 الساعة: 21:21

1/ **التمويل من خارج الجامعة:** ويكون عن طريق البدائل التالية[1]:

- تشجيع القطاع الخاص على التعاون مع الجامعات ، عن طريق اجراء البحوث العلمية التي من شانها تحسين نوعية المنتجات في القطاع الصناعي ، مع اجراء ملتقيات و ندوات علمية ترسخ اهمية المشاركة بين الجامعة و رجال الاعمال في دعم البحث العلمي
- تكثيف الجهود الفردية و الاجتماعية من رجال الاعمال و الاوقاف و الهبات و الوصايا و المنح من اجل تمويل انشطة البحث العلمي
- اشراك جمعيات المجتمع المدني و المنظمات المدنية الاخرى او المنظمات العربية او العالمية في تمويل الابحاث العلمية

2/ التمويل من داخل الجامعة: يقصد به تمويل الجامعة لنفسها او ما يسمى بالتمويل الذاتي والذي يمكن تخصيص جزء من العائدات المرتبطة بنشاط المؤسسة في تمويل البحث العلمي ، ويكون عن طريق البدائل التالية

- عائدات الاشغال و الدراسات و الخدمات و اعمال التحاليل و القياسة ، المقدمة من طرف الجامعة
- مداخيل الممتلكات العقارية و الممتلكات المنقولة المستغلة من طرف الجامعة او من خارجها
- عائدات تنظيم و تاطير المؤتمرات و الملتقيات و المنتديات و الايام الدراسية
- دورات التكوين و تجديد المعارف و العقود الدراسية
- عائدات الرسوم و الاقساط الجامعية و الكبونات التعليمية او السندات التعليمية او القروض
- عائدات نشاط دور الكتب للطباعة و النشر

[1]. محمد عبد الله حسن حُميد ، رجاء محمد أحمد الهمداني ، **بدائل تمويل البحث العلمي من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين في الجامعات اليمنية** ، مجلة العلوم التربوية و النفسية ، المجلد 05 ، العدد 42 ، نوفمبر 2021 ، ص 12الموقع: https://journaleps.com/ تاريخ التصفح: 2022/11/09 على الساعة 21:23

خاتمة الفصل الرابع:

تلعب الجامعة في العصر الحديث دورا بالغ الأهمية في حياة الدول و المجتمعات على اختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إذ لم يعد دور الجامعة يقتصر على الأهداف التقليدية في انتاج المعرفة و نقلها عن طريق التعليم فحسب، بل امتدت رسالتها لتشمل كل جوانب الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعة في العصر الحديث هو التفاعل مع المجتمع بشكل إيجابي و البحث في حاجاته وتوفير متطلباته ، خصوصا ما تعلق بالوصول إلى مستويات عالية في ابتكار التقنيات المتقدمة والتقدم التقني والتكنولوجي ، ولا يتم هذا ، إلا بتدعيم دور الجامعة في تنشيط حركة البحث العلمي، وفتح قنوات التعاون والتنسيق والاتصال بين مختلف الجامعات و محيطها الاقتصادي و الاجتماعي ، مع توفير الدعم المالي الحكومي للجامعة حتى تتمكن من الانفاق على البحث العلمي ، و تشجيعها على تنويع ايراداتها في اطار الجامعة المنتجة ، حتى تتخلص من تبعيتها للحكومة في جانب التمويل و منحها مزيدا من الاستقلالية .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

المتفحص لتطور قطاع التعليم العالي في الجزائر، يلاحظ كم الإنجازات المحققة في هذا القطاع إلى يومنا هذا، فقد بلغ عدد الطلبة المتخرجين منذ الاستقلال خمسة ملاين طالب، فيما قفز عدد الجامعات المنشأة من جامعة واحدة وملحقتين لها في قسنطينة وهران، بعد الاستقلال مباشرة، إلى مائة وإحدى عشر مؤسسة جامعية، فيما بلغ عدد الأساتذة الجامعين إلى غاية 2021، خمسة وستون ألف وخمسمائة وتسعة (65509) أستاذ، بعد أن كان لا يتجاوز عدد الأساتذة بعد الاستقلال مائتي وثمانية وتسعون (298) أستاذ منهم 82 جزائري فقط، وهذا في الموسم الجامعي 1962/ 1963، أما على صعيد الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة، فقد بلغت نسبة ما يخصص للقطاع من الميزانية العامة للدولة 6.40 % سنة 2019، لتقفز هذه النسبة سنة 2021 إلى 6.97 %، بعد أن كان حجم ما يخصص لقطاع التعليم العالي في سنوات السبعينات، يبلغ في المتوسط نسبة 2.43 % من الميزانية العامة للدولة.

في مجال البحث العلمي، شهد هذا القطاع تطورًا هو الأخر، يعكس اهتمام الدولة بالبحث العلمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في عالم يتشكل رأس ماله من المعرفة، فقد سمحت ترسانة القوانين التي تم سنها لتشجيع البحث العلمي والبرامج والمخططات التوجيهية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بحدوث قفزة نوعية في هيكلة البحث في الجزائر، حيث ارتفع عدد مراكز البحث ليصل ثلاثون (30) مركز بحث على المستوى الوطني فيما ارتفع عدد مخابر البحث ليبلغ 1564 مخبر بحث، مما سمح من تسجيل خمسة وثمانون ألف (85000) منشور بحثي في مختلف المجالات، وأكثر من أربعمائة (400) براءة اختراع وهذا لغاية سنة 2019.

رغم هذه الانجازات المحققة في مجال البحث العلمي في الجزائر إلا أن ما يتم تخصيصه من اعتمادات مالية لتمويل أنشطة البحث العلمي المختلفة يبقى ضعيفًا، سواءً من طرف قطاع التعليم العالي وما يخصصه سنويًا من ميزانيتة السنوية لتمويل البحث العلمي (في حدود 1.54 بالمئة الى 2.07 بالمئة) او مايتم تخصيصه لقطاع البحث العلمي من طرف الدولة عمومًا (1.7 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي الخام).

هذا من جهة ، كما أنه وبالنظر إلى مصادر تمويل البحث العلمي في الجزائر، يلاحظ أن التمويل الحكومي يبقى من بين أهم المصادر التي يعتمد عليها البحث العلمي في تغطية نفقاته ، إن لم نقل

المصدر الوحيد (98 بالمئة مصدره الدولة)، فيما تعتمد غالبية الدول المتقدمة على مصادر أخرى لتمويل البحث العلمي إلى جانب التمويل الحكومي وبنسب متفاوتة، كالتمويل عن طريق القطاع الخاص أو قطاع مؤسسات الأعمال أو التمويل عن طريق قطاع المنظمات الخاصة التي لا تستهدف الربح، أو عن طريق تمويل الجامعات لنفسها بما يعرف بالجامعات المنتجة، أو عن طريق مصادر أخرى .

كذلك فان مايتم تخصيصه للبحث العلمي من طرف الجامعة نفسها يبقى ضعيفا، اذ لا يتجاوز حجم مايتم تخصيصه للبحث العلمي من مجموع ميزانية الجامعة في احسن الاحوال 2.54 بالمئة على الاقل بالنسبة لجامعة الوادي موضوع دراستنا الميدانية ، وعليه يمكن عرض النتائج المتوصل اليها في النقاط التالية:

النتائج:

- تم سن جملة من القوانين و التشريعات المنظمة و المشجعة لنشاط البحث العلمي وطنيا، توجت بإحداث قفزة نوعية في هيكلة البحث العلمي في الجزائر
- خصصت الدولة مبالغ مهمة لتمويل قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر ، حيث قدر حجم ما يتم تخصيصه له سنويا من الميزانية العامة للدولة في حدود 6 بالمئة عموما (6.01% - 6.83%) خلال عشر سنوات التي شملتها الدراسة
- بلغت حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام في حدود 1.44% - 1.79% خلال عشر سنوات التي شملتها الدراسة و هي نسبة ضعيفة لا ترقى الى حجم القطاع و اهميته كقاطرة لاحداث تنمية شاملة
- بلغت حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في حدود 1.54% - 2.07% خلال عشر سنوات التي شملتها الدراسة وهي نسبة ضعيفة اذا ماتم مقرنتها بما يتم تخصيصه من اموال لتمويل قطاع البحث العلمي من ميزانيات الدول المتقدمة
- بلغت حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام في حدود 0.02% - 0.03% خلال عشر سنوات التي شملتها الدراسة وهي نسبة ضعيفة اذا ما تم مقارنتها بالمستوى العالمي لما يتم تخصيصه من مبالغ مالية لدعم انشطة البحث العلمي من اجمالي الناتج الوطني في هذه الدول

- بلغت حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من الميزانية السنوية لجامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي – موضوع الدراسة الميدانية – في حدود 1.25% - 2.54% خلال عشر سنوات التي شملتها الدراسة وهي نسبة ضعيفة اذا ماتم مقرنتها بنسبة ما يتم تخصيصه من اموال لتمويل البحث العلمي من ميزانيات بعض الجامعات العالمية

إن البحث العلمي في الجزائر يواجه عدة صعوبات ليس على صعيد التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط البحث العلمي في الجزائر، أو على صعيد بيئة البحث العلمي وعلاقة المؤسسات البحثية بعضها ببعض، بل يتجاوزه إلى صعوبات تمويلية، فيما يتم تخصيصه من مبالغ مالية محتشمة لتمويل أنشطة البحث العلمي، واقتصار مصادر تمويله على الدولة بنسبة كبيرة، وعليه للخروج بالبحث العلمي إلى بيئة أحسن وتمويل أكبر، و قوانين أكثر ملائمة للتحديات التي يواجهها البحث العلمي وطنيًا وعالميًا، نقترح جملة من التوصيات، للنهوض بقطاع البحث العلمي في اقتصاد أساسه المعرفة.

التوصيات:

- وضع تشريعات وقوانين تتلائم مع متطلبات البحث العلمي في الجزائر، بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد الجزائري.

- وضع خطة علمية وتكنولوجية متكاملة وشاملة، ترتبط بخطة التنمية بمفهومها الشامل بما يتلائم مع احتياجات المجتمع الجزائري.

- رفع القدرة التمويلية لقطاع التعليم العالي للإنفاق على أنشطة البحث العلمي، وهذا عن طريق زيادة ما يخصص للبحث العلمي من أموال من ميزانية قطاع التعليم العالي سنويًا، الذي يذهب جزء مهم من ميزانيته لقطاع الخدمات الجامعية كنفقات الإيواء الإطعام والنقل، أو كإعانات للجامعات ، لذى نقترح هنا خوصصة قطاع الخدمات الجامعية ، ليصبح الاستفادة من خدماته بمقابل مـــــالي معقول، مع ضمان دعم الدولة لفئة الطلبة متوسطي الدخل عن طريق تخصيص منح مالية مباشرة، وهذا يدخل ضمن خطة توزيع العبء المالي بتحمل الطالب جزء من النفقات التعليمية، بالمقابل يتم تخـــــصيص الاعتمادات التي كانت ستوجه لقطاع الخدمات الجامعية لتمويل البحث العلمي، بموزاة مع تشـــجيع الجامعة على تنويع مصادر تمويلها لتغطية نفقاتها حتى يتم توجيه ما كان سيخصص لها من إعانات مالية للجامعات للانفاق على البحث العلمي الذي يحتاج الى مبالغ مالية كبيرة، بالنظر إلى حجم التحديات التي يواجهها قطاع البحث العلمي وطنياً وعالميًا.

– تنويع مصادر تمويل البحث العلمي بالاعتماد على القطاع الخاص أو قطاع مؤسسات الأعمال وذلك عن طريق الاستثمار الخاص في تمويل أنشطة البحث العلمي الذي يمكن ان يساهم في اقتناء التجهيزات والمعدات اللازمة وتطوير الإمكانيات التقنية والمختبرية والبشرية وتوفير الموارد البشرية اللازمة التي يحتاجها البحث العلمي، هذه الأموال التي يمكن أن يوفرها القطاع الخاص للبحث العلمي، تعجز الجامعات عن توفيره في غالب الأحيان نظراً لانشغالها بوظيفة التعليم وما تتطلبه من موارد مالية كبيرة، إذا أن النسبة الكبيرة من ميزانية الجامعة تذهب لتغطية النفقات المرتبطة بأجور الأساتذة والباحثين والموظفين واقتناء التجهيزات والمعدات وغيرها من نفقات التسيير والتجهيز الأخرى.

– خلق جامعة منتجة، تستطيع توفير مبالغ مالية إضافية بما تقوم به من أنشطة إضافية من خدمات التدريب والتأهيل أو مشاريع التطوير أو الاستشارات، كنوع من تنويع في مصادر التمويل، لتغطية نفقاتها ولما لا تمويل أنشطة البحث العلمي داخل الجامعة.

– فيما يخص الجامعة والبحث العلمي، يجب زيادة ما يتم توجيهه من اعتمادات مالية من طرف الجامعة لتمويل البحث العلمي، وعدم الاكتفاء بوظيفة التعليم واهمال وظيفة البحث العلمي التي تعتبر من اهم وظائف الجامعة الحديثة ، خصوصا في عصر اقتصاد المعرفة

– ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي و الاجتماعي و الانفتاح عليه ، مع سن قوانين تشجع و تبسط طرق التعاقد بين الجامعة و القطاع الخاص و المؤسسات العلمية و البحثية العالمية ، في اطار الشراكة للاستفادة من كل الفرص التمويلية المتاحة التي توفرها هذه الاطراف

نشير اخيرا ان نجاح منظومة البحث العلمي في الجزائر تحتاج الى تظافر جهود عدة اطراف ، الدولة عن طريق زيادة ما يتم توفيره من تمويل لانشطة البحث العلمي، والاساتذة الباحثين عن طريق اهتمامهم بالبحث العلمي واعتباره هدفا لحد ذاته لا وسيلة للحصول على الترقية العلمية فقط ، مع توفير الظروف المادية و المهنية الازمة لنجاح الاستاذ الباحث في اداء مهامه التعليمية و البحثية ، بالاضافة الى القطاع الخاص عن طريق ربطه بالجامعات و تعزيز قنوات الاتصال بين المؤسسات الانتاجية و بين الجامعات بشكل يضمن الاستفادة من البحوث العلمية الجامعية خدمة لاهداف التنمية و تطوير المجتمع ورفع اداء وكفائة المؤسسات الاقتصادية الوطنية لتصبح منافسا قويا للمؤسسات الانتاجية العالمية ، ان البحث العلمي لا يحتاج لشعارات ترفع و خطب تلقى بقدر ما يحتاج الى ايمان قوي بمدى اهميته ودوره في تحقيق التنمية المحلية و الوطنية الشاملة .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1/ الكتب:

1- أبو منصف ، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2004

2- إبراهيم بن عبد الله الرجي، **اقتصاد المعرفة البديل ألابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة سلطنة عمان نموذجا**، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2012

3- أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر،2005

4- احمد إسماعيل حجي، لبنى محمود شهاب، **التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم**، عالم الكتب، مصر،2011

5- أحمد الرفاعي بهجت العزيزي،السيد محمد ناس، **دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية**، مكتبة النهضة المصرية، مصر،2006

6- أحمد علي الحاج محمد، **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2014

7- الصديق تاوتي، **تكوين الإطارات من أجل التنمية**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2001

8- الهلالي الشربيني الهلالي، **التخطيط الاستراتيجي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2008،

9- الهلالي الشربيني الهلالي، **التعليم الجامعي في العالم العربي القرن21**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007،

10-باسم غدير غدير، **اقتصاد المعرفة**، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010

11-ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدوي البارودي، **اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012

12-جمال داود سلمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن

13-جواد كاظم لفتة، **الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي**، دار الصفاء للنشرو التوزيع، الأردن،2011

14-حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية مصر،2003

15-حسان الجيلاني، سلاطنية بلقاسم، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

16-حسين مصطفى حسين ، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999

17-خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2005

18-خالد محمد أبو شعيرة، ثائر احمد غباري، **اقتصاديات التربية والتعليم،رؤية ومعاصرة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2011

19-ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012

20-رمزي أحمد عبد الحي،**التعليم العالي و التنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2006

21-سعيد جاسم الأسدي، **أخلاقيات البحث العلمي**، مؤسسة وارث الثقافية، العراق، 2008،

22-سعيد عبد العزيز عثمان ، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية. لبنان. 2008

23-طاهر الجنابي،**علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة و النشر،العراق، بدون سنة النشر

24-عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،لبنان 1992.

25-عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، المكتب الجامعي الحديث لدار الكتب والوثائق القومية ، العراق، 2014

26-عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثةالاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2004

27-عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية**، ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2001

28-عصام نور الدين، **إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،

29-علي صالح جوهر ، وائل رفيق رضوان، **تمويل التعليم العالي العام و الخاص**،توجهات عالمية وعربية معاصرة، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، مصر، 2016

30-عمر وصفي العقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة**، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن،2005

31-فاروق شوقي البوهي، **التعليم العالي واتجاهات تطويره من منظور مقارن**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر ،2014

32-فضيل دليو، **دراسات في المنهجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2011، الجزائر

33-كمال إمام، لمياء محمد احمد، **معايير اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي**، شهاب للتوزيع ، مصر، 2000

34-لعمارة جمال، **منهجيةالميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004

35-محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012

36-محمد الصادق إسماعيل، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضوا ولماذا تراجعنا** ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط 1، مصر، 2014

37-محمد الصاوي محمد مبارك، **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**، المكتبة الأكاديمية، مصر ، 1992

38-محمد خصاونة ، **المالية العامة، النظرية و التطبيق**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن2014

39-محمد صالح ربيع العجيلي، **التعليم العالي في الوطن العربي الواقع واستراتيجيات المستقبل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2013

40-محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر2003

41-محمد عبد الله حسن حميد، **تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم** ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2015

42-محمد علي عزب، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2011،

43-محمد مسعد ياقوت، **أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي**، دار النشر للجامعات ، مصر، 2007

44-محمود قمبر، **دراسات في التعليم الجامعي**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتاب الحديث، الأردن 2006

45-مصطفى يوسف كافي، **اقتصاد المعرفة وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك**، ألفا للوثائق نشر استيراد و توزيع الكتب، الجزائر، 2017

46-نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة التعليم العالي**، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

47-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **إصلاح التعليم العالي**، المطبعة الرسمية ، الجزائر، 1971

48--سوري عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان، 2009

49--علي زغدود،**المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005

50--غازية عناية ، **إعداد البحث العلمي في الليسانس و الماجستير و الدكتوراه**، دار الجيل، لبنان، بدون سنة نشر

2/ مجلة ، سلسلة ، حوليات :

1- النشرة الاحصائية ، **مجلة احصائية تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي** ، نيابة مديرية الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، مارس2022

2- بوثلجة جمال عبد الناصر، عباس نوال، واقع رأس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر ، **مجلة البشائر الاقتصادية** ، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020، الجزائر

3- حسين مطاوع الترتوري، البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 20، حريزان 2010، فلسطين

4- خوشي عثمان عبد اللطيف، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توظيف التكنولوجيا الصين وماليزيا واليابان نموذجًا، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد 30، جامعة بابل، كانون الأول 2016.

5- دليلة خينش، سياسة البحث في الجزائر الأهداف والنتائج، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 22 جوان 2011،

6- زرزار العاشي، سفيان بوعطيط ، الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 396، فبراير2012، لبنان

7- زموري كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد الخامس، جوان 2017، المركز الجامعي بميلة

8- سعود جابر مشكور، كفاح جبار، تكاليف البحث والتطوير ومعالجتها المحاسبية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 21 ،المجلد 05، حزيران 2008

9- عباس نوال، بوثلجة جمال عبد الناصر، واقع رأس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2000، الجزائر

10- عبد الباسط هويدي، فتيحة زايدي، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 27، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر، ديسمبر 2016،

11- عبد الله بن محمد الوزرة، واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها، **مجلة البحث العلمي في التربية**، العدد20، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر، 2019،

12- علي نور الدين إسماعيل، اقتصاد المعرفة من منظور رياضي دراسة حالة الدول العربية، **المجلة الاقتصادية السعودية** ، العدد 17 ، السعودية ، 2004

13- عمر بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية، **مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**، بدون رقم العدد ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر ، بدون سنة النشر

14- فضيلة بوطرة وآخرون، الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 23، العدد 01، السنة 2020.

15- فلاح كريمة، مداح عرايبي الحاج، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية الواقع ومقترحات التطوير، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر

16- كمال منصوري، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 04، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر

17- كياري فطيمة الزهرة، البحث العلمي والابتكار في الجامعة الجزائرية – الواقع والإمكانيات ، **المجلة الجزائرية المالية العامة**، العدد 05، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2015

18- لامية حروش، محمد طوالبية، البحث العلمي والتطوير في الجزائر الواقع ومستلزمات التطوير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، **مجلة قسم العلوم الاجتماعية**، العدد 19، جانفي 2018، الجزائر

19- لطيفة عمر البرق، دور المراكز البحثية في إثراء المعرفة والبحث العلمي دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة سرتا، ليبيا، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد 67 سبتمبر 2020

20- ليث سعد الله حسين ، ريم سعد الجميل ، رأس المال الفكري و تأثيره على أنواع فرق العمل، **مجلة تنمية الرافدين**،المجلد 31،العدد 93، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مارس 2009 ، العراق

21- م.م خوشي عثمان عبد اللطيف، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توظيف التكنولوجيا، الصين وماليزيا واليابان نموذجا، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد 30، كانون الأول 2016، جامعة بابل، العراق ، ص 221

22- محمد بن سليم الله بن رجاء الله الرحيلي، بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية ومن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، **مجلة البحث العلمي في التربية** ، العدد20، كلية البنات للآداب والعلوم و التربية، جامعة عين شمس، مصر، 2019

23- محمد خان، الجامعة الجزائرية من التأسيس إلى التأصيل، **حوليات مخبر الليسانسات واللغة العربية** ، العدد06، ديسمبر 2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر

24- محمد خان، منهجية البحث العلمي وفق نظام ل. م. د، **منشورات مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري**، ط 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر

25- معتز خورشيد، إستراتيجية تدويل التعليم العالي التوجهات والسياسات ونتائج التطبيق على المستويين الإقليمي والعالمي، **سلسلة دراسات أكاديمية**، يصدرها المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي، إتحاد الجامعات العربية ، أكتوبر 2013،

26- نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيزالقدرة التنافسية، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**،المجلد12،العدد1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية،العراق،2010

27- هبة عبد المنعم، سفيان قعلول ، اقتصاد المعرفة ورقة إطارية، **دراسات اقتصادية** ، العدد 51، صندوق النقد الدولي، 2019

28- يبوكريم، قياس متغرات تمويل التعليم العالي، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد 5، العدد 02، أوت 2019.

3/ أطروحات و مذكرات:

1-أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل.م.د في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، **رسالة ماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية** ، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006،

2-أيمن جميل عبد الرحمن صالح، معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، **رسالة ماجستير**، فلسطين، 2003

3-براهيمي وريدة، الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي، **أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع**، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة باتنة1، الجزائر، السنة الجامعية 2016/ 2017

4-بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، **رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان الجزائر،الموسم الجامعي 2010-2011،

5-- تغريد حسين محمد الميالي، الإنفاق على البحث والتطوير مدخلا معاصرا للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة، **رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، الموسم الجامعي نوفمبر2016،

6-سمير سمعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية: 2014/ 2015

7-غربي صباح ، دور التعليم في تنمية المجتمع المحلي ، **أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية** ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، الموسم الجامعي 2013-2014

8-محمد السعيد بن غنيمة، اثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، **رسالة ماجستير في العلوم السياسة**، جامعة مولود معمري، تيزي وزوالجزائر،الموسم الجامعي 2014 -2015

9-مشحوق ابتسام، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطور الإنتاج العلمي في الجزائر، **رسالة ماجستير في علوم التربية** ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر،الموسم الجامعي 2011-2012،

10- موسي نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الاصلاح للفترة 2000-2009، **رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان الجزائر، الموسم الجامعي2011-2012 ،

11- مولاي أحمد، المخطوط والبحث العلمي، **رسالة ماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية**، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة السانية، وهران الجزائر، الموسم الجامعي 2008-2009

4/ المؤتمرات ، الملتقايات، التقارير، الوثائق :

1- ابراهيمي الطاهر ، وسيلة بن عامر ، معايير نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل.م.د'**الملتقى البيداغوجي الرابع الموسوم بضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 25-26 نوفمبر 2008

2- خديجة زياني،نبيل دريس، مؤشرات تطور البحث العلمي قراءة في واقع وتمويل البحث العلمي في الجزائر، **الملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، جامعة العربي تبسي، المنعقد في 02، 03ماي 2018

3- خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، مصر،1978،

4- ضياء الدين زاهر، تعليم الكبار منظور استراتيجي، **مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية** ، مصر،1993،

5- عاصم عبد القادر نصر توني، تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية، **المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية**،المنعقد في05-07 يوليو2011، المجلد 02 ،

6- عبد الله القلش، تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة ، **الملتقى الدولي الموسوم بالمعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية** ، المنعقد في 27 و28 نوفمبر 2007، جامعة الشلف، الجزائر.

7- عزاق رقية، رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية،**الملتقى البيداغوجي الرابع الموسوم بضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات**، المنعقد في 25-26 نوفمبر 2008 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر

8- علي لونيس،تغليت صلاح الدين، تطبيق نظام ل. م. د كمتغير لتحقيق الجودة العالية في التعليم بالجامعات الجزائرية،**الملتقى البيداغوجي الرابع الموسوم بضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 25-26 نوفمبر 2008 ،

9- محمد جبار الشمري،هاشم فوزي العابدي،استقلالية الجامعة ودورها في تحقيق الإطار المعرفي للجودة في التعليم الجامعي دراسة تطبيقية على عينة من الجامعات العراقية، **ملتقي مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية**، مملكة البحرين، أكتوبر 2010

10- محمد زكي عويس، البحث العلمي العربي بين الواقع والمأمول، **المؤتمر الدولي السادس الموسوم بالتعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، المنعقد في 5-7 يوليو 2011، المجلد 1، مصر

11- محمد سيد سلطان، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة ، **المنتدى الإعلامي السنوي السابع** ، السعودية ، 2016

12- محمد ناجي شاكر ابو غنيم،استراتجية التفاعل بين البيئة التعليمية و المجتمع واثرها على جودة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في المجال الرياضي ،**ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية**، مملكة البحرين، اكتوبر 2010

13- مراجعات لسياسات التعليم الوطنية ، التعليم العالي في مصر، **وثيقة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير** ، البنك الدولي ، 2010

14- مصطفى عبد القادر عبد الله زيادة، دنيا إبراهيم أحمد جمال الدين، متطلبات صنع السياسة الوطنية للبحث والتطوير في مصر،**المؤتمر الدولي السادس الموسوم بالتعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، المنعقد في 5-7 يوليو 2011، المجلد 1، مصر

15- نبيل عبد المجيد صالح، مؤشرات العلوم و التقانة في الوطن العربي، **الأكاديمية العربية للعلوم و المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم** ، ديسمبر 2009، مصر

16- نسيمة أمال حيفري، البحث العلمي في الجزائر التحديات والرهانات، **ورقة بحثية مقدمة في إطار أعمال المؤتمر الدولي التاسع** ، المنعقد بالجزائر في 18- 19- أوت 2015

17- نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية ، **المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، الأكاديميّة العربيّة للعلوم

والتكنولوجيا والنقل البحري والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مصر، المنعقد في 22- 26 ديسمبر 2015،

18- هدى بوحنيك وآخرون، واقع الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر، **الملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، المنعقد يومي 02، 03 ماي 2018، بجامعة العربي التبسي، الجزائر

19- وفاء بن سيدي إبراهيم، دور البحث العلمي الأصيل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **الملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، المنعقد يوم 02،03 ماي 2018،جامعة العربي تبسي بتبسة ، الجزائر

20- يوسف سعيد أحمد، تمويل التعليم العالي ومواجهة تحديات العولمة ، **المؤتمر العربي الأول الموسوم بالجامعات العربية التحديات والأفاق المستقبلية** ، المنعقد بالمملكة المغربية، 9-13 ديسمبر 2007،

21- البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميز ، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، مؤسسة الفكر العربي، ط 1، لبنان، 2010

22- -**تقرير اليونيسكو للعلوم لعام 2010**، منشورات اليونسكو و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة و أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا ، الصادر سنة 2010

23- -**تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030** ، منشورات اليونسكو و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة و أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا ، الصادر سنة 2018 ، الفصل 17

24- -خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فعالية أكبر، **المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات**، قطر، 2013

25- **دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها** ، حسب نص المرسوم التنفيذي رقم 19- 231 المؤرخ في 13 أوت 2019 المحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، المديرية العامة للبحث العلمي ولتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر

26- مراد علة، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة ، دراسة نظرية تحليلية ، **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي** ، قطر ، 2011

27- **-وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج،** (توزيع طلبة دكتوراه الطور الثالث ودكتوراه علوم على الكليات والمعاهد في جامعة الوادي لغاية الموسم الجامعي 2021/ 2022) جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.الجزائر

28- **-وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج،** (توزيع الأساتذة الباحثين حسب مختلف الرتب العلمية، وطلبة الدكتوراه على مشاريع البحث الجامعي) جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.الجزائر

29- **-وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج،** (ميزانية التسيير لجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي لسنوات 2010-2019) و (الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية التسيير لجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي لسنوات 2010-2019) جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.الجزائر

30- **-وثيقة مقدمة من طرف نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج،** (توزيع مخابر البحث على الكليات و المعاهد في جامعة حمة لخضر بالوادي)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.الجزائر

5/ مراسيم وقوانين:

1- القانون رقم 08- 05 المؤرخ في 23 فيفري 2008، المعدل والمتمم للقانون 98- 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 **والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998- 2012،** الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 10، بتاريخ 2008/02/27

2- -القانون رقم 08- 05 المؤرخ في 23 فيفري 2008، المعدل والمتمم للقانون 98- 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 **والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998- 2012،** الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 10، بتاريخ 2008/02/27

3- -القانون رقم 98- 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998- 2002)، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 62، في 2 جمادى الأولى1419، الموافق ل 24 غشت 1998

4- المرسوم التنفيذي رقم 10-60 المؤرخ في 09 صفر عام 1431 الموافق 25 يناير سنة 2010 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2010

5- -المرسوم التنفيذي رقم 11- 398 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق ل 24 نوفمبر سنة 2011 والذي يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 66 بتاريخ 4 ديسمبر 2011،

6- -المرسوم التنفيذي رقم 11-60 المؤرخ في 04 ربيع الاول عام 1432 الموافق 07 فبراير سنة 2011 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2011

7- -المرسوم التنفيذي رقم 12-52 المؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1433 الموافق 06 فبراير سنة 2012 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2012

8- -المرسوم التنفيذي رقم 13- 109 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 17 مارس سنة 2013، والذي يحدد كيفيات إنشاء فرقة البحث وسيرها، المنشور في الجريدة الرسمية العدد16 بتاريخ 2013/03/20 ص 09.

9- -المرسوم التنفيذي رقم 13-65 المؤرخ في 11 ربيع الاول عام 1434 الموافق 23 يناير سنة 2013 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2013

10- -المرسوم التنفيذي رقم 14-50 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 06 فبراير سنة 2014 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2014

[11] -**المرسوم التنفيذي رقم 15-39** المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق اول فبراير سنة 2015 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2015

[12] -**المرسوم التنفيذي رقم 16-36** المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016

[13] -**المرسوم التنفيذي رقم 17-43** المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 19 يناير سنة 2017 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2017

14- -**المرسوم التنفيذي رقم 18-23** المؤرخ في 04 جمادى الاولى عام 1439 الموافق 22 يناير سنة 2018 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2018

[15] **المرسوم التنفيذي رقم 19-35** المؤرخ في 21 جمادى الاولى عام 1440 الموافق 28 جانفي سنة 2019 يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2019

16- -**المرسوم التنفيذي رقم 99 – 257**، المؤرخ في 08 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها.المنشور في الجريدة الرسمية العدد 82، بتاريخ 1999/11/21

6/ مواقع الإنترنت :

1 / رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة و التشريع الضريبي،

الموقع. الوجيز-في-المالية-العامة-والتشريع-الضريبيhttps:///amo1.org/product

2/ حنان أحمد رضوان وآخرون،تطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم دراسة تحليلية. الموقع:

https://fedu.stafpu.bu.edu.eg/Fundamentals/2163/publications/Naglaa%20Ahmed%20Mohammed%20Ali%20Shahien%20_Naglaa2.pdf

3/ جامعة باتنة، مركز بريكة ، الموقع : WWW.centre.barika.univ.batna.dz.

4/ ماثيو جيدير، ملكة أبيض، منهجية البحث دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير و الدكتوراه الموقع :

https://drive.google.com/file/d/1j2LIU4yY-DIe4cxZJn2f8CX8CPW4sBtg/view

5/ عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، كتب عربية،

الموقع : www.kotobarabia.com

https://www.alarabimag.com/download/20792-pdf

6/ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، نتائج مسح البحث والتطوير في دولة قطر، 2012

الموقع:

https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Social/RAndD/2012/RD_Qatar_2012_Ar.pdf

7/ إبراهيم بن صالح المعتاز، البحث العلمي في المملكة العربية السعودية،

الموقع: https://www.al- maktaba.org/book

8/ الحوصلة الإحصائية 1962-2011 الفصل06 (التعليم) ، الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر،

الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211

9/ التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، 50 سنة في خدمة التنمية (1962-2012)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزائر الموقع : https://www.mesrs.dz/

10/ الجزائر بالأرقام، نتائج السنوات : 1998- 2017، الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر، الموقع : https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

11/ معهد اليونسكو للإحصاء، الدليل الإرشادي لملأ استبيان إحصاءات البحث والتطوير التجريبي، كندا،2012 الموقع:https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000217121_ara ،

12/ السعيد بريكة، سمير مسعي، **منظومة البحث والتطوير في الجزائر، دراسة تحليلية تاريخية لواقع البحث العلمي في الجزائر**الموقع:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/28/29/2/4221

13/ تقرير معهد اليونسكو للعلوم 2015 نحو عام 2030 ، منشورات اليونسكو و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة و أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا ، الصادر سنة 2018 ، الفصل 17 ، الموقع: **https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000235406_ara**

14/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموقع على النت WWW.mesrs.dz

15/ قاسمي محمد الهادي، **مخابر البحث العلمي مجالاتها وفضاءاتها وأدوارها المعرفية والتطبيقية في تطوير البحث العلمي** ، جامعة سطيف ، الجزائر
الموقع. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/28/29/2/4221

16/غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية،الموقع النت WWW.GHORFA.DE،

17/موقع العربية للأخبار، **مستقبل الإنفاق على البحث العلمي**، نشر بتاريخ 13 نوفمبر 2015، الموقع WWW.alarabiya.net،.

18/ **مقال في جريدة الشرق الأوسط** منشور التاريخ 23 ديسمبر 2013 https://aawsat.com/

19/ ليث سعد الله حسين ، ريم سعد الجميل ، رأس المال الفكري و تأثيره على أنواع فرق العمل ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31 ، العدد 93 ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، مارس 2009 ، العراق الموقع: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-334335

20/. لحرش موسى ، **ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر**، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر، ص 154 الموقع :
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/483/2/1/79485

21/ محمد عبد الله حسن حُميد ، رجاء محمد أحمد الهمداني ، بدائل تمويل البحث العلمي من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين في الجامعات اليمنية ، **مجلة العلوم التربوية و النفسية** ، المجلد 05 ، العدد 42 ، نوفمبر 2021 ، الموقع: https://journaleps.com/

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول والاشكال	الصفحة
الجدول رقم (01): مكونات النظام التعليمي في ظل مرجعيات الجودة	**57**
الجدول رقم (02): جزأرة سلك التدريس بالجامعة.	**69**
الجدول رقم (03): تطور عدد الطلبة الجزائريين وتخصصاتهم إبان الفترة الاستعمارية.	**75**
الجدول رقم (04): تطور تعداد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي في الجزائر من السنة الجامعية 2010- 2011 بالألآف.	**76**
الجدول رقم (05): تطور عدد المتخرجين من قطاع التعليم العالي في الجزائر من السنة الدراسية 1963- 1964 إلى السنة الدراسية 2010-2011.	**78**
الجدول رقم (06): تطور تعداد الأساتذة في قطاع التعليم العالي في الجزائر من السنة الدراسية 1962- 1963 إلى السنة الدراسية 2010-2011.	**80**
الجدول رقم (07): تطور تعداد المؤسسات الجامعية في قطاع التعليم العالي في الجزائر.	**82**
الجدول رقم (08): توزيع مصادر تمويل البحث العلمي في عدد من الدول للفترة 1997- 1999.	**106**
الجدول رقم (09): التوزيع النسبي لمصادر تمويل نشاط البحث العلمي في عدد من الدول.	**108**
الجدول رقم (10): عدد الباحثون والتقنيون العرب لكل مليون ساكن لعام 2013 أو أقرب عام لذلك.	**111**

الجدول رقم (11): عدد الباحثين العرب (بعدد الأفراد) مصنفين حسب حقول العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية لعام 2013 أو أقرب عام لذلك.	**112**
الجدول رقم (12): الإتفاق على البحث العلمي في بعض دول العالم لعام 2002 ممثلا بالنسبة المئوية %.	**114**
الجدول رقم (13): الإتفاق المحلي الإجمالي في العالم العربي خلال 2009م و 2013م أو أقرب عام لذلك.	**116**
الجدول رقم (14): كثافة النشر العلمي في الدول العربية لكل مليون مواطن عام 2014.	**119**
الجدول رقم (15): معدل الاقتباس من المنشورات (2008/ 2012) بالنسبة المئوية %.	**120**
الجدول رقم (16): نسبة المنشورات بين نسبة 10 % بحثا الأكثر نقلا (2008- 2012).	**121**
الجدول رقم (17): طلبات براءات الاختراع في الدول العربية (2010-2012) للمقيمين وغير المقيمين.	**122**
الجدول رقم (18): العناصر الرئيسية والفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة.	**132-133**
الجدول رقم (19): يبين تعداد مراكز البحث في مراكز البحث في بعض دول العالم لغاية 2011.	**160**
الجدول رقم (20): عدد الباحثين في مختلف مراكز البحث العلمي بالجزائر لسنة 2018.	**166**

الجدول رقم (21): تطور نسبة الإتفاق على البحث العلمي إلى إجمالي النتائج المحلي الإجمالي للدول شمال إفريقيا.	**168**
الجدول رقم (22): مؤشرات حجم النشر العلمي الدولي للفترة 2000- 2011.	**169**
الجدول رقم (23): تطور النشر العلمي في الجزائر من سنة 1996- 2014.	**170**
الجدول رقم (24): مؤشرات النشر العلمي حسب المجال العلمي للفترة 2008- 2014.	**171**
الجدول رقم (25): عدد براءات الاختراع لمؤسسات التعليم العالي ولمراكز البحث العلمي في الجزائر لسنة 2012 و2018.	**173**
الجدول رقم (26): خلاصة إعانة التسيير (بملايين دج).	**175**
الجدول رقم (27): خلاصة إعانة التسيير الإضافية (بملايين دج).	**176**
الجدول رقم (28): إعانة الدولة في باب ميزانية التسيير والتجهيز (بملايين دج).	**178**
الجدول رقم (29): حصة المنتوج الداخلي والخام المخصصة سنويًا للبحث العلمي (بملايين دج).	**179**
الجدول رقم (30): ملخص إعانة تمويل محيط البحث والبرامج الوطنية للبحث بالدينار.	**182**
الجدول رقم (31): حصة ميزانية قطاع التعليم العلمي من الميزانية العامة للدولة لسنوات 2010- 2019 (اعتمادات ميزانيو التسيير.	**184**

الجدول رقم (32): ترتيب ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للقطاعات الأخرى ضمن الميزانية العامة للدولة خلال السنوات 2010، 2014، 2019.	**187**
الجدول رقم (33): ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى الناتج الداخلي الخام بالجزائر لسنوات 2010- 2011.	**189**
الجدول رقم (34): الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات 2010- 2019 (اعتمادات ميزانية التسيير).	**191**
الجدول رقم (35): حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالمي لسنوات 2010- 2019 (اعتمادات ميزانية التسيير).	**193**
الجدول رقم (36): حصة الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي	**198**
الجدول رقم (37): الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي و الاعتمادات المالية الموجهة للبحث العلمي من ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي لسنوات 2010، 2019.	**200**
الجدول رقم (38): تطور عدد الطلبة بجامعة الوادي من الموسم الجامعي 96/95 الى الموسم الجامعي 2021/2020	**206**
الجدول رقم (39) : تعداد طلبة التدرج المسجلين الجدد بجامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022.	**207**
الجدول رقم (40) عدد الطلبة حسب الكليات والمعاهد المسجلين في جامعة الوادي خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022.	**208**

الجدول رقم(41) توزيع طلبة الليسانس والماستر (طلبة التدرج) المسجلين في جامعة الوادي للموسم الجامعي 2021/ 2022 على مختلف التخصصات في الجامعة.	**210**
الجدول (42) عدد الطلبة المتخرجين خلال الموسم الجامعي 2021/ 2022، وتوزيعهم حسب ميدان التكوين وطور الدراسة.	**211**
جدول رقم(43): الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات2010– 2019.(اعتمادات ميزانية التسيير)	**213**
الجدول رقم (44): عدد الأساتذة الدائمين في جامعة الوادي.	**215**
الجدول (45) توزيع الأساتذة الباحثين حسب مختلف الرتب العلمية، وطلبة الدكتوراه على مشاريع البحث الجامعي.	**216**
الجدول(46) توزيع مخابر البحث على الكليات و المعاهد في جامعة حمة لخضر بالوادي	**218**
الجدول (47) حصة ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي من الإعانات السنوية للجامعات (اعنمادات التسيير)	**221**
الجدول (48) حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (اعتمادات التسيير)	**226**

قائمة الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01): مؤشر البنك الدولي (KAM) لقياس اقتصاد المعرفة.	**135**
الشكل رقم (02): مؤشر الأبتكار العالمي (GH) 2014.	**136**
الشكل رقم (03): يوضح عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014.	**164**
الشكل رقم (04): حصة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة لسنوات 2010- 2019 (اعتمادات ميزانية التسيير).	**185**
الشكل رقم (05): حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية قطاع التعليم العالي لسنوات 2010- 2019 (اعتمادات ميزانية التسيير).	**194**
الشكل رقم (06): يوضح توزيع نفقات ميزانية قطاع التعليم العالي لسنة 2010.	**196**
الشكل رقم (07): يوضح توزيع نفقات ميزانية قطاع التعليم العالي لسنة 2019.	**197**
الشكل رقم (08): توزيع الطلبة حسب الكليات والمعاهد بجامعة الوادي للموسم الجامعي 2022/ 2021.	**209**
الشكل رقم (09): توزيع طلبة الدكتوراه (علوم والطور الثالث) على الكليات والمعاهد بجامعة الوادي لغاية الموسم الجامعي 2022/ 2021.	**214**
الشكل رقم(10): حصة ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي من الإعانات السنوية للجامعات (اعتمادات التسيير).	**222**
الشكل رقم (11): حصة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من ميزانية جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (اعتمادات التسيير).	**227**

الملخص باللغة العربية :

لقد اهتمت مختلف الدول بالتعليم بصورة عامة ، والتعليم العالي بصورة خاصة ، بما فيها الدول العربية ، الأمر الذي حتم على هذه الدول تخصيص مبالغ مالية مهمة في موازنتها الحكومية لتغطية النفقات المتزايدة لقطاع التعليم العالي، بما يضمن له القيام بوظائفه المتمثلة في التعليم ، البحث العلمي ، خدمة المجتمع.

في الجزائر، وإيمانًا بأهمية البحث العلمي كإحدى متطلبات الولوج إلى اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية جديدة ، قامت الدولة بتخصيص اعتمادات مالية لتمويل البحث العلمي، في الميزانيات السنوية لقطاع التعليم العالي ، من اجل توفير التمويل المالي اللازم لتغطية النفقات المرتبطة بأنشطة البحث العلمي

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المخصصات المالية للبحث العلمي في الميزانية السنوية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر عمومًا، مع دراسة ميدانية في جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي، حيث سنتطرق لدراسة حجم المخصصات المالية الموجهة للبحث العلمي في الميزانية السنوية للجامعة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق ، الميزانية ، التعليم العالي ، البحث العلمي .

abstract

In Algeria, believing in the importance of scientific research as one of the requirements for access to a knowledge economy based on innovation and the creation of new intellectual and knowledge products, the state has allocated financial credits to finance scientific research, in the annual budgets of the higher education sector, in order to provide the necessary financial funding to cover the expenses associated with scientific research activities

In this study, we will shed light on the financial allocations for scientific research in the annual budget of the Ministry of Higher Education and Scientific Research in Algeria in general, with a field study at the University of Hamma Lakhdar in Elouad, where we will study the size of the financial allocations directed to scientific research in the university's annual budget.

key words: spending – Budget –higher education – scientific research.